



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع النحو والصرف

اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية في كتاب " المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية "

إعداد الطالبة

أشواق سليمان عبد الرحمن البراهيم

الرقم الجامعي

٤٣٢٨٠٣٥٢

إشراف سعادة

الدكتور / سعيد بن محمد القرني

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية.

الباحثة: أشواق سليمان البراهيم

الدرجة: الماجستير

موضوع الرسالة: دراسة اعتراضات الشاطبي على آراء المبرد النحوية والصرفية وترجيح ما أراه راجحاً بالدليل.

مكونات الرسالة:

تناولت في رسالتي مقدمة تمهيدية لاعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية حيث ذكرت نبذة موجزة عن كلٍ منهما وأهم الكتب التي تناولوها مع ذكر الشيوخ والتلاميذ اللذين تتلمذوا على يديهم وأهم المصنفات لكلٍ منهما وقمت بتقسيم الرسالة إلى فصول وأبواب.

الفصل الأول: الصيغ الصرفية وتشمل أربعة مباحث:

١. الجمع.

٢. التصغير.

٣. النسب.

٤. عارض الحذف.

الفصل الثاني: الحروف والأدوات ويشمل ثلاثة مباحث:

١. الزيادة.

٢. الحروف.

٣. الأعمال.

الفصل الثالث: التراكيب والعامل ويشمل ثلاثة مباحث:

١. مسائل التراكيب.

٢. مسائل العامل.

٣. عارض الرتبة والمطابقة.

ثم ختمت رسالتي بتلخيص موجز تناولت فيه ذكر اعتراضات الشاطبي على المبرد وتقسيمي للرسالة من حيث الفصول والأبواب وذكر بعض آراء النحاة من مؤيدٍ ومعارضٍ. ثم ذكرت الفهرس وأهم المصادر والمراجع اللاتي تناولتهن في رسالتي.

Abstract

Title Of The Study: "AL-Shatby Objections To The Syntactic And Morphological Views Of Abu Abbas AL-Mubarad In The Book Of Almaqased Alshafiah In The Discussion Of Alkafiah".

Researcher: ASHWAQ SULIMAN ALIBRAHIM

Degree: Master

Subject Of The Study: To study AL-Shatby Objections To The Syntactic And Morphological Views Of Abu Abbas AL-Mubarad and weighting outweighing by the evidence.

Contents of the study:

In my study I dealt with a brief introduction to AL-Shatby Objections To The Syntactic And Morphological Views Of Abu Abbas AL-Mubarad In The Book Of Almaqased Alshafiah In The Discussion Of Alkafiah stating a brief overview of each and the most important books that it dealt With the mention of scholars and students who learnt on their hands and the most important works.

I divide the study into chapters and sections.

Chapter One: morphological formulas, it includes four sections:

1. Combination.
2. Miniaturization.
3. Genealogy.
4. Deletion viewer.

Chapter Two: letters and tools, it includes three sections:

- 1-Increase.
- 2-Letters.
- 3-Works.

Chapter Three: Compositions and factor, it includes three sections:

- 1-Compositions issues.
2. The Working issues.
3. Rank and symmetry viewers.

Then I concluded with a brief summary in which I dealt with AL-Shatby Objections To Abu Abbas AL-Mubarad, and classification of my study into chapters and sections, mentioned some of the views of supporters and opposes grammarians. Then mentioned the index and the most important sources and references that I mentioned in my study.

المقدمة

الحمدُ لله الذي علّم القرآن ،خلق الإنسان ،علّمه البيان ،وجعل علم العربية وسيلة لفهم القرآن ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبدالله وعلى من سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد:

فإنّ كتابَ "خلاصة الكافية" المشهور بـ "الألفية" لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبّاني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) من أشهر المتون العلمية التي ألفت في سياق العناية بعلمي النحو والصرف وتقريبه من أذهان الناشئة، وهو اختصارٌ لمنظومته الشهيرة "الكافية الشافية" التي تجاوزت (٢٧٥٧ بيتاً) ، فجاءت هذه الخلاصةُ في ألف بيت اشتملت على مقاصد النحو والصرف، وتلقّاها العلماء بالقبول والعناية فكثرت حولها الشروح، وكان من أجلّ شراحها من المشاركة: برهان الدين الأبناسي وابن الناظم بدر الدين محمد وابن قاسم المرادي وابن هشام النحوي وبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ونور الدين الأشموني وغيرهم ، وكان من أجلّ علماء المغرب الذين تصدّوا لشرحها الإمام الفقيه الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) صاحب "الموافقات" وهو الكتاب المشهور في مقاصد الشريعة.

و"الاعتصام" وغيرهما من التصانيف النافعة الدالة على غزارة علمه، وتمكنه من علوم العربية والشريعة.

كان شرح الشاطبي على الألفية هو أكبر شروحها المطبوعة. و سَمَّاه "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية" وصدر في عشرة مجلدات بتحقيق مجموعة من أفاضل المحققين عن معهد البحوث العلمية في جامعة أم القرى عام (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م) وذكر الشاطبي أنه قد التزم الانتصار لمذهب ابن مالك وترجيح اختياراته ، وأشاد برتبته في العلم، وأنه قد بلغ في علوم العربية مرتبة الاجتهاد ، وخلال هذا الشرح تصدَّى الشاطبي للرد والاعتراض على آراء كثير من العلماء المتقدمين، وكان من بين هؤلاء العلماء الإمام أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) صاحب كتاب "المقتضب "، و"الكامل في اللغة والأدب"، و"التعازي والمراثي" وغير ذلك من التصانيف الحسنة، حيث بلغت اعتراضات الشاطبي على آراء المبرّد (٤٠) اعتراضاً هي في أغلبها اعتراضات صريحة مباشرة، وكان بعضها الآخر اعتراضاً ضمنياً من خلال نقل اعتراضات بعض العلماء القدماء والمتأخرين على المبرّد، وهذه الاعتراضات متنوعة كانت في أغلبها ترجيحاً لآراء ابن مالك التي تابع فيها سيبويه، وهذا لا يعني أن الشاطبي كان متعصباً على المبرّد، فهناك غير واحد من المواطن التي أشاد فيها باختيارات المبرّد وآرائه كما سيتبين في هذا البحث .

كتاب "المقتضب" هو المرجع الأساسي الذي استقى منه الشاطبي آراء المبرد، وفي بعض الأحيان كان ينقل بعض توجيهاته اللغوية والنحوية من كتاب "الكامل"، وتكفل محققو الكتاب الأفاضل بتخريج هذه المواطن، لكن بعض المواطن كان ينقلها الشاطبي من غير هذين المصدرين، وأغلبها من كتب النحاة المتقدمين، فكان يصعب التحقق منها، والتثبت من وجودها لكنها مواطن قليلة بالقياس إلى المواطن التي تم النقل عنها من "المقتضب" على وجه الخصوص.

استقر اختياري على كتابة بحث عن هذه الاعتراضات، وتفحص طبيعتها واستقصاء الأدلة التي تتجاذبها والتوثق من صحتها، وتفصيل ما أجمله الشاطبي من الاعتراضات، والأهم من ذلك كله التأكد من سلامة الاعتراض من خلال منهج علمي يقوم على الدعامات التالية:

١- بيان أهمية الموضوع، وكونه من الموضوعات الجديرة بالدرس والتحليل؛ لأن هناك جملة وافرة من الاعتراضات التي أبداه الشاطبي على اختيارات المبرد، وأجاد في تقريرها والاحتجاج لها من خلال نظريته الثاقبة في علوم العربية والشريعة، وما يتعلق بهما من أمور السماع والقياس. فالبحت على درجة عالية من الأهمية من حيث الكشف عن الحضور القوي للمبرد بين النحويين، ومن حيث قدرة الشاطبي على مناقشة أئمة العربية الكبار، والترجيح بين الآراء.

٢- بيان الدوافع العلمية للموضوع، وأن الدافع الأساسي هو الرغبة في التعرف إلى منهج العلماء الكبار في تأسيس الخلاف العلمي، وكيفية التفكير في القضايا النحوية التي كانت تقابل المنطق اليوناني في تكوين ملكة التفكير السليم لدى الإنسان العربي المسلم، فالتعرف إلى التفكير النحوي كسب غير هيّن، وإن هذه الموسوعة الضخمة "المقاصد الشافية" من أفضل المصادر العلمية المتأخرة القادرة على إمداد الباحثين بمثل هذه الموضوعات العلمية الجيدة.

٣- بيان أهداف هذا البحث، وأن الهدف الأساسي هو هدف علمي محض، فنحن في مرحلة الدراسات العليا نحاول أن نتدرب على أساليب البحث العلمي من خلال اختيار هذه الموضوعات التي تقوم على بعض الجزئيات العلمية بهدف إثراء ملكاتنا، وتقويم قدرتنا على البحث والتحليل، فضلاً عن التعرف على طبيعة التفكير النحوي لدى أسلافنا القدماء، والذين كان الشاطبي واحداً من أعلامهم الكبار في القرن الثالث الهجري، فكان من أهداف هذا البحث الكشف عن طبيعة تفكيره النقدي ضمن دائرة التفكير النحوي لدى القدماء.

٤- إن عدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع تحديداً هو الذي دفعني لاختياره، فلا شك أن هناك دراسات نحوية حول شخصية المبرد وآرائه، ولكنها غير مقيدة بهذا الكتاب، فالمقصود الأساسي من هذا البحث هو التعرف على آراء الشاطبي حول اختيارات القدماء، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الدراسة العلمية "اعتراضات

الشاطبي على آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية" للباحث حسن بن أحمد الزهراني، والتي هي من محفوظات جامعة أم القرى، حيث تناول بالدرس والتحليل موقف الشاطبي من آراء ابن خروف، ويأتي هذا البحث استكمالاً لتلك الأطروحة، وتعزيزاً للكشف عن منهج الشاطبي في شرحه الكبير على "الألفية".

٥- أما المنهج المتبع في هذا البحث فهو منهج استقرائي تحليلي يقوم على استقراء جميع اعتراضات الشاطبي، ثم تصنيفها ضمن أبواب نحوية وصرفية محددة تضم النظر إلى النظر، وتناقش طبيعة الاعتراض على المبرّد، وتقوم بتحليله ضمن المنظور النحوي، مع تحقيق هذه الاعتراضات، وقبل ذلك تحقيق آراء المبرّد من مصادرها الأصلية، وتحرير موقف الشاطبي، ومقارنته بغيره من آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، ثم ترجيح ما يراه الباحث صواباً، أو أقرب إلى الصواب.

قام هذا البحث على خطة تقوم في الأساس على تمهيد يتم فيه الترجمة للإمامين: المبرّد والشاطبي، ثم يتم التعريف بكتاب "المقاصد الشافية" مع بيان قيمته العلمية، ثم يتبع ذلك ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : الصيغ الصرفية وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول :الجمع ويشمل ثلاثة مسائل هي :

الأولى : جمع حاجة

الثانية : جمع عطاود على عطاود

الثالثة : جمع لجبة على لجبات

المبحث الثاني: التصغير وفيه ثلاثة مسائل

الأولى :تصغير إبراهيم وإسماعيل

الثانية :تصغير حبارى

الثالثة :تصغير جلولاء

المبحث الثالث :النسب فيه ثلاثة مسائل:

الأولى :النسبة إلى تغلب ويثرب

الثانية :النسبة إلى فُعل وفُعليل

الثالثة: النسبة إلى شنوءة

المبحث الرابع :عارض الحذف فيه أربعة مسائل هي :

الأولى :ما يحذف من الزوائد نحو مجلبب

الثانية :إجازة نحو فرس مقوود وقول مقوول

الثالثة :وقوع الترخيم في غير نداء

الرابعة :تعويض الهاء من الحرف المحذوف

الفصل الثاني: الأدوات والحروف فيه ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول :الأدوات ويشمل أربعة مسائل :

الأولى : القول في تخفيف نون الوقاية .

الثانية : القول بزيادة من والخلاف بين المبرد والنحويين .

الثالثة : القول بزيادة اللام في قوله تعالى "الرؤيا تعبرون"

الرابعة :إجازة لحوق الضمائر كالكاف وحتى .

المبحث الثاني : الحروف ويشمل خمسة مسائل وهي :

الأولى : جواز إظهار الفعل مع "ما"

الثانية : الاختلاف في عسى وكون الضمير فيها خبرا مقدما

الثالثة :كسر همزة إن في قوله "إنما نملي لهم خيراً لأنفسهم"

الرابعة :كسر همزة إنّ وفتحها

الخامسة:إذا بين الحرفية والإسمية .

المبحث الرابع :الإعمال . ويشمل ستة مسائل وهي :

المسألة الأولى: عدم إعمال إن وإعمالها

المسألة الثانية :أن وإن في موضع نصب

المسألة الثالثة : أن و إن في موضع اسم مرفوع على الفاعليه بفعل مضمر

المسألة الرابعة : جواز الجر في تمييز كذا

المسألة الخامسة: مجيئ الباء للتعدية

المسألة السادسة : تسلط النفي إلى ما بعد بل

الفصل الثالث : التراكيب والعامل ويشمل ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول :مسائل التراكيب ويشمل ستة مسائل :

المسألة الأولى :ترتيب الضمائر المتصلة بالأفعال ومراتبها في كلام العرب .

المسألة الثانية :إعراب المثني

المسألة الثالثة :جعل المثني معرباً بإطلاق

المسألة الرابعة : دلالة الأفعال الناقصة على الحدث

المسألة الخامسة: المضاف إليه مخفوض بما يليه

المسألة السادسة : جواز تقديم جواب الشرط

المبحث الثاني : العامل . ويشتمل على مسألتين :

الأولى: العامل لناصر الظرف

الثانية : المصدر منصوب بفعل مضمر

المبحث الثالث: العوارض:

١ - عارض الرتبة . وفيه ثلاثة مسائل وهي:

الأولى : تقديم الضمائر وتأخيرها .

الثانية: تقديم التمييز على عامله

الثالثة : رفع جواب الشرط على نية التقديم إذا كان فعل الشرط ماضياً

٢ - عارض المطابقة ويشتمل على مسألة واحدة:

إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة.

الخاتمة :

تناولت فيها نبذة موجزة لإعتراضات الشاطبي على المبرد في اختياراته للصيغ

الصرفية.

ثمّ اعتراضات الشاطبي على المبرد فيما يختص بالأدوات والحروف .

ثم توقفت عند التراكيب النحوية والعامل .

ثم ختمت هذا كله بفهرس محتويات البحث متضمنة الفهارس الفنية .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص وعظيم الامتنان إلى أستاذي

د / سعيد القرني الأستاذ بقسم اللغة والنحو والصرف في جامعة أم القرى .

فقد كان له الأثر بعد الله عزوجل في إخراج هذا العمل ، بفضل توجيهاته الحكيمة

، وآرائه السديدة ، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة :

د / يوسف بن صامل السلمي رئيس قسم اللغة والنحو بجامعة أم القرى .

أ . د / أحمد عطية المحمودي .

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان لوالدي ووالدتي وزوجي / راشد رشيد الزامل

على وقفهم المتفانية بجانبني في رحلة دراستي سائلة الله عز وجل أن يجعل هذا

في ميزان حسناتهم .

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

التمهيد

ويشتمل على المطالب التالية:

١- التعريف بالمبرّد.

٢- التعريف بالشاطبي.

٣- التعريف بكتاب "المقاصد الشافية" وبيان قيمته العلمية.

أولاً: أبو العباس المبرّد (٥٢١٠ / ٥٢٨٥هـ).

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير الأزدي الثُمالي ، وقد ذكر الخطيب البغدادي نسبه كاملاً^(١). وكذلك كثيرٌ ممن ترجموا له مثل الزبيدي^(٢) والقفطي^(٣) مما يدلُّ على العناية التامة بأخباره، وذكره أبو سعيد السيرافي في "الطبقة الأخيرة من النحويين البصريين"^(٤).

وُلد في البصرة سنة ٥٢١٠هـ، ونشأ فيها، وظهرت عليه علاماتُ الاهتمام بالعلم، فطلب علم النحو والصرف، فأخذهما عن أبي عمر الجرّمي أولاً كما سيأتي تفصيله عند ذكر

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بدون تاريخ، ج ٣، ص ٣٨٠.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ١٠١.

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ج ٣، ص ٢٤١.

(٤) أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٦م.

شيوخ المُبرد ، ثم لازم أبا عثمان المازني حتى نبغ في العلم، وكان خاتمة الطبقة السابعة من علماء البصرة وبداية الثامنة. ثم انتقل إلى بغداد وهناك اشتهر اسمه، ولزمه طلاب العلم، وصنّف التصانيف المفيدة في النحو والأدب حتى أصبح شيخ العربية في عصره، ووصفه ابن جني بقوله: "يُعَدُّ المُبرّدُ جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"^(٥).

* شيوخ المُبرد:

١- أبو عمر الجرّمي: وهو صالح بن إسحاق البجلي، أخذ عن أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة المعروف بالأوسط وصاحب "معاني القرآن" ولقي يونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهما. وكان الجرّمي شديد العناية بكتاب "سيبويه" الكتاب واختصره، وكان يقول : أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، وقد فسّر المُبرد هذا القول بقوله: أنا سمعت الجرّمي يقول هذا، وذلك أن أبا عمر الجرّمي صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش^(٦). ويذكر د. شوقي ضيف أن لأبي عمر الجرّمي كتباً

(٥) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ج ١، ص ١٢٩.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

مختلفة منها كتاب المختصر في النحو، ويُسمَّى "الفرخ" ويعني فرخ كتاب سيبويه، وكتاب الأبنية، وكتاب غريب كتاب سيبويه وغير ذلك^(٧).

ونقل القفطي عن المبرد أنه قال: "كان الجرْمِيُّ أثبتَّ الناسَ في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة، وكان عالماً باللغة حافظاً لها، وله كُتُبٌ انفرد بها"^(٨). ونقل عنه السيرافي أيضاً أنه قال في حق الجرْمِيّ: "كان أبو عُمر الجرْمِيُّ أغوصَ على الاستخراج من المازني"^(٩).

٢- أبو عثمان المازني: بكر بن محمد بن عثمان المازني من كبار نحاة البصرة، وفيها كان مولده، ولازم حلقات علماء اللغة والنحو، وتلمذ للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة، وأخذ عنه كتاب سيبويه، ثم انفرد برئاسة علماء البصرة بعد وفاة الأخفش والجرْمِيّ، ثم ورد إلى بغداد، لكنه عاد إلى بلده، وبقي فيها إلى أن توفاه الله سنة ٢٤٩هـ. كان المازني من أهل الذكاء والفطنة، وذكر شوقي ضيف أنه كانت تُعقد المناظرات بينه وبين علماء عصره، فكان يظهر فيها فضله وخِصبُ عقله وقوة ذهنه وملكاتة، مما جعله يفحم مناظريه دائماً بالحجج القاطعة، وله آراء كثيرة وطريقة في النحو ذكر بعضها شوقي ضيف في ترجمة المازني^(١٠).

(٧) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة، بدون تاريخ، ص ١١٢.

(٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨١.

(٩) أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٥٧.

(١٠) المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١١٧-١١٨.

وللمازني مؤلفات مفيدة وأشهرها كتاب "التصريف" الذي نظم به المادة الصرفية المتناثرة في كتاب سيبويه، وشرحه ابن جني في كتابه المعروف "المنصف في التصريف" وهو مطبوع، وقد ذكر القفطي أسماء مؤلفاته كاملة، فقال: "وللمازني من التصانيف: كتاب ما يلحن فيه العامة. وكتاب الألف واللام، وكتاب التصريف، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب الديباج"^(١١).

لقد كان المبرّد شديد الاعتداد بشيخه المازني، وكان يقول عنه: "لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان - يعني المازني - بالنحو، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه"^(١٢)، وروى عنه كتاب التصريف، وذكره كثيراً في المقتضب أكثر من عشرين مرة كما يقول محقق المقتضب الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة^(١٣).

٣- أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني: وهو من نحاة البصرة، ولذلك ذكره السيرافي في "أخبار النحويين البصريين"، وذكر أنه كان كثير الرواية عن أبي زيد - يعني الأنصاري - وأبي عبيدة معمر المثنى والأصمعي، وكان عالماً باللغة والشعر، ونقل السيرافي عن المبرّد أنه قال: "سمعتُه - يعني شيخه أبا حاتم - يقول: "قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان حسنَ العلم بالعروض، ويقول الشعرَ الجيدَ، ويصيبُ

(١١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٨٢.

(١٢) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ج ٢، ص ٧٥٧.

(١٣) المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م، ج ١، ص ٢٥.

المعنى، ولم يكن بالحاظ في النحو ولو قدم بغداد لم يقيم له منهم أحد^{١٤}، وقد ترك الكثير من المصنّفات منها: كتاب "إعراب القرآن"، وكتاب "المذكر والمؤنث"، وكتاب "القراءات"، وكتاب "الفصاحة"، وكتاب "الأضداد"^{١٥} وكتاب "اختلاف المصاحف" وكتاب "الشوق إلى الأوطان" وغير ذلك من الكتب النافعة، وقد أثنى القفطي على السجستاني وقال في حقّه: "نزيل البصرة وعالمها... وكتابه في القراءات مما يفخر به أهل البصرة، فإنه أجل كتاب صنّف في هذا النوع إلى زمانه"^{١٦}، قال أبو بكر بن دُرَيْد تلميذه المشهور: مات أبو حاتم بالبصرة في رجب سنة خمس وخمسين ومئتين، وصلى عليه سليمان بن جعفر، وكان والي البصرة يومئذ^{١٧}.

٤- أبو محمد عبدالله بن محمد بن هارون التّوّزي: بتشديد التاء والواو، من موالى قریش، قرأ عليه المبرّد وأثنى عليه وقال: قرأ التّوّزي "كتاب سيبويه" على أبي عمر الجرمي، وما رأيت أعلم بالشعر منه، وكان أعلم من الرياشي والمازني، وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة، وقد قرأ على الأصمعي وغيره^{١٨}.

^{١٤} أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٢٧١، وقاله القفطي في "إنباه الرواة" ج ٢ ص ٥٧-٥٨.

^{١٥} وهو منشور ضمن ثلاثة كتب للأضداد: للأصمعي ولأبي حاتم السجستاني ولابن السكيت بعناية المستشرق أوغست هفتر.

^{١٦} إنباه الرواة على أنباء النحاة، مصدر سابق، ج ٢ ص ٥٨.

^{١٧} المصدر السابق، ج ٢ ص ٦١.

^{١٨} أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٦٦، وقاله القفطي في ترجمة الفوزي في "إنباه الرواة" ج ٢ ص ١٢٦.

وللتوزي بعضُ التصانيف منها" كتاب "الأمثال"، وكتاب "الأضداد"، وكتاب "فعلتَ وأفعلتَ" وكتاب "النوادر" وغير ذلك، ومات - رحمه الله - سنة ثلاثين ومئتين^{١٩}.

٥- أبو الفضل العباس بن الفرّج الرّياشي: من أهل البصرة، وصفه السيرافيّ فقال: "كان عالماً باللغة والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، وروى أيضاً عن غيره، وقد أخذ عنه أبو العباس محمد بن يزيد وأبو بكر بن دُرَيْد^{٢٠}"، وذكره القفطي، وأثنى عليه وقال: "كان من أهل الأدب وعلم النحو بمحلّ عالٍ، ويحفظ كتب أبي زيد والأصمعي كلّها، وقرأ على أبي عثمان المازني كتاب سيبويه، وكان المازني يقول: قرأ عليّ الرّياشي " الكتاب - يعني كتاب سيبويه - وهو أعلمُ به مني^{٢١}".

مات الرّياشي سنة ٢٥٧هـ في فتنة الزّنج بالبصرة، وله من الكتب: كتاب "الخيّل"، وكتاب "الإبل"، وكتاب "ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب"^{٢٢}.

٦- أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان الزّيادي: قرأ كتاب سيبويه ولم يُتمّه، وقرأ على الأصمعيّ وغيره. قال السيرافي: "وله نُكتٌ في كتاب سيبويه، وخلافٌ له في مواضع قد ذكرناها في شرحه"^{٢٣}، وقد أثنى عليه ابن السكّيت وقال: هو نسيجٌ الذي ينفردُ برأيه ولا

^{١٩} انظر: إنباء الرواة على أنباء النحاة، مصدر سابق، ج ٢ ص ١٢٦.

^{٢٠} أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٦٩.

^{٢١} إنباء الرواة، مصدر سابق، ج ٢ ص ٣٦٨.

^{٢٢} المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٧١.

^{٢٣} أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٦٨.

يكاد يُخطئ^{٢٤}.

* تلاميذ المبرّد:

نظراً للمكانة العلمية الرفيعة التي بلغها المبرّد في زمانه، فقد تكاثرت عليه الطلبة، ونبغ على يديه مجموعة من كبار علماء العربية والنحو، وقد عقد الزبيدي فصلاً كبيراً بعنوان "الطبقة التاسعة"^{٢٥} - أصحاب أبي العباس المبرّد، ثم ذكر تسعة من كبار علماء النحو على ما سنذكره بعد قليل، وهو الشيء الذي فعله الدكتور شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية" حين جعل الفصل الخامس بعنوان "المبرّد وأصحابه" في إشارة منه إلى قوة تأثير المبرّد في زمانه، فهو بحسب شوقي ضيف "إمام نحاة البصرة لعصره"^{٢٦}، لا بل إن الزبيدي جعل الطبقة الثامنة للمبرّد، ولم يذكر معه سوى أبي العلاء الباهلي من أصحاب المازني في سطرين فقط، وجعل كامل الطبقة للمبرّد وأخباره وقوة تأثيره في زمانه، ليتحدث بعد ذلك في الطبقة التاسعة عن تلاميذ المبرّد فقط على النحو التالي:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج الإمام المشهور صاحب "معاني القرآن وإعرابه" ذكره السيرافي فقال: "ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد: أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج، وأبو الحسن بن كيسان، وإليهما انتهت الرئاسة في

²⁴ إنباه الرواة، مصدر سابق، ج ١ ص ٢٠١.

²⁵ طبقات النحويين واللغويين، مصدر سابق، ص ١١١.

²⁶ المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

النحو بعد أبي العباس، كان أشدَّ لزوماً لمذهب البصريين، وكان ابن كيسان يخلطُ المذهبيين^{٢٧}.

وقد ذكر الزجاج قصة لزومه للمبرد، وأنه كان يتعلَّم منه بأجرة معلومة حتى حذق النحو وأصبح من كبار العلماء في زمانه، ومات - رحمه الله - سنة ٣١٦ هـ، وكان من أهل الفضل والدين والاعتقاد الحسن^{٢٨}.

٢- أبو بكر محمد بن السري السراج، صاحب "الأصول في النحو" وهو من أنفس الكتب وأكثرها تنظيماً، وذكره السيرافي في أصحاب المبرد^{٢٩}، والزبيدي في "طبقات النحويين"^{٣٠}، وأثنى عليه القفطي وقال: كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، صحب أبا العباس المبرد، وأخذ عنه العلم، وروى عنه أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني النحوي، وكان ثقة، ومات سنة ٣١٦ هـ - رحمه الله -

ونقل القفطي عن الرماني وقال: كان أبو بكر بن السراج يقرأ عليه كتاب "الأصول" الذي صنفه، فمرَّ فيه بابٌ استحسَّنه بعضُ الحاضرين فقال: هذا والله أحسنُ من كتاب "المقتضب"، فأنكر عليه أبو بكر ذلك وقال: لا تقل هذا، وتمنَّي ببيت وكان كثيراً ما يتمنَّي فيما يجري له من الأمور بأبيات حسنة فأنشد حينئذ:

²⁷ أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٨١-٨٢.

²⁸ إنباء الرواة، مصدر سابق، ج ١ ص ١٩٤.

²⁹ أخبار النحويين البصريين، مصدر سابق، ص ٨٢.

³⁰ طبقات النحويين واللغويين مصدر سابق، ص ١١٢.

ولكن بَكَتْ قَبْلِي فَهَاجَ لِي الْبَكَ بَكَهَا فَقُلْتُ الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ^{٣١}

وهذا دليلٌ على وفائه لأستاذه وحُسْنِ أخلاقه - رحمه الله -

٢- أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر صاحب كتاب "الاختيارين" الذي جمع فيه بين "المفضليات" و"الأصمعيات"، كان كثير الملازمة للمبرّد، وأخذ عن أبي العباس ثعلب، وذكره المرزباني فقال: "لم يكن بالمتّسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو، وما علمته صنّف شيئاً ألبتة"^{٣٢}، مات سنة ٣١٥هـ - رحمه الله -^{٣٣}

٣- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بـ "مُبرّمان" وهو لقّبَ لقّبه به المبرّد لكثرة ملازمته له، فلذلك أخذ عنه كبار علماء النحو مثل أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وطبقتهما، ومات سنة ٣٢٦هـ، وله من المصنّفات كتاب "العيون"، و"شرح كتاب سيبويه" ولم يُتمّه، و"شرح شواهد كتاب سيبويه" وكتاب "صفة شكر المنعم" وغير ذلك.

٤- أبو بكر عبدالله بن محمد بن شُقير النحوي، عالم مشهورٌ مذكور، وهو من أوائل البغداديين الذين خلطوا بين المذهبين: البصري والكوفي، وله من التصانيف "مختصر في النحو"، وكتاب "المقصود والممدود"، وكتاب "المذكر والمؤنث".^{٣٤}

^{٣١} إنباه الرواة، مصدر سابق، ج ٣ ص ١٤٥-١٤٦.

^{٣٢} المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٧٨.

^{٣٣} انظر ترجمته أيضاً في "طبقات النحويين واللغويين"، مصدر سابق، ص ١١٥.

^{٣٤} إنباه الرواة، مصدر سابق، ج ٢ ص ١٣٥.

هذه طائفة مختارة، ذكرتهم على وجه الاختصار للدلالة على منزلته العلمية العالية وتأثيرها الكبير على علماء عصره.

* مصنّفات المبرّد:

كان المبرّد مُكثراً من التصنيف، وقد ذكر له القفطي خمسة وأربعين كتاباً تدلُّ على مدى اهتمامه بالتأليف، وعلى الرغم من كثرة هذه الكتب إلّا أن الذي وصلنا منها قليل، لكنّه دالٌّ على المكانة العلمية الفريدة التي تبوّأها المبرّد بين علماء عصره، وسوف أذكر بعض هذه الكتب ولا سيّما المشهورة منها؛ لأن هذا المقام لا يتسع لذكرها كاملة.

١- كتاب "الكامل": وهو أشهر كتبه، وهو أحد أركان الأدب التي ذكرها ابن خلدون في قوله: "وسمنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفنّ وأركانه أربعة دواوين وهي: أدب الكتاب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرّد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عليها"³⁵.

وهو كتاب نفيس يشتمل على روائع الأشعار والأخبار والمسائل النحوية وقد اعتنى بتحقيقه بعض أهل العلم مثل محمد أبي الفضل إبراهيم والدكتور أحمد الدالي وهو مطبوع متداول.

٢- المقتضب: هو أجل تصانيف المبرّد في علوم النحو، هذب فيه النحو، واستمدّ كثيراً من سيبويه، وهو أول كتاب عالّج مسائل النحو والصرف بأسلوب واضح وعبارة سهلة، وقد ألفه المبرّد بعد أن بلغ مبلغاً حسناً من العمر فكان ذلك دليلاً على تجويده، وقد اعتنى

³⁵المقدمة لعبد الرحمن بن خلدون دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ص ٦١٢.

به من المعاصرين الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، فحقّقه تحقيقاً ممتازاً، وهو مطبوع متداول.

٣- **التعازي والمراثي**: وهو من أجمل المجاميع التي اشتملت على عيون الرثاء في الشعر العربي، وقد حقّقه محمد الديباجي، وصدر عن مجمع اللغة العربية في دمشق عام ١٩٧٦م.

٤- **الفاضل**: وهو كتاب لطيف يشتمل على كثير من الأخبار والأشعار لكنه أصغر من كتاب "الكامل"، وقد حقّقه الأستاذ العلامة عبد العزيز الميمني وصدر في القاهرة عام ١٩٥٦ م

٥- كتاب **طبقات النحويين البصريين وأخبارهم**، ذكره القفطي في "إنباه الرواة" (٣ : ٢٥٢).

٦- كتاب **"معاني القرآن"** ذكره القفطي في "إنباه الرواة" (٣ : ٢٥١).

٧- كتاب **"الرد على سيبويه"** ذكره القفطي في "إنباه الرواة" (٣ : ٢٥١).

٨- كتاب **"قواعد الشعر"** ذكره القفطي في "إنباه الرواة" (٣ : ٢٥١).

٩- كتاب **"المذكر والمؤنث"** ذكره القفطي في "إنباه الرواة" (٣ : ٢٥١).

١٠- كتاب **"القوافي"** ذكره القفطي في "إنباه الرواة" (٣ : ٢٥١).

إلى غير ذلك من التصانيف الدالة على مكانته العلمية الكبيرة واهتمامه البالغ بالتأليف.

* منهج المبرد: ربما كانت الدكتوراة خديجة الحديثي من أهم الدارسين الذين توقفوا بعمق وتفصيل عند منهج المبرد النحوي في سياق دراستها لتاريخ النحو العربي ومدارسه الشهيرة، فعلى الرغم من المساحة الجيدة التي أفردتها الدكتور شوقي ضيف للمبرد في كتابه "المدارس النحوية" إلا أنه توقف عند بعض آراء المبرد وانفراداته دون التعمق في منهجه، أما الدكتوراة الحديثي فقد كشفت عن العلاقة الوثيقة بين المبرد وبين مناهج التأليف السابقة عليه ولا سيما سيبويه، ورصدت الفروق الجوهرية بينهما على الرغم من إدراكها العميق للأثر القوي الذي تركه سيبويه في جميع من جاء بعده من علماء النحو، فهي ترى أن المبرد قد سار على خطى سيبويه في بحثه لعلوم العربية الثلاثة: النحو والصرف والأصوات اللغوية، فقد تحدثت عن أبواب نحوية كثيرة، وإن لم تكن كل النحو وتحدثت عن موضوعات علم الصرف كالمجرد والمزيد، وأبنيتهما في الأسماء والأفعال وحروف الزوائد، وأماكن زيادتها، والصحيح والمعتل من الأفعال وأبنيتهما، وتحدثت في خلال ذلك عن أبنية اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات منها، وعن جمع ما يجمع من هذه الأسماء معتلة العين أو اللام، وما يحدث فيها من تغيير بقلب أو حذف أو غيرهما من صور الإعلال والإبدال، وتكلم على الإدغام وما يتبعه من دراسات لمخارج الحروف، ومواقع الإدغام في الفعل وغيره، وفي الكلمة والكلمتين، وعلى الإبدال في الحروف الصحيحة عند الإدغام، والإعلال في الحروف

المعتلة، وأنواعه، وهي عين المواضع الصرفية والصوتية التي في كتاب سيبويه.³⁶ غير أن هذا التشابه بين سيبويه والمبرد لم يكن في جميع معالم المنهج، فالدكتور الحدیثی ترى " أن سيبويه كان أكثر تنظيماً وأحسن تبويباً لموضوعات هذه العلوم في كتابه فجاءت موضوعات النحو أولاً، ولم يتحدث عن موضوعات أخرى إلا بعد أن أتى على مسائل النحو وأبوابه جميعها حيث تحدث عن موضوعات الصرف، وختم كتابه بموضوعات صوتية كالإعلال والإبدال والإدغام وما إليها. أما المبرد فلم يكن له منهج واضح في بحثه لموضوعات هذه العلوم، فلم يتبع طريقة سيبويه، ولا جرى على طريقة واضحة في ترتيب موضوعات كتابه أو أبوابه ولا نحس أنه أدرك الفرق بين موضوعات النحو والصرف والصوت، ويبدو كتابه كأنه أخلط من هذه وتلك بلا تمييز بينها، ولا فصل للمتشابهات منها في مواضع من الكتاب، وإنما كان يتحدث عما يعن له الحديث عنه، وهو وإن تحدث عن موضوعات نحوية لا نحس بينها من الترابط ما أحسنه في الكتاب، فأبواب الفعل مشتتة، وأبواب المبتدأ والخبر ونواسخه تفرقت في أكثر من جزئين، ولهذا فيما يبدو كان نفور الدارسين منه وإعراضهم عنه؛ لأن قراءته متعبة مشتتة لذهن المتعلم، ولم يكتف بهذا، وإنما كان يعقد أبواباً في مسائل عويصة مشكلة بين آن وآخر يمتحن بها الدارسين، ونمثل لبعضها لتكون دليلاً على غيرها. فمن أمثلة مسائل باب الفاعل هذه المسألة: "الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهماً القائم في

³⁶ المدارس النحوية، الدكتور خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، ص ١٠٠-١٠١.

داره أخوك سوطاً أكرم الأكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكراً عبدالله أخوك"^{٣٧}، هذه كلها مسألة واحدة يطلب فيها من المتعلم أن يعيد كل عامل إلى معموله ويوضح المعنى المقصود بهذه العبارة، مما دفع بعضهم إلى شرحها وحدها كأبي سعيد بن سعيد الفارقي (-٣٩١هـ) أو شرح الكتاب بأكمله كما فعل الرماني (-٣٨٤هـ) وابن الباذش (-٥٢٨هـ).

وأيضا فقد تنبّهت الدكتورة خديجة الحديثي إلى الاختلافات التي طرأت على عناوانات المباحث النحوية لدى المبرد في "المقتضب" وقد وضحت ذلك بقولها "

"واختلفت عناوانات "المقتضب" عما كانت عليه في كتاب سيبويه؛ إذ تحدد بعضها مثل باب "إياك في الأمر" وهو عند سيبويه "ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسد وإياي والشر..". و "باب من التسعير" وكان اسمه "ما ينتصب على إضمار الفعل المكروه إظهاره...". و "باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال" وقد رأينا سيبويه يعنون لها بما يقرب من عشرة أسطر. واتضحت عنده بعض الأبواب مثل "باب التبيين والتمييز"، و "باب المعرفة والنكرة"، و "باب المفعول الذي لم يذكر فاعله"، وهو أوضح من عنوان سيبويه "باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول". وهذا الاختلاف في العناوانات يرجح كفة المبرد الذي استطاع أن يختصر كثيراً من العبارات الطويلة لدى سيبويه .

³⁷المقتضب، ٢٢/١ وما بعدها.

كما نبهت الدكتورة الحديثي إلى التطور الذي حصل لدى المبرد في عرض المسائل فهي ترى أسلوبه في عرض المسائل قد "أصبح أكثر إسهاباً في الجدل وإطالةً في التعليل والاستطراد إلى مسائل جانبية تعرض في أثناء عرض المسألة النحوية أو الصرفية مما كان عند سيبويه فمن أمثلة تعليقاته العقلية البعيدة عن روح تعليقات سيبويه السهلة الموضحة قوله في "باب الفاعل": "هذا باب الفاعل وهو رفع وذلك قولك: (قام عبدالله)، و (جلس زيد) وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفاعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: (قام زيد)، فهو بمنزلة قولك: (القائم زيد). والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به؛ وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل، وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليعرف الفاعل من المفعول به، مع العلة التي ذكرت لك، فإن قال قائل: أنت إذا قلت: (قام زيد)، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين الفاعل، فإن الجواب في ذلك أن يقال له: لما وجب أن يكون الفاعل رفعاً في الموطن الذي لا لبس فيه لليلة التي ذكرنا، ولما سنذكره من العلل في مواضعها فرأيت مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وحده، وأن المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً. وكذلك إذا قلت (لم يقيم زيد) و (لم ينطلق عبدالله) و (سيقوم أخوك). فإن قال قائل: إنما رفعت (زيد) أولاً لأنه فاعل، فإذا قلت: (لم يقيم) فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعت؟ قيل له: إن النفي إنما يكون على جهة ما كان موجباً، وإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً. فكذلك إذا قلت: (لم يضرب عبدالله

زيداً)، علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل، ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول، ألا ترى أن القائل إذا قال: (زيد في الدار) فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول: (ما زيد في الدار) فتزد كلامه ثم تنفيه... فأين هذا من تعليل سيبويه المختصر الدال وهو قوله: "ضرب عبدالله زيداً" — "عبدالله" ارتفع ههنا كما "ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت (ذهب) وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل"³⁸

أما آخر ما نبّهت إليه الدكتور حديثي فهو وضوح تأثير الفلسفة والمنطق في معالجة المبرد للقضايا النحوية، وقد لخصت هذا الموقف بقولها: "واتضح تأثير الفلسفة والمنطق في شرحه مسائل النحو - كما مر بنا في كلامه على (الفاعل) واتضح فيه استخدام العلة المركبة - وذلك بالسؤال عن العلة وعلتها إلى أن تداخل أربعة تعليقات فيه، واستخدم المَحَاجَّة في ذلك كله.

وكان أول من أحس باستخدام المبرّد للتعليل والاحتجاج، وأسلوب المناطقة، وعلماء الكلام في عرض الحجة والتفكير في إبطالها من الخصم، ثم إبطال حجة الخصم أيضاً. أبو إسحاق الزجاج في أول لقاء له بالمبرّد في مسجد بغداد عند قدومه من سامراء. وأحس بذلك الباحثون المحدثون، ومنهم الدكتور مازن المبارك الذي تحدث عن تعليقات المبرد فقال: "إن المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث كانوا يعدون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه، ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه، وكان شديد الاهتمام

³⁸المقتضب، ٩-٨/١ والكتاب ٣٤/١.

بالتعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث، وكانت له يد طويلة وحظ في التعليل؛ لأنه كان من المجتهدين فيه حتى كانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج، ومن معه من حلقة ثعلب، كما وقف في وجه سيبويه؛ لأنه قبل قول الخليل خالياً من التعليل³⁹.

ويلاحظ أنه كان يميل إلى التكرار، ويبحث الموضوع الواحد في أكثر من موضع كما فعل في بحثه "باب كان وأخواتها" في الجزء الثالث، ثم عاد وبحثه في الجزء الرابع. وفي كلامه على التوكيد بالنونين فعل مثل هذا، ومثلها أبنية الأفعال المجردة والمزيدة، وما يشتق منها تكلم عليها في الجزء الأول، وعاد إلى الكلام عليها في الجزء الثاني⁴⁰. وأظن أن هذا إنما وقع لعدم تنظيم أبواب الكتاب ولاضطراب منهجه فيه.

هذه هي أهم الملامح الكبرى في شخصية المبرد التي تناولت المشهد العلمي في زمانها، وقدمت إسهاماً علمياً مشهوداً له بالقوة والتأثير، وجعلت آراءه جديرة بالنقاش والاعتراض، وهو ما سنراه ماثلاً في هذه الرسالة التي ستبحث اعتراضات الشاطبي على المبرد - رحمهما الله -

³⁹ النحو العربي، مازن المبارك، ص ٦٧-٦٩ ط ١/ دار الفكر / دمشق ١٩٦٥ م .

⁴⁰ ينظر في الحديث عنه المقتضب، ٩٧/٣ و ٩٨/٤ و ١١٥/٤ و ٣١٧/٤، ومثله الكلام على نوني التوكيد بحثها في المقتضب، ٢٦٠/١ و ١١/٣، وتكلم على الأفعال وأبنيتها وما اشتق منها في ١٣٦/١-١٨١ و ٩٥/٢-١٣١ وغيرها من مواضع متفرقة.

ثانياً: ترجمة الإمام الشاطبي:

على الرغم من المكانة العلمية الكبيرة للإمام الشاطبي بين علماء عصره وفيما تلا ذلك من عصور، إلا أن أخباره قليلة في كتب التراجم، وربما كان سبب ذلك أنه عاش في عصر اضطراب الدولة الإسلامية في الأندلس في القرن الثامن، وإذا كان التاريخ قد حفظ لنا سنة وفاته عام ٧٩٠هـ فإنه لم يحتفظ لنا بتاريخ ولادته، لكن الدكتور محمد أبا الأجفان قدر تاريخ ولادته في حدود ٧٢٠هـ^{٤١}.

وُلد أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الشاطبي في غرناطة، ونشأ بها، وقد ذكر شيئاً من شغفه المبكر بالعلم في مقدّمة كتابه "الاعتصام" حيث قال: "ولم أزل منذ فتّق للفهم عقلي، ووُجّه شطرَ العلم طلبي، انظرُ في عقلياته وشرعيّاته، وأصوله وفروعه، لم اقتصر منه على علمٍ دون علمٍ"^{٤٢}، إلى آخر كلامه الدالّ على مدى اهتمامه بالعلم، ومدى ملاقاة من أهل عصره حتى عاش غريباً بينهم، لكنه ازداد تمسكاً بالسنة لأن الهلاك في سبيل السنة بحسب الشاطبي هو النجاة الحقيقية.

* شيوخ الشاطبي:

^{٤١} انظر فتاوى الشاطبي، حقّقها وقَدّم لها الدكتور محمد أبو الأجفان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٤، ٢٠٠١، ص٤٤.

^{٤٢} الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ج١ ص١٧.

قد فرّق الدكتور محمد أبو الأجفان بين شيوخ الشاطبي الغرناطيين وبين الشيوخ الوافدين على غرناطة، وقد ذكرهم على النحو التالي:

١- أبو عبدالله محمد بن الفخار البيريّ المتوفى سنة ٧٤٥هـ، كان إماماً جليلاً في علوم العربية، ومن أحسن الناس قراءة للقرآن، قرأ عليه الشاطبي بالقراءات السبع، وكان الشاطبي كثير التعظيم له، ويُسمّيه شيخنا الأستاذ الكبير^{٤٣}، وقد أثنى عليه في نهاية هذا الشرح الجليل "المقاصد الشافية".

٢- أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ التغلبي المتوفى سنة ٧٨٢هـ، مُفتي غرناطة وخطيبها، وقد كان له أثرٌ في توجيه عقلية الشاطبي ووصفه بالأستاذ الكبير الشهير كما في "الإفادات والإنشادات"^{٤٤}.

٣- أبو جعفر أحمد بن علي الشقوري، الفقيه النحوي القرطبي، كان قائماً بتدريس كتاب سيبويه في غرناطة وألفية ابن مالك وغيرهما، وقد ذكره الشاطبي بلفظ شيخنا في "المقاصد الشافية"^{٤٥}.

^{٤٣} انظر: الإفادات والإنشادات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق د. محمد أبي الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٢٠٩٨، وانظر: "المقاصد الشافية" ج ٩ ص ٤٨٧ حيث أثنى على طريقته في التعليم.

^{٤٤} انظر: "الإفادات والإنشادات" ص ٩٣.

^{٤٥} انظر: "المقاصد الشافية" ج ٣ ص ٥٥٨.

٤- أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسنّي السبتي المتوفى سنة ٥٧٦٠هـ، كان عالماً كبيراً بعلوم العربية، وقد أثنى عليه الشاطبي في نهاية شرحه، ووصف طريقته المتميزة في التدريس، وأنه كان عالماً رفيع الشأن في هذا العلم الشريف.

٥- الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد المقرئ المتوفى سنة ٧٥٩هـ، تفقه عليه الشاطبي، وسمع عليه بعض تصانيفه مثل "القواعد الفقهية"، وأجازه — "تلاشيات البخاري" وغيرها، وكان الشاطبي يحضر دروسه بالجامع الأعظم في غرناطة، وقد ذكره في "الإفادات والإنشادات" على وجه التعظيم له.^{٤٦}

٦- أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد البلنسي الأوسي المتوفى سنة ٧٨٢هـ، صاحب "مبهمات القرآن" في التفسير، أثنى عليه الشاطبي وذكر طريقته النافعة في التدريس فقال: "كان شيخنا الأستاذ أبو عبدالله البلنسي - رضي الله عنه - في هذا العلم عارفاً بطرق أئمة المتأخرين، عالماً بمقاصدهم فيه، وكان من طرق تعليمه بيان المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء، مرشحاً لفهمة مدرباً له، موقظاً لفكره لاقتناص الجواب، وإيراد السؤال، مطرّزاً مجلسه بنقل نكت شيوخه، متأدباً معهم إذا ذكر أحداً منهم طرباً بذكرهم وأمتع بالثناء عليهم"^{٤٧}.

⁴⁶ انظر: "الإفادات والإنشادات"، مصدر سابق، ص ١٢٦.

⁴⁷ انظر: "المقاصد الشافية" ج ٩ ص ٤٨٨.

٧- أبو عبدالله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن محمد اليحصبي اللّوشي، كان مشهوراً بمعرفة الأدب، وقد أجاز الشاطبي إجازةً عامّةً بشروطها المعروفة.

٨- شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مرزوق التلمساني المتوفى سنة ٧٨١هـ، سمع عليه الشاطبي "موطأ مالك" برواية يحيى بن يحيى الليثي، و"صحيح البخاري"؛ وأجازه إجازةً عامّةً بشروطها.

* تلاميذ الشاطبي: أخذ عن الإمام الشاطبي غير واحدٍ من الطلاب النجباء في غرناطة منهم:

١- الإمام الكبير أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي المجاري صاحب "برنامج المجاري" المشهور المتوفى سنة ٨٦٢هـ، وقد ذكره في برنامجيه، وأنه أخذ عنه وعرضَ عليه "ألفية ابن مالك" عن ظهر قلب، ثم قال : وحدثني بها عن شيخه الإمام العلّامة أبي عبدالله البيري، عن الإمام النحوي أبي محمد بن عبدالمهيمن الحضرمي، عن الشيخ إمام النحاة أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس، عن مؤلفها أبي عبدالله بن مالك.^{٤٨}

⁴⁸ انظر: برنامج المجاري، ص ١١٦. نسبة إلى كتاب لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الواحد المجاري ت ٨٦٢هـ تحقيق محمد أبي الألفان ويعد مرجعا هاما لمعرفة الكثير من المؤلفات. المكتبة الشاملة - رابط . www.islamreligion.com

ثم ذكر شيئاً من منهج الشاطبي في الإجازة واحتياطه للعلم وبراءته من الخطأ والتصحيح والتحريف، ثم ذكر أنه أخذ عنه كتاب سيبويه ، و"مختصر ابن الحاجب الأصلي"، و"موطأ الإمام مالك".

٢- أبو جعفر أحمد القصّار الأندلسي الغرناطي، وقد ذكر بعضُ المؤرخين أن الشاطبي كان يُطالع هذا التلميذ النبيه ببعضِ المسائل عند تصنيفه لكتاب "الموافقات" ويُباحثه فيها، ثم يُدوّنُها في كتابه شأن الفضلاء ذوي الإنصاف⁴⁹.

٣- أبو يحيى بن محمد بن عاصم القاضي، كان عالماً خطيباً وارثاً لعلوم شيخه الشاطبي، مجاهداً بسيفه في سبيل الله حتى استشهد سنة ٨١٣هـ - رحمه الله -

٤- أبو بكر بن محمد بن عاصم القاضي، وهو شقيق أبي يحيى المذكور في الترجمة السابقة. كان عالماً كبيراً، وفقهاً أصولياً محدّثاً، وإليه يرجعُ الناسُ في الفتوى، وقد أُقبل الناس على كتابه "تحفة الحكّام" بالشرح والدراسة والتعليق، توفي سنة ٨٢٩هـ - رحمه الله -

*تصانيف الشاطبي:

لم يكن الشاطبي أكثرَ من التصنيف، لكن تصانيفه في الطبقة العليا من التجويد والإتقان والتمييز، وقد استقصى الدكتور محمد أبو الأجفان هذه التصانيف في مقدّمته النافعة،

⁴⁹ نقلاً عن مقدّمة "الإفادات والإنشادات"، ص ٥٦-٥٧.

لكتاب "فتاوى الشاطبي" حيث استفدتُ منها، وتمكنتُ من ترتيب كتب الشاطبي بحسب الأهمية على النحو التالي:

١- **الموافقات في أصول الشريعة:** وهو أشهرُ كُتُبِه وأعظمُها أثراً في الفقه وأصوله، وقد اعتنى به العلماءُ قديماً وحديثاً، وهو مطبوع في أربعة أجزاء بعناية الشيخ محمد عبدالله دراز - رحمه الله -

٢- **الاعتصام:** وهو كتاب نافع عالج به الشاطبي قضية البدع في الدين، وهو مطبوعٌ بعنايةٍ أكثرٍ من واحدٍ من أفاضل المحققين منهم الشيخ محمد رشيد رضا الذي كان أول من لفت الأنظار إلى قيمة هذا الكتاب.

٣- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** وسأحدث عنه بعد قليل في سياق التعريف بأهمية الكتاب وقيمتها العلمية.

٤- **فتاوى الشاطبي:** وهي فتاوى نافعة حققها الدكتور محمد أبو الأجفان، وصدرت عن دار العبيكان في الرياض عام ٢٠٠١م.

٥- **الإفادات والإتشادات:** وهو كتابٌ في المحاضرات المشتملة على الفوائد العلمية المختلفة، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد أبي الأجفان - رحمه الله -

٦- **كتاب المجالس:** شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري، وفيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلَّا الله بحسب عبارة التتبعي في "نيل الابتهاج" ص ٤٨.

* "المقاصد الشافية: أهميته وقيمته العلمية":

ظهر هذا الكتاب النفيس في طبعته الأولى عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م في سياق عناية معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بنشر نفائس التراث، وقد قام على تحقيقه والعناية به طائفة من أفاضل أهل العلم المحققين هم على التوالي:

الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البناء، ود. عياد الثبتي، ود. عبدالمجيد قطامش، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، وأ.د. السيد تقي حيث تعاونوا جميعاً في إخراج هذا الكتاب العظيم، ووضعوه بين أيدي الباحثين ليكون مادةً خصبةً لكثير من الدراسات العلمية الأكاديمية.

لقد صدر هذا الكتاب في تسعة مجلدات كبار بالإضافة إلى مجلد الفهارس الفنية التي قدّمت خدمة عظيمة للباحثين، وهو واحد من أكبر الشروح وأفضلها للألفية المشهورة في النحو، ألفية ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ المشهورة باسم "خلاصة الكافية"، وأقبل عليها العلماء بالشرح والعناية، فظهرت لها شروح مشهورة مثل شرح ابن عقيل، وهو شرح متوسط العبارة نافع جداً، وشرح ابن هشام "أوضح المسالك"، وشرح الأشموني من المتأخرين وسماه "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" وغير ذلك من الشروح الدالة على أهمية هذه المنظومة في التفكير النحوي في الثقافة العربية.

أما شرح الشاطبي المسمى "المقاصد الشافية" فهو أكبر هذه الشروح وأكثرها قيمة بسبب ما اشتمل عليه من المباحث العلمية الدقيقة، وطول نفس المؤلف في المناقشة والاحتجاج والتعليل، وقد وضّح الدكتور محمد البناء في مقدمة المجلد الأول من هذا الكتاب أهم المعالم المنهجية الدالة على قيمة هذا الكتاب بين سائر شروح الألفية، حيث وضّح منهج الشاطبي في الرجوع إلى مصادر النحو الأولى: "سيبويه، الفراء، المبرد، الزجاج، ابن السراج" وغيرهم من النحاة المتقدمين الذين ظلّ النحو عربياً خالصاً على أيديهم لم يمتزج بمباحث الفلسفة والمنطق كالذي نراه في صنيع المتأخرين مثل ابن الحاجب والرضي الإستراباذي وغيرهما ممّن تعقّدت على أيديهم العبارة النحوية، وأصبحت أقرب إلى الفلسفة منها إلى اللغة.

ومن معالم هذا الشرح الذي تُضفي عليه قيمة علمية كبيرة أنه شرح حافلٌ بالاعتراضات والتساؤلات والمُحاججات، وهذا دليل على الروح العلمية القوية للشاطبي، فهو لا يبحث المسائل مستسلماً لما قيلَ فيها، بل يختبرها ببصيرته النافذة، ويعترض على كبار العلماء مثل اعتراضه على المبرد على سبيل المثال، الذي هو موضوع هذه الرسالة.

وقد وضّح الدكتور البناء منهج الشاطبي في الشرح حين ذكر أنّ الشاطبي كان معنياً بشرح مفردات "الألفية"، وبيان دلالتها، ومدى مطابقتها للمعنى المراد، كما حرص على إعراب أبيات الألفية، وهذا أسلوبٌ امتاز به عن غيره من شُرّاح "الألفية"، مع التنبيه على مشكلات التراكيب في النظم.

ومن المعالم المنهجية الدالة على قيمة هذا الكتاب الحديث المستفيض عن أصول التفكير النحوي مثل السماع والقياس، والعلة وغير ذلك، وهو بحثٌ يذكّرنا بطريقة ابن جنيّ والفارسي والسيرافي وغيرهم من كبار العلماء بالعربية في العصور السابقة.

كما أن هذا الكتاب وعلى الرغم من ضخامته وغازارة مادته العلمية إلّا أنه صعبٌ على المبتدئ، ويحتاج إلى تفكير طويل كي نتقهم قضاياهم ومشكلاتهم، وهذا يعني أن الشاطبي قد قصد به الطبقة العالية من العلماء، فجاء على هذا النحو البديع الحافل بالقضايا العلمية العميقة.

وخلاصة القول: إن هذا الشرح من أفضل شروح "الألفية" لما اشتمل عليه من المباحث والتفريعات والاعتراضات، فضلاً عن تحقيق المسائل بمنهج علمي ليس غريباً على الشاطبي صاحب "الموافقات".

الفصل الأول

الصَّيْغُ الصرفية

الفصل الأول

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث:

- ١- مبحث الجمع.
- ٢- مبحث التصغير.
- ٣- مبحث النسب.
- ٤- مبحث عارض الحذف.

قبل الحديث عن مفهوم الصيغ الصرفية، ينبغي الإشارة إلى مفهوم علم الصرف أو التصريف وأهميته وأشهر التصنيفات التي صنفت فيه.

قد عرّف ابن الحاجب علم الصرف أو التصريف بقوله: "التصريف: علم بأصول تُعرف بها أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁵⁰. والمعنى العملي: جاء في شذا العرف للشيخ أحمد الحملاوي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كاسمي الفاعل والمفعول... ص ١١

وقد أشار ابن جني إلى أهميته وحاجة جميع أهل العربية إليه بقوله: "وهذا القبيل من العلم - أعني التصريف - يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلا بالتصريف"⁵¹، وهذا الذي قاله ابن جني قد أكده ابن عصفور الإشبيلي في كتاب "الممتع في التصريف" حيث جزم بأن التصريف أشرف شطري العربية وأغمضها، والذي يبين

⁵⁰ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ج ١ ص ١.

شرفه احتياجُ جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية^{٥٢}، ثم بيّن ابن عصفور أن التصريف ينقسم قسمين:

- أحدهما: جعلُ الكلمة على صيغٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني نحو: ضربَ وضربَ، وتضربَ، وتضاربَ، فالكلمةُ التي هي مركبة من ضاد وراء وباء قد بُنيتُ منها هذه الأبنيةُ المختلفة لمعانٍ مختلفة.

- والآخرُ من قسمي التصريف: تغييرُ الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم (قَوْل) إلى (قال)؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يُعطيه "قَوْل" الذي هو الأصل لو استُعمل^{٥١}.

لقد كان علمُ الصرف مختلطاً بعلم النحو، ورأينا ذلك في كتاب سيبويه، على الرغم من الفصل بينهما داخل الكتاب، وكان أبو عثمان المازني أول من أفردته بالتأليف، وصنّف كتاب "التصريف" الذي شرحه ابن جنّي شرحاً مفيداً في كتاب "المنصف"، وكان لابن جنّي عنايةٌ فائقةٌ بهذا العلم حيث أفردته بالتصنيف في كتاب "الملوكي" الذي شرحه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) كما ذكر ابن جنّي كثيراً من مباحث الصرف في كتابه الشهير "الخصائص"، أمّا أشهر كتب التصريف فهو "المتع الكبير" لابن عصفور الإشبيلي (ت

^{٥١}المصدر السابق، ص ٣٣.

٦٦٩هـ) الذي استوفى فيه مسائل هذا العلم قبل أن يختصر ابن الحاجب هذا العلم في مختصره المشهور "الشافية" التي شرحها رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٤٦) شرحاً مشهوراً معروفاً بين طلاب العلم.

وقبل الحديث عن اعتراضات الشاطبي على المبرد فيما يتعلق بصيغ الصرف لا بد من الدلالة على مفهوم الصيغ الصرفية والتفريق بينها وبين الميزان الصرفي.

فالصيغ الصرفية هي: التحويلات التي تطرأ على بنية الكلمة الواحدة من زيادة ونقص وإعلال وإبدال وغير ذلك من آليات التحويل الصرفي. أما الميزان الصرفي فهو: قالبٌ صوتي وظيفته بيان الصورة الصوتية للكلمة.

* هناك عددٌ من المسائل الصرفية التي اعترض فيها الشاطبي على اختيار المبرد، وقد تتبعناها في الكتاب ولا سيما في الأجزاء الأخيرة منه فكانت على النحو التالي:

* المبحث الأول: الجمع

يعرف الجمع بأنه ما دل على أكثر من اثنين مع تغير صورة مفردة تغييرا مقدرا

مثل فلك، أو ظاهرا مثل كتب. وفيه ثلاثة مسائل :

* المسألة الأولى: جمع حاجة.

ذهب الجمهور إلى أن "حاجة" تُجمع على حاجاتٍ وحاجٍ وحوائجٍ وحِجٍّ، فأنشد ابن

السكيت شاهداً على الجميع الأخير قول الشاعر: (من الطويل)

لقد طالما ثبطتني عن صحابتي وعن حِجٍّ، قضاؤها من شفائيا.

وذهب المبرّد إلى تخطئة القول بحوائج، وأن الصواب: الحاج، قال الشاطبي حاكياً ذلك

عنه: "وأظنّ المبرّد يُخطئ الناسَ في حوائج، ويقول: إنه لحنّ، وأتبع في ذلك الأصمعي،

وإنما جمعه الحاج، وغيره يثبتته من كلام العرب⁵².

هذا المنقول عن المبرّد إنما ذكره في كتابة "الكامل" في تفسير قول الشاعر: (من البسيط)

ومُرْسِلٍ ورسولٍ غيرٍ مُتَّهِمٍ وحاجةٍ غيرٍ مزجاةٍ من الحاج.

⁵²المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٢٠٦.

قال المبرد: قوله: وحاجة غير مزجاة من الحاج، المزجاة: اليسيرة الخفيفة الحمل، قال الله تعالى: { وجئنا ببضاعة مزجاة } [يوسف: ٨٨]، والحاج: جمع حاجة وتقديره فعلة وفعل كما تقول: هامة وهام وساعة وساع، قال القطامي: (من الكامل)

وكنا كالحريق أصاب غاباً فيخبو ساعة ويشب ساعاً.

فإذا أراد أدنى العدد قلت: ساعات، فأما قولهم في جمع حاجة: حوائج، فليس من كلام العرب على كثرته على السنة المولدين، ولا قياس له.

ويقال: في قلبي منك حواء، أي: حاجة، ولو جمع على هذا لكان حواج^{٥٣}.

في هذه المسألة خلاف بين اللغويين والجمهور على تخطئة المبرد في هذا القول. قال الزبيدي في توضيح المسألة: "وتجمع الحاجة على حاجات، جمع سلامة، وحج بكسر ففتح قاله ثعلب، وحوائج: غير قياس"، وهو رأي الأكثر أو مؤلدة، وكان الأصمعي ينكره ويقول: هو مؤلدة، قال الجوهري: وإنما أنكره بخروجه عن القياس، وإلا فهو كثير في كلام العرب، وينشد بيت زيد الخيل: (من الوافر)

نهار المرء أمثل حين تقضى حوائجه من الليل الطويل^{٥٤}

^{٥٣}الكامل في اللغة والأدب، ج ١ ص ٢٤٤.

^{٥٤}تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، بتحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون تاريخ، ج ٥ ص ٤٩٦ (حج).

ونقل الزبيدي عن ابن بري أنه قال في الردّ على الأصمعي: وأما قوله: إنه مولّد، فإنه خطأ منه؛ لأنه قد جاء ذلك في حديث سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أشعار العرب الفصحاء، ممّا جاء في الحديث ما روي عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إنّ الله عبداً خلقهم لحوائج الناس، يفرغ الناس إليهم في حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة"^{٥٥}.

وممّا جاء في أشعار الفصحاء قول الشماخ بن ضرار الذبياني: (من الوافر)

تَقَطَّعَ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مَعَ الْجَرِيِّ^{٥٦}

وذكر ابن بري أيضاً أنّه سُئِلَ عن قوله الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه "دُرّةُ الغَوَاصِّ"^{٥٧}: إن لفظة حوائج ممّا توهم في استعمالها الخواصّ، قال الحريري: لم أسمع شاهداً على تصحيح لفظة "حوائج" إلّا بيتاً واحداً لبدیع الزمان - يعني الهمذاني - وقد غلط فيه، وهو قول عبد الله بن همام: (من الطويل)

فَسَيَّانَ بَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ وَجُوسَقٌ رَفِيقٌ إِذَا لَمْ تُقْضَ فِيهِ الْحَوَائِجُ.^{٥٨}

^{٥٥} هذا الحديث ذكره المتقي الهندي في "كنز العمال" (ج ٦ ص ٤٤٥، وعزاه لأبي الشيخ الأصبهاني في كتاب "الثواب".

^{٥٦} تاج العروس، ج ٥ ص ٤٩٧.

^{٥٧} واسمه الكامل: "دُرّةُ الغَوَاصِّ في أوهام الخواصّ"، القاسم بن علي الحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

^{٥٨} تاج العروس، ج ٥ ص ٤٩٧.

قال ابن برّي: فأكثرُ الاستشهادَ بشعر العربِ والحديث... ومما يزيدُ ذلك إيضاحاً ما قاله العلماء، قال الخليل بن أحمد في "العَيْن" في فصل "راح": يُقال: يوم راحَ على التَّخْفِيفِ من رائح، وكما خَفَّفُوا الحاجةَ من الحاجة، ألا تراهم جمعوها على حوائج؟ فأثبتَ صحَّةَ حوائج، وأنها من كلامِ العرب، وأن حاجةَ مُخَفَّفَةٍ من حاجة، وإن كان لم يُنطَقْ بها عندهم⁵⁹.

وأيضاً فقد أثبتَ سيبويه صحَّةَ هذا الاستعمال حيث قال: وأما تَجَزَّزَ حوائجه وانتجز فهو بمنزلةِ تَقَنَّ واستيقَنَ⁶⁰، وعلى طريقته جرى ابن السَّراج في "الأصول" حيث قال: وتنجَزَ حوائجه واستنجز في معنى واحد⁶¹، وذكرها ابن عصفور في الدلالة على الطلب من معاني تَفَعَّلَ كاستفعل حيث قال: والسادس: الطلب كاستفعل نحو: تنجَزَ حوائجه واستنجزها⁶²، لكن ابن جنِّي نَبَّهَ على أن الجمع على حوائج جَمْعٌ غير قياسي فقال: وقد شَدَّتْ أَلْفَاظُ من الجمعِ عن القياسِ، قالوا: ليلةٌ وليالٍ. وحاجةٌ وحوائج⁶³ وهو الذي ذهب إليه أبو البقاء العكبري حيث قال: "وقد شَدَّتْ من الجموعِ أَلْفَاظٌ، فجاءت على خلافِ

⁵⁹المصدر السابق، ج ٥ ص ٤٩٨.

⁶⁰الكتاب لسيبويه، ج ٤ ص ٧٣.

⁶¹الأصول في النحو، ج ٣ ص ١٢٣.

⁶²الممتع الكبير في التصريف، ص ١٢٧.

⁶³اللمع في العربية، أبو الفتح بن جنِّي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون تاريخ، ص ١٨٢.

نظائرها، فمن ذلك: حوائج جَمْعُ حاجةٍ، وقياسُ واحدها حاجةٌ مثل: ضاربة وضوارب، وقياسُ حاجةٍ: حاجٌ وحاجات، وهما مستعملان^{٦٤}.

وقال الزبيدي: "وكثيراً ما يقول ابن السكيت: إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والراحات، وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة كما حكى عنه، حتى جعلها مولدةً، كونها خارجة عن القياس؛ لأن ما كان على مثل الحاجة، مثل: غارة وحارة لا يُجمع على غوائرٍ وحوائر، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة، على أنه قد حكى الرقاشي والسجستاني عن عبدالرحمن - يعني ابن أخي الأصمعي - عن الأصمعي: أنه رجع عن هذا القول، وإنما هو شيء كان قد عرض له من غير بحث ولا نظر، قال: وهذا الأشبه به؛ لأن مثله لا يجهل ذلك إذ كان موجوداً في كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب الفصحاء، وكأن الحريري لم يمر به إلا القول الأول عن الأصمعي دون الثاني^{٦٥}.

وربما كان الحريري هو الوحيد الذي ناصر المبرد على رأيه، وخالف الجمهور في اشتقاق هذه الكلمة، قال في "درة الغواص": "ويقولون في جمع حاجة: حوائج، فيوهمون فيه كما وهم بعض المحدثين في قوله: (من الطويل)

إذا ما دخلت الدار يوماً ورُفِّعتْ ستورك لي فانظر ما أنا خارجُ

⁶⁴ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق،

الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ج ٢ ص ١٩٠.

⁶⁵ تاج العروس، ج ٥ ص ٤٩٩.

فسيان بيت العنكبوت وجوسق^{٦٦} رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج

والصواب أن يجمع في أقل العدد على حاجات كقول أبي الحسن الغالي: (من الطويل)

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك كرائم من رب بهن ضنين

وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهام، وعليه قول الراعي (من البسيط)

ومرسِل ورسول غير مُتَّهم^{٦٦} وحاجة غير مزجاة من الحاج^{٦٦}

فظهر بهذا التفصيل أن كلام المبرّد قد جانبّه الصواب، وأن القياس لا يثبت أمام كثرة الاستعمال، غاية ما يمكن أن يساعد عليه البحث هو القول بأن هذا الجمع خارج عن القياس، وهو ما جزم به ابن جني والعكبري وغيرهما.

*** المسألة الثانية: جمع عطود على عطاويد وترجيح قول سيبويه في تصغيره على عطّيد.**

قال الشاطبي: "وأما المدغمة - يعني الواو - إدغاماً أصلياً كعطود فنقول على مقتضى النظم: عطاويد، وهو مذهب المبرّد، قال: لأنّ رابعه - يعني الحرف الرابع - واو زائدة، يعني في عطود كواو كنهور، فكما لا يجوز في كنهور إلّا أن يقال: كناهير، كذلك لا يجوز في عطود إلّا عطاويد، وكذلك الياء على مذهبه، والمنقول من هذا عنه إنّما

⁶⁶درة الغواص في أوهام الخواص، ص ٦٤.

رأيتُه في التصغير، ولا شكَّ في جريانه في التفسير؛ لأنَّ أحدهم عند الجميع محمولٌ على الآخر، ومذهبُ سيبويه أنَّ الواو لا تبقى، وإنما تقول: عَطَّيْد في التصغير بحكم التعويض، ويجوزُ عَطَّيْدٌ^{٦٧}.

عبارةُ سيبويه في "الكتاب": "وَإِذَا حَقَّرْتُ - يَعْنِي صَغَّرْتُ - عَطَوْدًا، قُلْتُ: عَطَّيْدٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ كَسَّرْتَهُ لِلْجَمْعِ قُلْتُ: عَطَاوِدَ وَعَطَاوِيدَ"^{٦٨}.

أما كلامُ المبرِّد فلم أجده في المقتضب بنصِّه، ولكنه يستفاد من كلامه في مبحثِ التصغير حيث قال: "وَنَقُولُ فِي تَصْغِيرِ "عَثُولٍ": عَثِيلٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ زَائِدَتَيْنِ: الْوَائِ وَإِحْدَى اللَّامَيْنِ وَالْوَائِ أَحَقُّ عِنْدَنَا بِالطَّرْحِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تُزَادُ، وَاللَّامُ مُضَاعَفَةٌ مِنَ الْأَصُولِ، وَكَانَ سَبِيوِيَّةً، يَخْتَارُ: عَثِيلٌ وَعَثِيُولٌ وَيَقُولُ: هِيَ مُلْحَقَةٌ، وَهِيَ أَبْعَدُ مِنَ الْطَّرْفِ، وَقَدْ يَجُوزُ مَا قَالَ وَلَكِنْ الْمَخْتَارُ مَا ذَكَرْنَا، لِلْعِلَّةِ الَّتِي شَرَحْنَا"^{٦٩}.

وهذه المسألة قد ذكرها الرضيُّ الإستراباذي، وحكى الخلافَ فيها بين سيبويه والمبرِّد دون ترجيح قولٍ منهما، قال: "وَإِذَا صَغَّرْتُ عَطَوْدًا، فَعِنْدَ سَبِيوِيَّةٍ تَحْذِفُ الْوَائِ الْأَوَّلِيَّ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتَا زَائِدَتَيْنِ لَكِنَّ الثَّانِيَةَ أَفْضَلُ وَأَقْوَى لِتَحْرِكِهَا وَسُكُونِ الْأَوَّلِيَّ، فَتَقُولُ: عَطَّيْدٌ، وَبِالْإِبْدَالِ: عَطَّيْدٌ. وَقَالَ الْمَبْرِّدُ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَى الْوَائِيْنِ، لِأَنَّ عَطَوْدًا

^{٦٧}المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٢٣٣-٢٣٤.

^{٦٨}الكتاب لسبويه، ج ٣ ص ٤٢٩-٤٣٠.

^{٦٩}المقتضب، ج ٢ ص ٢٤٥.

كمُسْرُول، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تُحذف، فكما قُلْتَ هناك: مُسِيرِل،
تقول هنا: عَطِيْدَ بالمدِّ لا غير^{٧٠}.

وذهب ابن السَّراج إلى اختيار قول سيبويه^{٧١}، لكن لم أجد ترجيحاً بين القولين سوى ما
بحثه الشاطبي في هذا الموطن حيث قال: "والفرق بين المدغمة إدغاماً أصلياً على
مذهبهِ، والمدغمة إدغاماً غير أصليٍّ أن الواوين في عطود زيدا معاً، فلا يقع مع الواو
الثانية والياء الثانية غيرهما. فلهذا كان قول سيبويه أولى، ومع هذا فإن الشلوبين يرى أن
سيبويه مستند في ذلك إلى السماع؛ لأنه قال في التصغير: "وإذا حَقَرْتَ عطوداً قلت:
عُطِيْدٌ وعُطِيْدٌ؛ لأنك لو كسرتَه للجمع قلت: عطاود، قال الشلوبين: قوله: "لأنك لو
كسرتَ للجمع قلت: عطاود" توقيف، وجعل قول سيبويه أخيراً: "وكذلك قول العرب
والخليل راجعاً إلى المسائل المتقدمة، والذي رجَّح الناس قول سيبويه، وهو الذي ذهب
إليه في "التسهيل" يعني ابن مالك، وهو راجح؛ لأن الأصل في حرف اللين الذي يثبت
هو أن يكون زائداً ساكناً، فإذا تحرك فينبغي أن يبقى بحركته، وما قاله الشلوبين محتمل،
فإن كان كما قال فلا مَعْدَل عنه، وإلا فما ذهب إليه الناظم يظهر وجهه^{٧٢}.

المسألة الثالثة: إجراء القياس في نحو "لَجَبَه ولجبات". وإذا كان على ما قاله
المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال: "لَجَبَه" بالسكون "أن" يُجَمَع على "لَجَبَاتٍ"

⁷⁰ شرح شافية ابن الحاجب، ج ١ ص ٢٥٣.

⁷¹ الأصول في النحو، ج ٣ ص ٤٣.

⁷² المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٢٣٤-٢٣٥.

بالسكون أيضاً، وهو القياس، وذلك مذهب المبرّد؛ إذ أجاز إجراء القياس فيه، واتبّعه المؤلف في "التسهيل"، فقال: "وَيَسُوغُ فِي لَجَبَةٍ الْقِيَاسُ وَفَاقاً لِأَبِي الْعَبَّاسِ".

وهذا المذهب إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلامُ العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون "لَجَبَةً" أو "لَجَبَةً" يَجْمَعُونَ عَلَى "لَجَبَاتٍ" فحِينَئِذٍ - يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ بِجَوَازِ الْحَمْلِ عَلَى الْقِيَاسِ".⁷³

هذه هي المسائل التي ظهر فيها اعتراضُ الشاطبي على المبرّد في المسائلِ الصرفية، وضُحّت فيها الرأيَ الراجح من خلالِ استعراضِ موقفِ الجمهور وتفقُّصِ اختيارِ المبرّد بطريقة علمية.

المبحث الثاني : التصغير

التصغير يعني التقليل في اللغة، وله فوائد منها :تقليل الشيء، والتحقير، والتقريب، للزمان أو المكان وزادوا للتمليح. ومسائل البحث

* المسألة الأولى : تصغير إبراهيم وإسماعيل.

وكذلك إِبْرِيْسَمَ، إبراهيم وإسماعيلُ همزاتها كلها أصول لو كانت عرييات، ولذلك ردّ المبرّد على سيبويه في تصغيرهما بإسقاط الهمزة: بُرِيْهِمَ وَسُمَيْعِيلَ، وقال القياس: أُبْرِيْة

⁷³المقاصد الشافية، ج ٦ ص ٤٦٥.

وَأُسَيِّمُ، وما قاله من القياس صحيح، غير أن قول سيبويه أصح في التصغير، وقد تقدّم
"بيان" ذلك في بابه.^{٧٤}

* المسألة الثانية: تصغير حُبَارَى على حُبَيْرِي.

الحُبَارَى: طائرٌ يَقَعُ على الذكرِ والأنثى، واحدها وَجَمْعُهَا سواء، وإن شئتَ قُلْتَ في
الجمع حُبَارِيَاتٍ، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بُنِيَ الاسمُ لها فصارتَ كأنّها من
نفس الكلمة، لا تتصرف في معرفةٍ ولا في نكرة.^{٧٥}

قال الشاطبي في بيانِ مذهبِ المبرّد في تصغير حُبَارَى وترجيح قولِ سيبويه، قالوا:
وأيضاً فتزيدُ الميم بالتقدّم، وغايةُ الإلحاقِ أمرٌ لفظيٌّ فِيرْجَحُ به، إذا لم يكن غيره، ولهذا
الوجه التزم المبرّد في حُبَارَى أن يُقال في التصغير: حُبَيْرِي، فأثبت ألفَ التأنيث؛ لأنها
لمعنى، وكذلك يقول في التفسير: حبارٍ أو حُبَارَى، فيحذف الألف الأولى دون ما جاءَ
لمعنى كميم منطلق، هذا إن أجاز القياس في التفسير، وأما سيبويه فيُخَيِّرُ في التصغير،
والتخييرُ على مذهبه جارٍ في التفسير لو قيل بقياسه.^{٧٦}

هذه المسألة ذكرها سيبويه في "الكتاب" باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون
فيه بالخير في حذفٍ إحداهما تحذفُ أيُّهما شئتَ ثم قال: ومما لا يكونُ الحذفُ ألزَمُ

⁷⁴ المقاصد الشافية، ج ٨ ص ٣٨٦-٣٨٧.

⁷⁵ الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار
العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ج ٢ ص ٦٢١ (حَبِير).

⁷⁶ المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٢٤١-٢٤٢.

لإحدى زائديته منه للأخرى حُبَارَى، إن شئتَ قلتَ: حُبَيْرَى كما ترى، وإن شئتَ قلتَ: حُبَيْرْ؛ وذلك لأن الزائدين لم تجيئاً لتلحقاً الثلاثة بالخمسة، وإنما الألفُ الآخرةُ ألفُ تَأْنِيثٍ والأولى كواو عجز، فلا بُدَّ من حَذْفِ إحداهما^{٧٧}، ثم نقل عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: حُبَيْرَة، ويجعلُ الهاءَ بدلاً من الألف التي كانت علامةً للتأنيث ؛ إذ لم تصلِ إلى أن تثبت.

أما المبرّد فقد بحث هذه المسألة في "المقتضب" في "باب ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرفُ تَأْنِيثٍ" حيث قال: "وإن كان مع الألفِ زائدةٌ غيرها حذفتْ أَيْتَهُمَا شئتَ، وذلك قولك في مثل حُبَارَى: حُبَيْرَى، وهو أَقْسُ؛ لأنَّ الألفَ الأولى من حُبَارَى زائدةٌ لغير معنى إلّا للمدِّ وألفُ حُبَارَى الأخيرة للتأنيث فلأن تبقى التي للمعنى أَقْسُ"^{٧٨}.

ثم ذكر المبرّد آراء النحاة الآخرين وأقوالهم في هذه المسألة، فقال: "وقد قالوا: حُبَيْرْ، فحذفوا الأخيرة؛ لأنهما زائدتان، وما دون الطَّرَفِ أولى مما كان طرفاً، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها: حُبَيْرَة، فيحذفها، ويبدلُ منها هاءَ التأنيث لتكون في الاسم علامةً تَأْنِيثٍ، ويفعلُ ذلك بكلِّ ما فيه ألفُ التأنيثِ خامسة فصاعداً"^{٧٩}.

واختار ابن السراج مذهبَ سيبويه في المسألة، قال في كتاب "الأصول":

^{٧٧} الكتاب لسيبويه، ج ٣ ص ٤٣٦.

^{٧٨} المقتضب، ج ٢ ص ٢٦١.

^{٧٩} المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٦٢.

"وفي حُبَارَى: حُبَيْرَى وَحُبَيْرٌ"، والذي اختاره إذا كانت إحدى الزائدين علامة لشيء لم تحذف العلامة إلّا أن يكونَ الزائدُ الآخرُ مُلْحَقاً، فإنَّ المُلْحَقَ بمنزلةِ الأصليِّ، فأرى أن تُصَغَّرَ حُبَيْرَى، وتحذفَ الألفَ الأولى التي في حَشْوِ الاسم وتترك ألفَ التَّأْنِيثِ^{٨٠}، وحكى ابنُ جنِّي القولين دون ترجيحٍ واحدٍ منهما^{٨١}، وهو الذي جرى عليه العكبريُّ، وجعل الأمرَ بالخيارِ من غير ترجيح^{٨٢}، وقد علَّل الرضِيُّ الاسترأباضي صوابَ المذهبين بقوله: "وأما في نحوِ حُبَارَى، فكل واحدةٍ من ألفِ التَّأْنِيثِ والألفِ المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير، وأيتهما حذفتَ تحصلُ البنيةُ، إذ لو حذفتَ المتوسطة لم تكن ألفُ التَّأْنِيثِ خامسةً، بل نَقْلٌ: حُبَيْرَى كحَبِيطَى، ولو حذفتَ ألفَ التَّأْنِيثِ قُلْتَ: حُبَيْرٌ كحُمَيْرٍ، فالألفان إذن متساويتان^{٨٣}"، فظهر بهذه النقول أنه لا وَجْهَ للاعتراضِ على المبرّد في هذا الاختيار، وأنه اختيارٌ قويٌّ أدّاه إليه اجتهاده في علوم العربية.

* المسألة الثالثة : تصغير "جلولاء" وتصحيح مذهب سيبويه في ذلك.

قال الشاطبي: "وقد ظهر من كلام الناظم ظهوراً بيّناً - حيث أطلق القول في عدّه الألف الممدود منفصلة على الإطلاق - أن مثل "جلولاء" و"برأكاء" و"قريناء" يُصغر منه الصدر

^{٨٠}الأصول في النحو، ج ٣ ص ٤٧.

^{٨١}اللمع، ص ٢١٦.

^{٨٢}اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢ ص ١٦٢.

^{٨٣}شرح شافية ابن الحاجب، ج ١ ص ٢٤٦، وللفائدة انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٤

ص ١٤٦.

كأن الألف لم تكن، وأنت لو حققت مثل: جُلُول، وبرَّاك، وقَرِيث، فإنك تقول: جُلِيلٌ وبرِيكٌ وقَرِيثٌ، ثم تلحق الألف فيجيء منه: جُلِيلَاء، وبرِيكَاء، وقَرِيثَاء، وهذا هو مذهب المبرد، واحتج لما ذهب إليه بأن ألف التانيث إما أن يعتد بها فيلزم على ذلك أن يقال: جُلِيلِي، وبرِيكِي، وقَرِيثِي، كما يقال في التكسير: جَلَالِي وبرَاكِي وقَرَاثِي، وإما ألا يعتد بها، فيصغر ما قبلها فيقال: جُلِيلَاء وبرِيكَاء وقَرِيثَاء، ثم صحَّح هذا الثاني؛ لأنه قد ثبت أن حكم هذه الألف أن يصغر ما قبلها، وحينئذ يلحق، وبهذا المعنى ردُّ على سيبويه مذهبه في أنه يقول: جُلِيلَاء وبرِيكَاء ورِيثَاء فيحذف المدة الثالثة^{٨٤}.

عبارة سيبويه في "الكتاب": وإذا حقَّرت بروكاء أو جلولاء قلت: بريكاء وجُلِيلَاء؛ لأنك لا تحذف هذه الزوائد؛ لأنها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف كالف التانيث، فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها؛ لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة، وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف مبارك وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو^{٨٥}.

وهذا الذي قاله سيبويه قد اعترض عليه المبرد في بحث طويل من كتاب "المقتضب"، ونقض عليه أصوله في هذه المسألة، يقول المبرد: "واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء وبراكاء وخراسان: برِيكَاء، وخرِيسان، فيحذف ألف خراسان الأولى وواو بروكاء

^{٨٤} المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٣١٥-٣١٦.

^{٨٥} الكتاب لسيبويه، ج ٣ ص ٤٤٠.

، كما يحذف ألف مبارك، وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يحذف شيئاً؛ لأنك لست تجعل ألفي التانيث، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو من الاسم. ونحن ذاكرون احتجاجة والاحتجاج عليه -إن شاء الله-

حجته أنه يقول إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حذفت لكثرة العدد؛ وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه وهما كهاء التانيث في اللزوم، وليستا بمنزلة ما في أنهما كاسم ضم إلى اسم، فتحقر الصدر وتترك ما بعده، ولكنهما بمنزلة ما هو من الاسم فيقال له إن كانتا بمنزلة ما هو من الاسم وجب عليك ألا تحقر ما هما فيه إذا كان على ستة أحرف بهما وإن كانتا بمنزلة شيء ضم إلى الصدر وجب أن يحقر ما قبلهما كما تفعل ذلك بما قبل الهاء، ثم تأتي بهما كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حصرموت ومعد يكرم، وكذلك حكم ألف التانيث، وباء النسب كهاء التانيث، ألا ترى أنك تقول في زعفران فلو كانت الألف والنون كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالاً، ولكنك تقول في خنفساء: خنفساء، وفي مدائني: مدائني فإنما حق هذا ما ذكرت لك ألا ترى أن ما قبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن ملحق الجمع مفتوحاً، وما قبل ألفي التانيث لا يكون إلا مفتوحاً كما يكون ما قبل الهاء فهذا بين جداً.

إن هذا النقل الطويل عن المبرّد يشير إلى قوة احتجاجة لمذهبه في هذه المسألة، ولعلّ هذا هو الذي دفع الإمام الكبير الشلوبين إلى تصحيح مذهب المبرّد، قال الشاطبي موضعاً ذلك: "وقد حكى ابن الضائع عن الشلوبين أنه ذهب في بعض الأوقات إلى أن

قياس المبرّد صحيح، وأنه لا يمكن أن يكون سيبويه خالف ذلك القياس الظاهر إلاّ بسماع من العرب، قال ابن الضائع - والكلام ما زال للشاطبي - ولو كان سيبويه سمع شيئاً من ذلك وهو مخالف القياس للسمع لنصّ على السماع، وإنّما أتى به سيبويه بصورة القياس، وقد رجّح الناس مذهب سيبويه، وهو الذي ارتضى - يعني ابن مالك - في التسهيل^{٨٦}.

وممن رجّح مذهب سيبويه ابن السراج حيث قال: "وتصغير بروكاء وجلولاء: بريكاء وجليلاء، ففرّقوا بين هذه الألف التي للتأنيث وقبلها ألف، وبين الهاء التي للتأنيث"^{٨٧}، وكذا ابن مالك في "شرح الكافية" واحتجّ له بقوة^{٨٨}، أما السيوطي فقد ذكر الاختيارين من غير ترجيح لأحدهما لكنه علّل كلا الاختيارين بكلام جيّد نافع^{٨٩}، فظهر بهذا أن كلا المذهبين قويّ من حيث القياس، ولكن الجمهور مع سيبويه، وفي مقدّماتهم الإمام السيرافي شارح كتاب "سيبويه" وغيره من كبار العلماء.

^{٨٦} المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٣١٦.

^{٨٧} الأصول في النحو، ج ٣ ص ٤٨.

^{٨٨} شرح الكافية الشافية، ج ٤ ص ١٩٠١.

^{٨٩} همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية،

مصر، بدون تاريخ، ج ٣ ص ٣٨٤.

المبحث الثالث : النسب

أطلق النحاة على النسب الإضافة ومنهم من قال النسبة ولأجل النسب يحدث في الاسم المنسوب تغييرات لفظية وأخرى معنوية وثالثة حكمية . وثم ثلاث مسائل.

المسألة الأولى : النسبة إلى تغلب ويثرب.

وهذا الوجه محمول على مَنْ قال في تَغْلِب: تَغْلِبِي، وفي يَثْرِب: يَثْرِبِي، فكان قاضياً وغازياً مثل: يَثْرِب وتَغْلِب، وهم قد فتحوا ما قبل الآخر لتوالي الكسرات مع عدم الاعتداد بالسكان، فصار كَنَمَرِي وشَقَرِي في نَمِر وشَقَر، فكَذلك قاض ونحوه، تُقْلِب كسرتة فتحة، فتتقلب ياؤه واواً، وقولهم: تَغْلِبِي ليس بكثير ولا بلغ عند سيبويه مبلغ القياس، ولذلك قال فيه: إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير، يعني بالتغيير: التغيير الشاذ كَسَهْلِي ونحوه، وهو عند المبرد قياس، لأنه لا يعتد بالسكان، ولَمَّا كان قاضوي مفرعاً على ذلك كله، كان وزانه في القلة، وعدم الاطراد، فلذلك صار مرجوحاً عند الناظم.^{١٨٤}

المسألة الثانية: النسبة إلى فَعِيل وفُعِيل.

فالحاصل أن ما كان على "فَعِيل" أو "فُعِيل" إما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان معتل اللام كان "فَعْلِي" و"فُعْلِي" فيه قياساً، وإن كان صحيح اللام لم يكن قياساً فيه، فإن جاء منه شيء فموقوف على السماع، وإن قاسه أحد فالناظم مخالف فيه. وجعل المبرد

ذلك قياساً فأجراه في كل مكان على أحد البنائين للقياس والسماع، أما القياس فلا استتقال
باجتماع الياءات ولم يعتبر ما اعتبره سيبويه في تاء التأنيث، وهو في ذلك ذاهبٌ مذهب
الكوفيين؛ إذ قالوا "فَعِيلٌ" و"فُعِيلٌ" وجعله قياساً كما فعل الكوفيون، قال: وهو قول فاسد؛
لعدم اطراده / ولقلته.⁹⁰

*** المسألة الثالثة: النسبة إلى شنوءة.**

"فالمبرّد يجعل "شنوءة" في "فَعُولَةٌ" شاذاً؛ إذ لم يُسمع غيره، وأيضاً فهو ضعيفٌ في
القياس بدليل أن / "فَعُولاً" لم يجر في ما جاز في "فَعِيلٌ" كما لم يجر أيضاً في "فَعُلٌ"
كسَمُرٌ ما جاز في "فَعِلٌ" كَنَمِرٌ؛ لأن المستقل مع ياءِ النسب الياءات والكسرات فقط،
فهذا شاذٌ سماعاً وقياساً؛ فقد يحتمل أن يكون الناظم ترك "فَعُولَةٌ"؛ لأن قائلٌ بمذهب أبي
العبّاس المبرّد، وإن لم يكن رأيه في "التسهيل"، وقد تقدم لذلك نظائر، ويكون وجه ما
ذهب إليه ما تقدم ذكره للمبرّد، وهو ظاهرٌ من التعليل نفسه، حتى أن السيرافي لم
يصحّح هنا مذهب سيبويه، ومن عادته تصحيحه، وترك النظر في قياس المبرّد بعد
إيراده له، وما ذاك إلّا لظهوره عنده، وإن كان قياسُ سيبويه أولى عندهم، ونظره أدق.⁹¹

⁹⁰المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٥٠٠-٥٠١.

⁹¹المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٤٩٣-٤٩٥.

المبحث الرابع : عارض الحذف

* أولاً : ما يُحذف من الزوائد في نحو: مُجَلَّبَب.

قال الشاطبي: "وأما الدلالة على المعنى فنحو مُنْطَلَق، فالميم دالة على اسم الفاعل بخلاف النون فكانت أولى، مع الترجيح أيضاً بالتقدم والتحريك فنقول: مُطالِق، وكذلك مصطبر نقول: مُصابِر، وكذلك نقول على مذهب سيبويه في مُجَلَّبَب: مُجالِب، لأن الميم زائدة لمعنى، وإحدى الباءين زائدة لغير معنى، والمبرّد يُفَضِّلُ الحرف الملحق بالأصل على حرف المعنى فيقول: جلابيب، قال: لأن مُجَلَّبَباً ملحقٌ بمُدَحرج، ولا يجوزُ في مُدَحرج إلّا حَذْفُ الميم، فكذلك ما ألحق به، فعنده أن ما كان في مقابلة أصلٍ فهو كالحرف الأصلي^{٩٢}.

لم أجدْ هذه المسألة بنصّها عند سيبويه والمبرّد، لكن ذكرها أبو عثمان المازني في "باب ما ألحق بالأربعة من الفعل" حيث قال: ومما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل وألحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف: جَلَبَبْتُ وشمَلَلْتُ، قال ابن جني في تفسير كلامه: "ويريدُ بقوله: جرى مجراها أنك تقول: جَلَبَبَ يُجَلَبَبُ جلبةً فهو مُجَلَّبَب"^{٩٣}، وهو حاصلُ كلام سيبويه في "الكتاب" حيث يقول: وإذا ضاعفت اللام، وكان فعلاً ملحقاً ببنات الأربعة لم تُدْعَمْ؛ لأنك إنما أردت أن

^{٩٢} المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٢٤٠-٢٤١.

^{٩٣} المنصف في شرح كتاب التصريف، ج ١ ص ٨٣.

تُضَاعَفَ لَتُلْحَقَهُ بِمَا زِدْتَ بِدَحْرَجَتِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَلِبَبْتُهُ فَهُوَ مُجَلِبَبٌ، وَتَجَلِبَبَ، وَيَتَجَلِبَبُ، أَجْرِيَّتُهُ مَجْرَى تَدَحْرَجُ وَيَتَدَحْرَجُ فِي الزَّئِنَةِ^{٩٤}، يَعْنِي فِي الْوِزْنِ".

قَدْ رَجَّحَ الشَّاطِبِيُّ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ، وَنَقَلَ عَنِ الْقَدَمَاءِ أَنَّ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ أَوْلَى لِأَنَّ إِحْدَى الْبَاعَيْنِ زَائِدَةٌ، وَقَصَارَاهَا فِي التَّفْضِيلِ أَنَّ تَفْضُلَ مَا لَيْسَ بِمُلْحَقٍ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ صِفَةٌ أُخْرَى تَقَابُلُ الْإِلْحَاقِ، وَأَيْضًا الْإِلْحَاقُ لَيْسَ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ لَفْظِي، فَالْمِيمُ أَقْوَى، قَالُوا: وَأَيْضًا فَتَزِيدُ الْمِيمُ بِالتَّقْدُمِ، وَغَايَةُ الْإِلْحَاقِ أَمْرٌ لَفْظِي فَيُرْجَحُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، وَلِهَذَا الْوَجْهَ التَّزَمَ الْمَبْرَدُ فِي حُبَارِي أَنْ يَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ: حُبِيرِي، فَأُثْبِتَ أَلْفَ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى^{٩٥}.

ثَانِيًا : إِجَازَةٌ نَحْوُ: فَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَقَوْلٌ مَقْوُولٌ.

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: "وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: فَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَقَوْلٌ مَقْوُولٌ.. وَكَلَامُ النَّازِمِ - يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ - ظَاهِرٌ فِي مَوَافَقَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَمُخَالَفَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ - يَعْنِي الْمَبْرَدَ - فِي قِيَاسِ التَّصْحِيحِ، قَالَ ابْنُ جَنِّي: "وَحُكِيَ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ إِتِمَامُ مَفْعُولٍ مِنَ الْوَاوِ خِلَافًا لِأَصْحَابِنَا كُلِّهِمْ وَقَالَ: لَيْسَ بِأَثْقَلٍ مِنْ: سَرْتُ سَوَوَارًا، وَغُرْتُ غَوَوْرًا؛ لِأَنَّ فِي "سَوَوْرٍ، وَغَوَوْرٍ" وَآوَيْنَ وَضَمَّتَيْنِ، وَلَيْسَ فِي مَصْوُونٍ مَعَ الْوَاوِ إِلَّا ضَمَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَقَدْ حَكَى السِّيرَافِيُّ هَذَا الْمَذْهَبَ عَنِ الْكَسَائِيِّ فَقَالَ: زَعَمَ الْكَسَائِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ ذَوَاتَ الْوَاوِ عَلَى

^{٩٤}الكتاب، ج ٤ ص ٢٥٤.

^{٩٥}المقاصد الشافية، ج ٧ ص ٢٤١.

الأصل نحو: خاتم مصووغ، وأجاز فيه كله المجيء على الأصل^{٩٦}، هذا الرأي المنقول عن المبرد لم أجده في كتبه، ولكنه منقول في أكثر من كتاب، فقد نقله ابن جني كما صرح به الشاطبي، قال في "المنصف": "وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم"، ثم نقل الكلام السابق في احتجاج المبرد لاختياره، ثم نقل عن شيخه أبي علي الفارسي أنه قال: "وهذا خطأ، لأنه يُجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع، فقياسه قياس من قال: ضربت زيداً، فأما: سرت سووراً، فلو لم يسمع لما قيل^{٩٧}".

وإلى هذا الرأي في تخطئة المبرد ذهب ابن عصفور الإشبيلي حيث قال: "ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلّا فيما سُمع، والذي سُمع من ذلك: مسكٌ مَدَووف، والأشهر مَدَوْف، وقالوا: رجلٌ مَعَوود، وفرسٌ مَقَوود، وثوبٌ مَصوون وقَوْلٌ مَقُول، وإنما لم يَجْزِ الإتمام في مَفْعول من ذوات الواو إلّا فيما شَذَّ؛ لأن الواو أثقل من الياء، وخالف المبردُ كافة النحويين، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقل من: سُرْتُ سووراً، وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأن ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلة بحيث لا يُقاسُ عليه^{٩٨}"، ثم علل الصورة الصرفية التي ورد عليها أمثال تلك الأمثلة الشاذة، فظهر بهذا ضعف ما ذهب إليه المبرد في هذه المسألة، وصواب ما اختاره ابن مالك والجمهور.

^{٩٦} المقاصد الشافية، ج ٩ ص ٣٤٦.

^{٩٧} المنصف في شرح كتاب التصريف، ج ١ ص ٢٨٥.

^{٩٨} الممتع الكبير في التصريف، ص ٣٠٠-٣٠١.

* ثالثاً : وقوع الترخيم في غير نداء.

الأصل في الترخيم أن يكون في النداء، ويلحق آخر المنادى ، فيحدث الحذف فتقول:

يا فاطمة (في النداء) وفي الترخيم تقول : يا فاطم فتحذف التاء لأجل الترخيم وفي غير النداء قال الشاطبي: "وإن العرب قد وقع لها الترخيم في غير نداء، وذلك على وجه الضرورة الشعرية مثل ما انشد سيبويه من قول ابن أحرر: (من الوافر)

أبو حنّس يورقنا وطلقَّ وعمارٌ وآونةٌ أثالا

يريد "أثالة" وأنشد أيضاً لجريز: (من الوافر)

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعةً أماما

أراد "أمامة" وأنشد لابن حبناء التميمي: (من البسيط)

إن ابن حارثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَيْهِ أو أُمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وخالف المبرّد في هذا الوجه، فمنعه من غير النداء، وهو محجوجٌ على ذلك - كما تقدم - وقد قدّح فيها بما لا يُثبت له ما قال، أما قوله:

وآونةٌ أثالا

فمعطوف على مفعول "يُورِقُنَا".

وأما بيت جريز فردّ فيه رواية سيبويه وقال: إنما الرواية هكذا:

وما عهدٌ كعهدك يا أمّاماً

فهو من ترخيم النداء.

وزعم أن عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جَرِير أنشده إيَّاه هكذا، وردَّ الناسُ هذا الردَّ بأن سيبويه أوثقُ من أن يُنَّهَم.

وهكذا أخذ في تأويل جميع ما أنشده سيبويه، وذلك إن أمكن في البعض، فلا يتأتى في الجميع، فالصحيح ما ذهب إليه عامَّة النحويين.

وأيضاً، فما ذكر من أن الرواية على كَيْتَ إذا فُرِضَ أنه صحيح، فلا يلزم منه مقصوده، فإن القاعدة الأصولية أن رواية لا تَقْدَحُ في رواية أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب.

وأيضاً فإن القياس يقتضي عكس ما قال، فإن حذف بعض الاسم مع إبقاء دليل على المحذوف أحقُّ بالجواز من حذفه من غير إبقاء دليل.⁹⁹

رابعاً: تعويض الهاء من الحرف المحذوف.

والثالث أنه يُحتمل أن يكون مذهبه مذهب المبرد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في "الإقامة والتَّعْدِيَّة" ونحوهما لأجل حذف حرفٍ منهما قال فيه: "وأما عَزَيْتُ تَعَزِيَّةً ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه، لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام".¹⁰⁰

يعني أن الحذف والتعويض من المحذوف لازم، ثم قال: "ولا يجوز الحذف أيضاً في تَجَزِيَّةٍ وَتَهْنِيَّةٍ"، قال: "لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء الواو"¹⁰¹، ففهم المبرد من هذا

⁹⁹المقاصد الشافية، ج ٥ ص ٤٥٩-٤٦١.

¹⁰⁰انظر: الكتاب، ج ٤ ص ٨٣.

¹⁰¹المصدر السابق، ج ٤ ص ٨٣، وفيه: "ألحقوها بأختيهما" وفي بعض نسخه كما نقل الشارح.

الموضع أن سيبويه لا يُحيز: تَهْنِئاً وَتَجْزِئاً، فاستدرك عليه بذلك طُرَّةً في الكتاب، فلعل
الناظم تبعه في هذا الفهم، وأجراه مُجْرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرِّد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأملْه.

الفصل الثاني

الحروف والأدوات

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

١- مبحث الأدوات .

٢- مبحث الحروف .

٣- مبحث الأعمال.

* مبحث الأدوات وفيه المسائل التالية :

" المسألة الأولى : تخفيف نون الوقاية في نحو: لدني".

نون الوقاية: نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم إذا نصبت بفعل نحو: أكرمني، أو بإن وأخواتها وليس هناك اعتراض صريح من الشاطبي على مذهب المبرد في حذف النون من "لدني" كراهية التضعيف، بل الاعتراض مستفاد من متابعة الشاطبي لمذهب ابن مالك في تخفيف نون "لدني"، وهو أن عدم إلحاقها نون الوقاية قليل، فيلزم عليه أن يكون إلحاقها هو الكثير^{١٠٢}، وفي هذا ردّ ضمنيّ على المبرد الذي علّل حذف النون بأنه لأجل كراهية التضعيف على حدّ حذفها من قوله تعالى: { فِيمَ تُسَبِّحُونَ } [الحجر: ٤٥]^{١٠٣}، وهذا يعني أنه كثير في كلامهم، وهو مخالف لما ذكره شراح الألفية مثل ابن عقيل حيث قال: "إنّ الفصح في "لدني" إثبات النون كقوله تعالى: { قد بلغت من لدني عذرا } [الكهف: ٧٦]، ويقلّ حذفها كقراءة من قرأ "لدني" بالتخفيف^{١٠٤}، والمسألة ليست من مسائل الخلاف القويّ الذي يستوجب البحث والتمحيص؛ لأن رأي المبرد لا يزيد عن كونه تعليلاً لا غير.

^{١٠٢} المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين،

منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨/٥/٢٠٠٧، ج ١ ص ٣٣٦.

^{١٠٣} ذكره الشاطبي في "المقاصد الشافية"، ج ١ ص ٣٣٧، ولم أهدئ إليه في "المقتضب" و"الكامل" للمبرد.

^{١٠٤} شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة

العشرون، ١٩٨٠، ج ١ ص ١١٥.

ويظهر أن رأي الجمهور هو الأقوى ؛ لأن القراءة التي ذكرها المبرد قليلة بالنسبة لقراءة الجمهور .

*** المسألة الثانية: القول بزيادة "من" والخلاف بين المبرد والنحويين:**

وقد ذكر ابن هشام غير واحد من المعاني لحرف الجر "من" فقال في النوع الخامس عشر من معانيها: تأكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من أحدٍ أو من ديارٍ، فإنَّ أحدًا وديارًا "صيغتا عموم، وشرط زيادتهما ثلاثة أمور:

- أحدها: تقدُّم نفيٍّ أو نهْيٍ أو استفهام بـ "هل" نحو قوله تعالى ﴿وما تسقط من ورقةٍ إلَّا يعلمها﴾.

- الثاني: تنكير مجرورها أي: أن لا يكون معرفة، مثل قوله: "ورقة" في الآية السابقة.^{١٠٥}

- الثالث: كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ.

قال الشاطبي: "وذكر بعضهم طريقة أخرى في الزيادة، وهي الزيادة لمجرد التوكيد من غير إفادة كثرةٍ ولا عموم، وردَّ على المبرد بقولهم: ما جاءني من أحدٍ؛ إذ لا دلالة على عموم ولا كثرة، لأن "أحدًا" قد أفاد ذلك المعنى؛ إذ هو مرادف لكرابٍ وعريبٍ وديارٍ، ونحوها، وهي موضوعة لعموم النفي، فإذا لا يمكن إلّا الزيادة"^(١٠٦).

¹⁰⁵ مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر سابق، ج ١ ص ٤٢٦.
^(١٠٦) المقاصد الشافية، ج ٣، ص ٥٩٦-٥٩٧.

ما نقله الشاطبي عن المبرّد، قد صرّح به في "المقتضب" حيث قال: "وأما قولهم: إنها تكون زائدةً فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنّها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنّها زائدة. وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد. وليس كما قالوا وذلك أنّها إذا لم تدخلُ جاز أن يقع النفي بواحدٍ دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجلٌ، وما جاءني عبد الله، إنّما نفيت مجيء واحدٍ، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، وما جاءني عبد الله، إنّما نفيت مجيء واحدٍ، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كلّهُ، ألا ترى أنّك لو قلت: ما جاءني من عبد الله، لم يَجْزُ، لأن عبد الله معرفة، فإنّما موضعه موضعُ واحدٍ"^(١٠٧). ثم وضّح المبرّد أن المقصود بزيادة "من" هو التوكيد، واستدلّ بقوله تعالى: (أَن يُنْزَلَ عَلَيْكَ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكَ) [البقرة: ١٠٥] فقال: إنّما هو خير ولكنها توكيد، ومثّل ذلك قولُ أبي ذؤيب الهذلي:

جزيتك ضعفَ الودِّ لما استنبتته وما إنْ جزاك الضّعف من أحدٍ قبلي

فهذا موضعُ زيادتها إلا أنّك دللت فيه على أنه لل تكرارات دون المعارف"^(١٠٨).

وهذا الذي قرّره المبرّد له وجه قوّة، وهو الذي يُشير إليه كلام الشاطبي حين ذكر تقرير الفارسيّ لمعنى زيادتها لإفادة العموم، ثم قال: "وهو صحيحٌ في نفسه إلا أنّ اعتراض

^(١٠٧) المقتضب، ج ١، ص ٤٥.
^(١٠٨) المصدر السابق، ج ٤، ص ١٣٧.

المبرّد قد يردّ عليه؛ لأن زيادة "من" هنا للتوكيد، فالتوكيد هو أصل معناها، فليست بزائدة؛ لأن حقيقة الزائد ما دخوله كخروجه، وهذه ليست كذلك؛ لأن التوكيد قبلها مفقود، فلما أتى بها حصل التوكيد، وهو معنى كالتبويض والابتداء، فلا تسلم هذه الطريقة على هذا التقرير، كما أن في الطريقة الأولى محلاً للبحث^(١٠٩).

لقد تكلم ابن هشام عن "من" هذه الزائدة للتوكيد، وعن شروط زيادتها كما سبق بيانه قبل قليل، ولكنه لم يتكلم عن الخلاف بين النحاة في هذه الحيثية، فيبدو أن الخلاف فيها ليس قوياً، لا سيما أن من خالف المبرّد قد رجع إلى تقرير رأيه في المسألة، وهذا يعني أن رأي المبرّد رأي قوي وله وجّه من الصواب.

* المسألة الثالثة: زيادة اللام في نحو قوله تعالى: (الرؤيا تعبرون).

قال الشاطبي: "فإن قيل: كيف حملت القول بالزيادة وعدمها على أنه خلاف في اللفظ، والخلاف موجود نقلاً، فمنهم من قال: إنها توجد زائدة، ومنهم من قال: لا تكون زائدة البتة، والقائل الأول هو المبرّد، واستدلّ بقوله: (الرؤيا تعبرون) [يوسف: ٤٣]، وبقوله: (ردف لكم) [النمل: ٧٢] وردّ عليه بأن (ردف لكم) مضمّن معنى الوصول، فلذلك تعدّى باللام، وأنّ (الرؤيا تعبرون) قد ضعف العامل فيه عن الطلب فقوي"^(١١٠).

ذكر المبرّد هذا الرأي في "المقتضب" حيث قال: "وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تُغيّر معناه؛ لأنها لام إضافة، والفعل معها يجري مجرى مصدره كما يجري المصدر

^(١٠٩) المقاصد الشافعية، ج ٥، ص ٥٩٧.

^(١١٠) المقاصد الشافعية، ج ٣، ص ٦١٨.

مجراه في الرفع والنصب لما بعده؛ لأن المصدر اسم الفعل، قال الله -عز وجل- : (إن كنتم للرؤيا تعبرون)، قال بعضُ المفسرين في قوله: (قل عسى أن يكون ردف لكم): معناه: ردفكم^(١١١).

جمهور النحاة على القول بزيادة هذه اللام، قال المُرادى في بحث "اللام الزائدة" وهي ضربان: أحدهما مطّرد، والآخر غير مطّرد، فالمطّرد أن تُزاد مع المفعول به بشرطين: الأول: أن يكون العامل متعدياً إلى واحد.

الثاني: أن يكون قد ضعفَ بتأخيرهِ، نحو: (إن كنتم للرؤيا تعبرون) فزيادتها في ذلك مقبولة؛ لأنها مَقْوِيَّةٌ للعامل^(١١٢)، وهي اللام التي سماها ابن هشام "لام التقوية"، وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعْفٍ: إمّا بتأخره نحو (إن كنتم للرؤيا تعبرون)، أو بكونه فرعاً في العمل نحو (مصدقاً لما معهم)^(١١٣).

وللما لقيّ كلام جيد في هذه اللام حيث قال بعد بحثِ حالها: "واعلم أن اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة، فإنما خفِضَتْ ما بعدها بالشبه لغير الزائدة ؛ لأن اتصالها كاتصالها، ولفظها كلفظها، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة، وهذان الموضعان موقوفان على السماع، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجهما عن نظائرهما"^(١١٤)، فتظهر بهذا أن قول الجمهور هو الراجحُ نقلاً ودليلاً.

(١١١) المقتضب، ج ٢، ص ٣٦.
(١١٢) الجنى الداني، ص ١٠٥-١٠٦.
(١١٣) مغني اللبيب، ص ٢٨٦.
(١١٤) رصف المباني، ص ٢٤٧.

* المسألة الرابعة: إجازة لحوق الضمائر للكاف وحتّى.

تتناقش هذه المسألة لحوق ضمائر الرفع مثل هو، والنصب مثل أيّا، والجرّ مثل الكاف والهاء، للحرفين. الكاف وحتّى، وفي هذا مخالفة للجمهور من اشتراط التحاق هذين الحرفين بالأسماء الظاهرة فقط.

قال الشاطبي: "وحكى السيرافي أنّ المبرد أجاز في الكاف وحتّى ومذّ، ما منع منه سيبويه، فيقول: حتى هو رفعاً، وحتّى إيّاه نصباً، وحتّاه، وحتّاك جرّاً. وكذلك: مذّه، ومذّهو، وعلى هذا يقول: زيدك وأنت كه ونحو ذلك" (١١٥).

هذا الذي حكاه الشاطبي نقلاً عن السيرافي لم أجده في "المقتضب" لكن حكاه ابن هشام في حديثه عن شروط "حتّى" وهو أن لمخفوضها شرطين أحدهما: عامّ، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرّد، فأما قوله: (من الوافر)

أنت حتّاك تقصدُ كلَّ فجٍّ ترجّي منك أنها لا تخبُّ

فضرورة، واختلّف في علّة المنع، فقليل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلاّ بعضاً مما قبلها فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل (١١٦).

وذكر ابن السراج هذه المسألة في كتابه "الأصول في النحو" ورجّح رأي سيبويه حيث قال: "قال سيبويه: "لحتّى نحو" في الكلام ليس لـ "إلى" نقول: إنّما أنا إليك، أي: أنت

(١١٥) المقاصد الشافية، ج ٣، ص ٥٧٠-٥٧١.
(١١٦) مغني اللبيب، ص ١٦٦.

غائتي، ولا تكون حتى ههنا^(١١٧)، وهي أعمُّ من "حتى" تقول: قمتُ إليه، فجعلته منتهاك من غائتك، ولا تقول: حتّاه، وغير سيبويه يُجيز حتّاه وحتّاك في الخفض، ولا يجيزون في النسق - يعني العطف - لأن المضمّر المتّصل لا يلي حرف النسق، لا تقول ضربتُ زيداً وكَ يا هذا، ولا قتلتُ عمراً وهُ، وإنما يقولون في مثل هذا: إيّاك وإيّاه، والقولُ عندي ما قال سيبويه؛ لأنه غير معروفٍ اتصال "حتّى" بالكاف، وهو في القياس غير ممتنع^(١١٨).

وهذا الذي قاله ابن السراج هو الذي ذهب إليه السيرافي فيما نقله الشاطبي حيث قال: "وقولُ سيبويه هو الموافق لكلام العرب، وما جاء من ذلك على خلاف ما تقرّر فمحفوظ"^(١١٩)، فظهر بهذا أن قولَ المبرّد قولٌ مرجوحٌ لعدم موافقته جمهور النحويين، وعدم سماعه عن العرب إلّا في حالاتٍ قليلة^{١٢٠}.

(١١٧) الكتاب لسيبويه، ج ٢، ص ٣١٠.

(١١٨) الأصول في النحو، لأبي بكر السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ، ج ٢، ص ٤٢٦.

(١١٩) المقاصد الشافية، ج ٣، ص ٥٧١.

¹²⁰ انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢ ص ٦٩.

المبحث الثاني : الحروف

* المسألة الأولى : جواز إظهار الفعل مع "ما":

قال الشاطبي: "وذهب المبرّد إلى جواز إظهار الفعل مع "ما"، كأنه جعل "ما" زائدة كزيادتها في نحو: { فيما نقضهم } [النساء: ١٥٥]، قالوا: ولا دليل له على ما زعم؛ لأنها - وإن كانت زائدة - قد لزمّت عوضاً وحكم العوض والمعوض ألا يجتمعان، ولم تستعمل إلّا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويغ ما لم تُسوِّغ العرب".^{١٢١}

هذا المنقول عن المبرّد في هذه المسألة قد ذكره في كتابه "المقتضب" تحت فصل الحروف التي يستجمع فيها معانٍ، حيث قال: "ومن ذلك "ما" لها خمسة مواضع، ثم ذكر أنها تقع في موضعين وليست باسم وإنما هي فيهما حرف: فأحدهما: النفي نحو قولك: ما زيدٌ في الدار، وما يقوم زيد.

والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكّدة لا يُخلُ طرحها بالمعنى، كقول الله - عزّ وجلّ - : { فيما رحمةٍ } [آل عمران: ١٥٩]، و { فيما نقضهم ميثاقهم } [النساء: ١٥٥]^{١٢٢}.

وهذا الذي قاله المبرّد هو أحد قولين في هذه المسألة، بل هو الذي جزم به الزمخشري حيث قال في تفسير قوله تعالى: { فيما رحمةٍ من الله لئنّ لهم } [آل عمران: ١٥٩]: قال:

¹²¹ المقاصد الشافية، ج ٢ ص ٢٥٣.

¹²² المقتضب، ج ١ ص ٤٨.

"ما" مزيدة للتوكيد والدلالة على أن كنت لهم ما كان إلّا برحمة من الله، ونحوه { فبما نقضهم ميثاقهم } [المائدة: ١٣] ^{١٢٣}، وهو ما ذهب إليه العكبري حيث قال: "ما زائدة، وقال الأخفش وغيره: يجوز أن تكون نكرة بمعنى شيء" ^{١٢٤}، وقد وضّح السمين الحلبي هذا الخلاف في "ما" بقوله: "قوله تعالى { فبما } في "ما" وجهان:

أحدهما: أنها زائدة للتوكيد والدلالة على أن كنت لهم ما كان إلّا برحمة من الله.

والثاني: أنها غير مزيدة، بل هي نكرة وفيها وجهان:

أحدهما: أنها موصوفة برحمة، أي بشيء رحمة.

والثاني: أنها غير موصوفة، ورحمة بدل منها، نقله مكي - يعني ابن أبي طالب - عن ابن كيسان، ونقل أبو البقاء - يعني العكبري - عن الأخفش وغيره أنها نكرة غير موصوفة، ورحمة بدل منها، كأنه أبهم ثم بيّن الإبدال ^{١٢٥}، وهذا الذي نقله العكبري عن الأخفش غير دقيق، فكلام الأخفش في تفسير الآية أنها مزيدة ^{١٢٦}،

¹²³الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧، ج ١ ص ٤٣١.

¹²⁴التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ج ١ ص ٣٠٥.

¹²⁵الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ج ٢ ص ٢٤٥.

¹²⁶انظر: معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق هدى قراة، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج ١، ص ٢٣٨.

ويبدو أنَّ القول بزيادتها مذهبٌ قويٌّ، بل إنَّ المالقيَّ ذهبَ إلى جوازِ دخولها بالقياسِ
لكثرةِ وجودها زائدةً لمعنى التوكيد، وما عداه موقفٌ على السماع.^{١٢٧}

*** المسألة الثانية: اتصال ضمير النصب في "عسى" في نحو قولِ عمران بن
حطان: (من الوافر)**

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُتازِ عُنِي لعلِّي أو عساني.

في هذه المسألة ثلاثة أقوال بحسب عبارة الشاطبي وغيره:

أحدهما: أنها - أعني عسى - حُمِلَتْ على "لعلَّ"، فنصبت الاسمَ ورفعت الخبرَ، كما
أجريتُ "لعلَّ" مجراها في اقتران خبرها بـ "أنَّ". مثال "لعلَّ زيداً أن يقوم "

والثاني: أنها باقيةٌ على أصلها، إلَّا أنَّ الضميرَ خبرٌ مُقَدَّم، والاسم "أنَّ والفعل"، وهذا
رأي المبردِّ، والأول رأي سيبويه.

والثالث: قولُ الأخفش أنها باقيةٌ على عملها عملَ كان، ولكن استعيرَ ضميرُ النصب
مكانَ ضميرِ الرفع.^{١٢٨}

¹²⁷ رصف المباني في حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات
مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ/ص ٣١٦.

¹²⁸ انظر: "المقاصد الشافية"، ج ٢ ص ٣٠١، و"معني اللبيب" ص ٢٠٣-٢٠٤.

وهذا المنقولُ عن المبردٍ قد قاله في "المقتضب"، وردَّ فيه على سيبويه والأخفش حيث قال: "فأما قولهم: عسى زيدٌ أن يقوم... فقولك: أن يقوم، رَفَعٌ لأنه فاعلُ عسى، فعسى فعل، ومجازها -يعني تفسيرها- ما ذكرتُ لك، فأما قولُ سيبويه: إنها تَقَعُ في بعضِ المواضعِ بمنزلة "لعل" مع المضمر، فتقول: عساك وعساني، فهو غَلَطٌ منه ؛ لأن الأفعال لا تعملُ في المضمرِ إلَّا كما تعملُ في المظهر. فأما قولُ العجاج : (من الرجز)

تقول بنتي: قد أنى إناكا يا أبتى علَّك أو عساكا

فإن تقديره عندنا: أن المفعول مُقَدَّمٌ، والفاعل مضمر، ... وكذلك قولُ الأخفش: وافق ضمير الخفضِ ضمير الرفع في "لولاى"، فليس هذا القولُ بشيء^{١٢٩}.

وهذا الرأي للمبردٍ قد ردَّ عليه ابن مالك، ورجَّح عليه قولُ الأخفش بقوله: "وقولُ الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظر - يعني عدم القياس على بابٍ آخر من الحروف - إذ ليس فيه إلا نيابةُ ضميرٍ غير موضوعٍ للرفع عن موضوعٍ له؛ ولأن قولَ سيبويه يلزمُ منه حَمَلُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولا نظير له، ويلزمُ المبردَ الاكتفاءُ بالمنصوبِ أيضاً في نحو: عساك تقومُ بغير "أن"، والإخبارُ باسمِ عينٍ جامدٍ - يعني عسى - عن اسمٍ ومعنى، ووقوعُ الخبرِ في غير موضعه بصورةٍ لا تجوزُ فيه إذا وقع موقعه ؛ لأنك إذا قُلْتَ في: عساك أن تفعل: عسى أن تفعلَ إياك، لم يَجْزُ، وما لم

¹²⁹المقتضب، مصدر سابق، ج ٣ ص ٧٠-٧٣.

يَجْزُ فِي الْحَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ حَقِيقٌ بَأَنْ لَا يَجُوزَ فِي الْحَالَةِ الْفَرَعِيَّةِ، فَثَبَتَ أَنَّ رَأْيَ الْأَخْفَشِ
أُولَى الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ".^{١٣٠}

ذكر ابن هشام هذه الآراء الثلاثة، وكأنه يُرَجِّحُ قَوْلَ سَبْيُوِيَه حيث لم يُعَلِّقْ عليه، لكنه
ذكر كلام الأخفش ثم قال: "ويردُّه أمران:
أحدهما: أَنَّ إِنْابَةَ ضَمِيرٍ عَنْ ضَمِيرٍ إِنَّمَا ثَبَتَ فِي الْمَنْفَصْلِ نَحْوُ: مَا أَنَا كَأَنْتَ، وَلَا أَنْتَ
كَأَنَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

يَا ابْنَ الزَّبِيرِ طَالَمَا عَصَيْكََا

فَالْكَافُ بَدَلٌ مِنَ التَّاءِ بَدَلًا تَصْرِيفِيًّا لَا مِنْ إِنْابَةِ ضَمِيرٍ عَنْ ضَمِيرٍ كَمَا ظَنَّ ابْنُ مَالِكٍ.

والثاني: أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ ظَهَرَ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ: (مَنْ الطَّوِيلُ)

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشْكِي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُودَهَا

ثم ذكر قول المبرِّد والفارسي، وردَّه باستلزامه في نحو قوله:

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ.

الاقتصارَ على فعلٍ ومنصوبه، ولهما - يعني المبرِّد والفارسي - أَنْ يُجْبِيا بِأَنَّ

المنصوبَ هنا مرفوعٌ في المعنى ؛ إِذْ مُدَّعَاهُمَا أَنَّ الْإِعْرَابَ قُلِبَ وَالْمَعْنَى بِحَالِهِ.^{١٣١}

¹³⁰ المقاصد الشافية، ج ٢ ص ٣٠١-٣٠٢، والشاطبي إنما ينقل رأي ابن مالك عن كتابه "التسهيل" مخطوطاً
ورقة ٨٠ بحسب هوامش "المقاصد الشافية".

إنّ هذه الآراء المختلفة بين النحاة في ترجيح الأقوال في هذه المسألة تُشير إلى أن قول المبرّد قولٌ قويٌّ، وأن ترجيح ابن مالك الذي اعتمد عليه الشاطبي لا يخلو من الانتقاد، وفي هذا تقوية لكلام المبرّد واختياره، وأنّ قوله ليس مرجوحاً أو باطلاً بل هو أحد الأقوال المرجحة في هذه المسألة لا سيّما بعد موافقة أبي علي الفارسي له في هذا الاختيار.

* المسألة الثالثة : كسرة همزة "إن" وفتحها :

يقول الشاطبي: "ثم قال - يعني ابن مالك: "مع تلوّ فا الجزاء": هذا هو الموضع الثالث من جواز الوجهين في "إن"، وذلك إذا كان تلوّاً - أي تالياً-لفاء الجزاء، وفاء الجزاء هي الواقعة في جواب الشرط ، يعني أن "إن" إذا وقعت بعد فاء الجزاء فإن للعرب فيها وجهين أيضاً: الكسر والفتح، فالكسر نحو قوله تعالى: { إِنَّهُ مِنْ يَتَّقٍ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ } [يوسف: ٩٠]، وأما الفتح فنحو قوله: { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ } [التوبة: ٦٣]، ومما قرئ بالوجهين قوله تعالى: { كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بَهِتَالاً ثُمَّ تَابَ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } [الأنعام: ٥٤].^{١٣٢}

¹³¹ مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

¹³² المقاصد الشافية، ج ٢ ص ٣٣٥.

ثم قال الشاطبي: "فإن قيل: هذا الإطلاق من الناظم غير مستقيم؛ وذلك لأن الشاهد عليه إنما جاء مع تقدم "أن" المفتوحة، و"أن" بعد الفاء في الأمثلة يحتمل وجهين: أحدهما: ما تقدم من كونه خبراً أو مبتدأ، والثاني: أن يكون تكررراً لأن المتقدمة إما توكيداً مجرداً، وهو مذهب الفراء والمبرد وغيرهما، وإما بدلاً على جهة التأكيد من الأولى"، فالجواب: أن الناظم جرى في هذا الكلام على طريقة أبي الحسن الأخفش في الآية من تعيين الاحتمال الأول؛ أن يكون ما بعد الفاء محمولاً على الابتداء والخبر كما مر تفسيره، وهذا الذي قاله الأخفش ارتضاه ابن خروف^{١٣٣}، وقال: إذا حُمِلَ على هذا صلح اللفظ والمعنى، قال: ولا وجه للتأكيد في الآية ولا للبدل، وتأول كلام سيبويه على هذا المعنى.^{١٣٤}

ثم علل الشاطبي وجه اعتراضه على المبرد بأن هذه الطريقة المذكورة - يعني طريقة الأخفش أولى، لوجود نظائرها - أي: مثيلها - في كلام العرب؛ ولأن البدل والتأكيد لا يكونان جواباً، فما ارتضى الناظم أحسن في القياس الصناعي، وبه يصح الإطلاق في القاعدة.^{١٣٥}

¹³³ أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي الأندلسي (٦١٦هـ) من كبار علماء النحو والعربية، وله شرح مشهور على "كتاب سيبويه"، وكتاب "الجمال" للزجاجي. له ترجمة في "وفيات الأعيان" لابن خلكان ج ٣ ص ٣٣٥، و"بغية الوعاة" للسيوطي ص ٣٥٤.
¹³⁴ المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٣٧-٣٣٨.
¹³⁵ المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٣٨.

ذكر المبرّد هذه المسألة حين عقد باباً "من أبواب" "أن" مكرّرة، حيث قال: "وذلك قولك: قد علمت أن زيدا إذا أتاك أنه سيكرمك، وذلك أنك قد أردت: قد علمت أن زيدا إذا أتاك سيكرمك، فكررت الثانية توكيداً، ولست تريد بها إلّا ما أردت بالأولى^{١٣٦}"، ثم ذكر أن أبا عمر الجرمي قائل بهذا القول فقال: "ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عمر الجرمي { ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم } [التوبة: ٦٣]، فالتقدير والله أعلم: فله نار جهنم، وردت "أن" توكيداً^{١٣٧}، يعني: وكُرِّرت "أن" توكيداً فقط.

وهذا الذي اختاره المبرّد مذهباً قوياً، وذكره العلماء على وجه القبول له، وذهب العكبري إلى تضعيف قول سيبويه فقال في تعليل ذلك في تفسير قوله تعالى { فأن له نار جهنم خالداً فيها }: "وأما "أن" الثانية فالمشهور فتحها، وفيها أوجه:

أحدها: أنها بدل من الأولى، وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن الفاء التي معها تمنع من ذلك، والحكم بزيادتها ضعيف. والثاني: أن جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب "من" من الكلام.

والوجه الثاني: أنها كُرِّرت توكيداً كقوله تعالى: { إن ربك من بعدها } والفاء على هذا جواب الشرط^{١٣٨}.

¹³⁶المقتضب، مصدر سابق، ج ٢ ص ٣٥٦.

¹³⁷المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٥٦.

¹³⁸التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق ج ٢ ص ٦٤٩.

وقبل العكبري كان الزجاج قد حكى القولين دون ترجيح واحدٍ منهما^{١٣٩}، لكن السمين الحلبي ذهبَ إلى تضعيف النقلِ عن سيبويه، وإلى تضعيف اختيار المبرد وغيره، وهذه كلها تكلفات لا يُحتاج إليها، فالأولى ما تقدّم ذكره، وهو أن يكونَ { أنْ له نارَ جهنم } في محلّ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ محذوف^{١٤٠}، ويظهر أن قول المبرد قويّ لضعف النقلِ عن سيبويه في هذه المسألة .

* المسألة الرابعة : كسر همزة "إن":

قال الشاطبي: "وحكى الفارسيّ عن المبرد أنه أجاز كسر "إن" في قوله تعالى: (ولا يحسبنّ الذين كفروا إنّما نُملّي لهم خيراً لأنفسهم) [آل عمران: ١٧٨]. على أن يكونَ "إن" كاللام، وهي قراءة يحيى بن وثّاب. وهذا المذهبُ مرجوح لقلّة ما جاء من ذلك، وقد ضَعَفَ سيبويه أن تقول: علمت إن زيدا ذاهباً"^{١٤١}.

هذه القراءة التي حكاها الفارسيّ عن المبرد لم أعثر عليها ، لكنها محكيةٌ في بعض كتب التفسير من غير عزوٍ للمبرد، قال القرطبي: "وقرأ يحيى بن وثّاب: "إنّما نُملّي لهم" بكسرِ

¹³⁹ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤،

ج ٢ ص ٣٧٠.

¹⁴⁰ الدر المصون، ج ٣ ص ٤٧٩-٤٨٠.

¹⁴¹ المقاصد الشافية، ج ٢ ص ٤٨٤.

"إنَّ" فيهما جميعاً، قال أبو جعفر -يعني النحاس- : "قراءة يحيى حسنة"^{١٤٢} وقد علَّها السمينُ الحلبي تعليلاً حسناً فقال: "وأما قراءة يحيى بكسرِ "إنما" مع الغيبة"^{١٤٣} فلا يخلو: إما أن يُجْعَلَ الفعلُ مُسْتَدّاً إلى "الذين" أو إلى ضميرِ غائب، فإن كان الأول كانت "إنما" وما في حيزِها معلَّقةً لـ "يحسبن" وإن لم تكن اللامُ في خبرها لفظاً فهي مُقدَّرة. فتكون "إنما" بالكسر في موضعِ نصبٍ؛ لأنها معلقةٌ لفعلِ الحسبانِ مع نيّةِ اللام، ونظيرُ ذلك تعليقُ أفعالِ القلوبِ من المفعولين الصريحين لتقديرِ لامِ الابتداء في قوله: (من البسيط) كذاكَ أدبْتُ حتى صار من خلُقِي إني رأيتُ، ملائكةُ الشيمةِ الأدبُ

وإن كان الثاني، كان "الذين" مفعولاً أولٌ و"إنما نملي" في الموضع الثاني، ثم نقل عن أبي جعفر النحاس أنه قال: وقراءة يحيى بن وثاب بكسر "إنَّ" حسنة، كما نقول: حسبتُ عمراً أبوه خارج".^{١٤٤}

عللُ الشاطبيّ ضَعَفَ هذه القراءةَ المنقولةَ عن المبرّد بقلةِ ورودها عن العرب، وبتضعيفِ سيبويه لأمثالِ هذا التركيب في العربية، ثم نقل توجيه أبي عليّ الفارسيّ للقراءة في كتابه "الإغفال" بتشبيهه "إنَّ" باللام في أنها تقعُ صدرًا، وأنها للتأكيد، وقد يُتلقَى

^{١٤٢}الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق هشام البخاري، دار عالم الكتاب، الرياض،

٢٣/٥١٤٢٣م، ج ٤ ص ٢٨٨.

^{١٤٣}يعني بالغيبة: قوله تعالى { يحسبن } أي: الكفار.

^{١٤٤}الدر المصون، ج ٣ ص ٥٠٠-٥٠١.

بها القسَمُ أي تكون في جواب القسم، فعاملها معاملة اللام شذوذاً^{١٤٥}. لكن هذا التعليل معارضٌ بما ورد من تحسين هذه القراءة عن بعض أئمة العربية مثل الإمام أبي جعفر النحاس فضلاً عن التوجيه النحوي الدقيق لهذه القراءة، كما رأيناه في كلام السمين الحلبي، وفي هذا تقويةً لاختيار المبرّد، وأنه جديرٌ بالاعتبار والتقديم.

* المسألة الخامسة: إنمّا بين الحرفية والإسمية:

قال الشاطبي: "مذهبُ سيبويه أنّها حرف^{١٤٦}، كما ذهبَ إليه الناظم، وكان أصلها "إذ" التي هي ظرفُ زمانٍ لما مضى، فضُمَّتْ إليها "ما" وصيّرَتا حرفاً واحداً يدلُّ على الاستقبال، وصار التركيبُ ناقلاً لها عن حكم أصلها. ونُقِلَ عن المبرّد وابن السراج والفارسيّ القولُ باسميتها كما كانت في الأصل، وأنّها بمعنى: أيّ حين، أو بمعنى: أي مكان".^{١٤٧}

هذا الذي حكاه الشاطبي عن المبرّد قد صرّح المبرّد بخلافه في "المقتضب" في "باب المجازاة وحروفها" حيث قال: ومن الحروف التي جاءت لمعنى: "إن" و"إنمّا"^{١٤٨}، فهذا نصٌّ منه على حرفيتها، وقد وضّح ذلك بقوله: "وإنمّا اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها"، وكان قد ذكر من أسماء الشرط: "من، وما،

^{١٤٥} المقاصد الشافية، ج ٢ ص ٤٨٤.

^{١٤٦} انظر: "الكتاب" ج ٣ ص ٥٧.

^{١٤٧} المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١١٣-١١٤.

^{١٤٨} المقتضب، ج ٢ ص ٤٥.

وأَيُّ، ومهما، ولم يذكر "إذما" فلعلَّ في النقل عنه خطأ، ويتأكَّدُ هذا بما قاله ابن هشام من أن "إذما" ظرفٌ عند المبرِّد وابن السَّراج والفارسي.^{١٤٩}

وعلى فرضِ ثبوتِ ذلك عن المبرِّد، فقد ردَّ عليه ابن خروف^{١٥٠} وغيره بالاستقبالِ أي بكونها تقع في المستقبل وبقول الشاعر:

إذْ ما تَرَيْنِي اليومَ مُزْجِي طَعِينَتِي ١٥٥ من الطويل

قال الشاطبي: والمرادُ لا محالة: إمَّا تَرَيْنِي، فدخلُ اليومُ يُفسدُ معنى: أيَّ حين بلا بُدَّ، وقد استدلَّ ابن خروف بأنَّ نقلَ "إذ" مع "ما" للاستقبال لا يُخرجُها عن وَضْعِها، فإنَّها قد تأتي للاستقبال. وأيضاً فلو كان التركيبُ مع "ما" مخرجاً عن الاسمِية إلى الحرفِية لكان مُخرجاً لـ "حيثما" من الاسمِية، وذلك غير صحيح بالاتفاق، فإنَّها عند الجميع اسمٌ لا حرف، فكَذلك ينبغي أن تكون "إذما".^{١٥١}

وأجاب الشاطبيُّ عن احتجاج المبرِّد بقوله: "إنَّ استعمالَ "إذ" في الاستقبال غير معروف، وما احتجَّ به غير معروف، لاحتمالِ حَمَلِها على المُضِيِّ. وأنَّ الفرقَ بين "إذما" و"حيثما" أن حيثما لم تَزَلْ عمَّا كانت عليه قَبْلُ من الدلالةِ على المكان بخلاف "إذما" فإنَّها كانت قبل دخولِ "ما" عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ، فلما دخلتْ "ما" عليها صيرتُها تدلُّ على غيرِ ما

¹⁴⁹ مغني اللبيب، ص ١٢٠، وزاد: عملُها الجزم قليل لا ضرورةً خلافاً لبعضهم.

¹⁵⁰ سبقت ترجمته

^{١٥٥} عجز البيت "أعد سيرا في البلاد وأقرع . لعبد الله بن همام اللسان مادة قرع .

¹⁵¹ المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١١٤.

كانت تدلُّ عليه، وهو مستقبل، ولم تظهر فيها أمارَةً اسمية، فلذلك ادَّعى في "حيثما" البقاء على ما كانت عليه، بخلاف "إذما".^{١٥٢}

وقد وضَّح السيرافيُّ مذهبَ سيبويه في القولِ بحرفيةِ "إذما" بقوله: "فَرَّقَ سيبويه بين "حيثما" وبين "إذما"، فجعل "حيثما" في حَيِّزِ الظروف التي يُجَازَى بها فهي اسمٌ مثل: أين ومتى، وجعل "إذما" في حَيِّزِ الحروف؛ لأنَّه ذكر ما كان من غيرِ الأسماءِ والحروف، فذكر "إن"

و"إذما"، والفرقُ بينها أنَّ "إذ" لَمَّا ضَمَّتْ إليها "ما" وجوزيَ بها، خرجتُ عن معناها، لأنها كانت قبل دخولِ "ما" عليها لَمَّا مضى من الزمان، وبعد دخولها للمستقبل كـ "إن"، وقد يُرَكَّبُ الشَّيْئَانِ فيخرجان عن حُكْمِ كُلِّ واحدٍ منهما إلى حكمٍ مفردٍ نحو: لولا، وهَلَّا وغيرهما، وجعلها سيبويه حرفاً لوقوعها موقع "أن" ولم يَقمْ دليلاً على اسميتها، وما علمنا أحداً من النحويين ذكر "إذما" غير سيبويه، وإلَّا أن يكونَ أحدُ أصحابه، ومن يأخذُ عنه^{١٥٣}.

¹⁵² شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن محمدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ج ٣ ص ٢٥٨.

¹⁵³ المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١١٤.

المبحث الثاني : الأعمال

* المسألة الأولى : عَدَمُ إعمالِ "إنَّ" عند سيبويه، وإثبات المبرّد لإعمالها.

قال الشاطبي: "وأما "إنَّ" فإن سيبويه لم يُثبت لها عملاً؛ لأنّه لم يحفظ فيها شيئاً، ونعمًا فعل، وأما غيره فأنّبت لها الإعمال، ذكر ذلك المبرّد، وأنشد على ذلك: (من المنسرح)

إنّ هو مستولياً على أحدٍ إلّا على أضعف المجانين.

وتابعه على ذلك الفارسيّ وابن جنّي، وحكى في "المحتسب" عن سعيد بن جبّير أنّه قرأ { إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم } [الأعراف: ١٩٤]، بتخفيف "إنَّ" ونصب "عباداً أمثالكم" على تقدير: "ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم"^{١٥٤}.

هذا القول منقولٌ عن المبرّد ولم أعثر عليه في كتبه، "المقتضب" و "الكامل"، وحكاه عنه ابن هشام فقال: "وإذا دخلتُ يعني "إنَّ" على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عمل "ليس"^{١٥٥}، وهذا الذي قاله ابن هشام قد قاله الهروي في "الأزھية": وعَلَّ المسألة تعليلاً حسناً فقال: وكان سيبويه - رحمه الله - لا يرى فيها

^{١٥٤} "المقاصد الشافية"، الإمام الشاطبي، ج ٢ ص ٢٥٣. وانظر كلام ابن جني في "المحتسب" ج ١، ص ٢٧٠، وقد ضعّف هذه القراءة بقوله: "فأعمل "إنَّ" إعمال "ما"، وفيه ضعف؛ لأنَّ "إنَّ" هذه لم تختصّ في الحاضر اختصاص "ما" به، فتجرى مجرى "ليس" في العمل.

^{١٥٥} مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، حققه وعلّق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ص ٣٥.

إِلَّا رَفَعَ الْخَبَرَ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ نَفْيٍ دَخَلَ عَلَى ابْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ كَمَا تَدْخُلُ أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ فَلَا تُغَيِّرُهُ، ... وَغَيْرُ سَبْيَوِيَّةٍ يُجِيزُ النَّصْبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ "لَيْسَ" كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي "مَا"؛ لِأَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ "مَا" وَبَيْنَهَا فِي الْمَعْنَى، فَنَقُولُ: "إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا" كَمَا نَقُولُ: "مَا زَيْدٌ قَائِمًا" وَأَنْشُدُ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَلَاعِينِ

فنصب "مستولياً" وهو خبر "إن"، وهذا مذهب الكسائي - رحمه الله - والمبرد، وقولُ الفراءِ هو مثلُ قولِ سيبويه^{١٥٦}.

وهذا النقلُ عن المبردِ في هذه المسألة هو كالمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ النُّحَاةِ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِي مِنْ اخْتِلَافِ النَّقْلِ عَنْ سَبْيَوِيَّةٍ وَالْمَبْرَدِ^{١٥٧}، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

لَقَدْ مَالَ الشَّاطِبِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ رَأْيِ سَبْيَوِيَّةٍ حِينَ امْتَدَحَ صَنِيعَهُ مِنْ عَدَمِ إِثْبَاتِ الْعَمَلِ بِـ "إِنْ"، وَهَذَا يَعْنِي اعْتِرَاضاً ضَمْنِيًّا عَلَى الْمَبْرَدِ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ، وَقَدْ وَضَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا "إِنْ" النَّافِيَةُ، فَمَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئاً، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ خِلَافُ الْفَرَّاءِ أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلٍ لَيْسَ، وَقَالَ بِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: "أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ، وَأَبُو

^{١٥٦}الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٩٣، ص ٤٥-٤٦.

^{١٥٧}انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٢٠٩.

علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني^{١٥٨}، وهذا الذي ذهب إليه المبرّد صححه المرادي حيث قال: "والصحيح جوازُ إعمالها لثبوتهِ نظمًا ونثرًا، فمن النثر قولهم: "إنَّ أحدٌ خيراً من أحد، ومن النظم قولُ الشاعر:

إنَّ هو مستولياً على أحدٍ إلّا على أضعفِ المجانين.

وقول الآخر: (من الطويل)

إنِ المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا.

وقد تبين بهذا بطلانُ قولِ مَنْ خَصَّ ذلك بالضرورة، وقال: لم يأتِ منه إلّا "إن هو مستولياً"، وحكى بعضُ النحويين أنَّ إعمالها لغةُ أهلِ العالية^{١٥٩}. ويظهر أن اعتراض الشاطبي مرجوح .

*** المسألة الثانية: كونِ موضع "أنَّ" و"أنَّ" على النصب وترجيح قولِ الكسائي:**

تتناقشُ هذه المسألةُ قضيةَ حذفِ حرفِ الجرِّ مع "أنَّ" و"أنَّ"، وأنه جائزٌ سماعاً وقياساً فنقول: جئتُ أن أكرمك، وأنت تريد: جئتُ أن أكرمك، وعجبتُ أن يقوم زيد، وأنت تريد : عجبتُ من أن يقوم زيد.

¹⁵⁸ انظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، عبدالله بن محمد بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة ٢٠، ج ١ ص ٣١٧.

¹⁵⁹ الجنى الداني في حروف المعاني، مصدر سابق، ص ٢٠٩-٢١٠.

قال الشاطبي: "وظاهره حين قال: "وفي أن وأن يطرّد" ولم يحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على قسم المسموع أن موضعهما محتمل للنصب والجر، وهي مسألة اختلاف بينهم، فمذهب الخليل أنهما في موضع نصب، وإليه ذهب الفراء والمبرد اعتباراً بالاسم الصريح إذا سقط معه الجار فإنه ينتصب ولا بُدَّ، مثل قوله تعالى: { واختار موسى قومَه سبعين رجلاً } [الأعراف: ١٥٥]، يعني: من قومِه، فانتصب المجرور بعد حذف حرف الجر، قال سيبويه: "إِنْ حذفت اللام من "أن" كان نصباً كما أنك لو حذفت اللام من "إيلاف" كان نصباً، هذا قول الخليل"، ومذهب الكسائي أنهما في موضع جر، ومال إليه السيرافي اعتباراً بأن حرف الجر يُحذف معهما كثيراً لطولهما... والحكم شاهد للجر".^{١٦٠}

قد ذكر المبرد هذه المسألة في "المقتضب"، وذكر مذهب الخليل بن أحمد في توجيه هذه المسألة ثم قال: "وزعم قوم من النحويين أن موضع "أن" خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما، وأن اللام مُضمرة، وليس هذا بشيء، والواو في قوله - تبارك وتعالى - : { وأن المساجد لله } [الجن: ١٨] واو عطف، ومُحال أن يُحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدّل".^{١٦١}

^{١٦٠} المقاصد الشافية، ج ٣ ص ١٤٨-١٤٩.

^{١٦١} المقتضب، ج ٢ ص ٣٤٧-٣٤٨.

وهذا النقلُ الذي نقله الشاطبي عن أئمة النحو في هذه المسألة قد خالف ابن عقيل فقال في توضيح هذه المسألة: "واختلفَ في محلَّ "أن" و"أن" عند حذفِ حرفِ الجرِّ، فذهبَ الأخفشُ إلى أنهما في محلِّ جرٍّ، وذهبَ الكسائي إلى أنهما في محلِّ نصبٍ، وذهبَ سيبويه إلى تجويز الوجهين^{١٦٢} " وهو رأي الزجاج، وحكاه الشاطبيُّ ، واحتجَّ له، ولكنه لم يُعلِّل اعتراضه على المبرِّد.^{١٦٣}

ويبدو أن المبرِّد لم ينفرد به بل تابع في ذلك أعلام المدرسة الكوفية مثل الكسائي والفرَّاء، وهو الذي نراه أقربَ إلى الصواب؛ لأن الشواهد دالَّةٌ على انتصاب الاسم بعد سقوط حرفِ الجرِّ منه.

*** المسألة الثالثة : تقدير أن "أن" وما بعدها في موضع اسم مرفوعٍ على الفاعلية بفعلٍ مُضْمَرٍ.**

قال الشاطبي: "وهذا الذي ذهبَ إليه الناظمُ هنا من أنَّ "أن" وما بعدها في تقدير مبتدأ هو مذهبُ سيبويه والجمهور.

"وذهبَ المبرِّدُ إلى اطرادِ وقوعِ الفعلِ بَعْدَها، فجعل "أن" وما بعدها في موضع اسمٍ مرفوعٍ على الفاعلية بفعلٍ مُضْمَرٍ كما لو كان ذلك حين وقع الاسمُ في نحو قوله تعالى:

¹⁶² شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ١٥٢.

¹⁶³ المقاصد الشافية، ج ٣ ص ١٤٩.

{ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ } [الإسراء: ١٠٠]، ورأى أَنَّ اطرادَ الحملِ على الفعلِ بعد "لو" أولى من الاختلاف.^{١٦٤}

هذه المسألة التي ذكرها الشاطبي قد ذهبَ فيها المبرِّدُ إلى قياسِ ما بعد "أَنَّ" على ما بعد "لو"، قال في "المقتضب": "لو" لا تَقَعُ إلَّا على فعل، فَإِنْ قَدِّمْتَ الاسمَ قبلَ الفعلِ فيها كان على فعلٍ مُضْمَرٍ، وذلك كقوله -عزَّوجلَّ-: { قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي } [الإسراء: ١٠٠]، إِنَّمَا { أَنْتُمْ } رَفَعُ بِفَعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده.^{١٦٥}

أما عبارة سيبويه عن هذه المسألة فقد جاءت في سؤاله أستاذه الخليل بن أحمد حيث قال: "وسألتُه عن: "شَدَّ ما أَنَّكَ ذاهبٌ"، فقال: هذا بمنزلة: حقًّا أَنَّكَ ذاهبٌ، كما تقول: أما أَنَّكَ ذاهبٌ، و"لو" بمنزلة "لولا"، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى "أَنَّ" نحو: لو أَنَّكَ ذاهبٌ، ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، . وقال -عزَّوجلَّ- { لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي } [الإسراء: ١٠٠].

وقد رجَّح الشاطبيُّ ما ذهبَ إليه ابن مالك، وجَعَلَهُ الأظهر، وعَلَّلَهُ بأنَّ الإضمارَ على خلافِ الأصل، وقد يكونُ الشيءُ في موضعٍ على حالٍ فيخالفُ به في آخرَ عن تلك الحالِ إلى حالٍ أخرى، وأيضاً فَإِنَّ "أَنَّ" مُشَبَّهَةٌ بالفعل، ولذلك عملتُ عملَه، وهو الرفعُ والنصب، وحُمِلَتْ في ذلك على "لولا"؛ لأنها أَخْتُها من جهةِ المعنى^{١٦٦}، ولم أجدُ من تكلمَ

^{١٦٤}المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١٨٥.

^{١٦٥}المقتضب، ج ٢ ص ٧٧.

^{١٦٦}المقاصد الشافية، ج ٦ ص ٣١٦-٣١٧.

في الترجيح بين القولين، لكن ابن خروف ذهبَ مذهباً آخر حين قال: والأولى أن يكونَ على إضمارِ "كان" الشأنية، وتكون جملةُ الابتداءِ أو الخبر مفسّرة، وقال: يجوز أن تكونَ الجملةُ الاسمية وقعت موقعَ الفعلية.^{١٦٧} ويظهر أن اعتراض الشاطبي صحيح .

* المسألة الرابعة : جوازُ الجرِّ في تمييز كذا.

قال الشاطبي: "والثاني من المذهبين مذهبُ المبرّد في "كذا" لأنه أجاز الجرَّ في تمييزها بالإضافة، مفرداً ومجموعاً، فيقال على مذهبه: أعطيتُكَ كذا دراهمَ، وكذا درهمَ، بناءً على جعله "كذا وكذا" بالعطفِ بمنزلةِ عددٍ معطوف، و"كذا وكذا" بلا عطفٍ بمنزلةِ عددٍ مُركَّب، و"كذا" بمنزلةِ عددٍ مُضاف، والعدد المضافُ على وجهين: مضافٌ إلى مفرد، وهو مئةٌ وألف، ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثةٌ) وبابه، فنزلَ حكمَ "كذا" على ذلك. هذه المسألةُ المنقولةُ عن المبرّد لم أجدها في "المقتضب" ولا في "الكامل"، وقد نقلها ابن هشام، ولكن من دون تقييدها بالإضافة، قال في "مغني اللبيب" في الدلالة على ما تختصُّ به "كذا":

- الثاني: أن تمييزَها واجبُ النصب، فلا يجوزُ جرُّه — مِن اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطفٍ أن يقال: كذا ثوبٌ، وكذا أثوابٌ قياسياً على العددِ الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل — غيرَ مسألتي الإضافة — المبرّد

¹⁶⁷المصدر السابق، ج ٢ ص ١٨٤-١٨٥.

والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، وهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبرد ومن ذكر معه^{١٦٨}.

ولم أجد من رد على المبرد قوله في هذه المسألة سوى ما رد به الشاطبي من نقله عن النحاة أنهم قالوا: "وما قاله المبرد دعوى وقياس في اللغة، ولا سماع من العرب في ذلك فلا يُعتبر، ولا يُؤخذ مثل ذلك إلا بالمشافهة من العرب"^{١٦٩}، وهذا يعني أن لقول المبرد وجهاً من الصواب.

هذه هي المسائل النحوية التي اعترض فيها الشاطبي على اختيارات المبرد في الحروف والأدوات.

* المسألة الخامسة : مجيء الباء للتعدية:

قال الشاطبي: "والثاني من معاني الباء : التعدية.. ومعنى التعدية أن تدخل في الكلام على معمول الفعل، فيصير في المعنى كالمعدى بالهمزة، وذلك قولك: ذهبتُ به، بمعنى أذهبته...، ومنه في القرآن الكريم (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) [البقرة: ٢٠] بمعنى: لأذهب سمعهم وأبصارهم؛ إذ لا يصح توهم المعنى الآخر؛ إذ فيه نسبة الذهاب إلى الله، وهو مُحال. وأنكر المبرد أن تقع الباء للتعدية، وحمل ما جاء مما ظاهره ذلك

¹⁶⁸ مغني اللبيب، ص ٢٤٨.

¹⁶⁹ المقاصد الشافية، ج ٦ ص ٣١٧.

على أنّها للمصاحبة، وما تقدّم من الأمثلة لا يُسوِّغ له هذا التأويل في جميعها... فالأصحّ ما ذهب إليه الناظم يعني ابن مالك - وهو مذهب الجمهور^(١٧٠).

ما حكاه الشاطبي عن المبرد لم أعثر عليه ، لكنّه مشهورٌ بين النحاة ، ووضّح المراديّ هذه المسألة بقوله: "ومذهب الجمهور أنّ بَاءَ التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. وذهب المبرد والسهيلي^(١٧١) إلى أنّ بَاءَ التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول مع الفعل بخلاف الهمزة، قال السهيلي: إذا قلّت: قعدتُ به، فلا بدّ من مصاحبة ولو باليد، وردّ عليهما بقوله تعالى: (ذهب الله بنورهم)؛ لأنّ الله - تعالى - لا يُوصف بالذهاب مع النور^(١٧٢).

وهذا الذي قاله المرادي قد وضّحه السمين الحلبي في تفسير قوله تعالى: (ذهب الله بنورهم) حيث قال: "وبنورهم" متعلّق بـ "ذهب"، والباء فيها للتعدية، وهي مرادفة للهمزة في التعدية، هذا مذهب الجمهور. وزعم أبو العباس - يعني المبرد - أنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ الباء يلزمُ معها مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك الفعل الذي فعله به، والهمزة لا يلزمُ فيها ذلك، وردّ الجمهور على المبرد بهذه الآية ؛ لأنّ مصاحبته - تعالى - لهم في الذهاب مستحيلة، ولكن قد أجاب أبو الحسن بن عصفور عن هذا بأنّه يجوز أن يكون

^(١٧٠) المقاصد الشافية، ج ٣، ص ٦٣١-٦٣٢.
^(١٧١) الإمام المشهور أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب الخثعمي السهيلي صاحب كتاب "الروض الألف" في السيرة النبوية، و"نتائج الفكر في النحو" وغيرهما من الكتب المفيدة. كان إماماً زاهداً عابداً، مات سنة ٥٨١ هـ. له ترجمة في "وفيات الأعيان" لابن خلكان، ج ٣، ص ١٤٣، و"شذرات الذهب" لابن العماد الحنبلي، ج ٤، ص ٢٧١.
^(١٧٢) الجنى الداني، ص ٣٨.

تعالى قد أسند إلى نفسه ذهاباً يليق به كما أسند إلى نفسه المجيء والإتيان على معنى يليق به، وإنما يُردُّ عليه بقوله قيس بن الحطيم :

(من الطويل)

ديارُ التي كانت ونحن على منى تحلُّ بنا لولا نجاء الركائب

أي: تجعلنا حلالاً بعد أن كنا محرمين بالحج، ولم تكن هي مُحَرِّمة حتى تصاحبهم في الحج^(١٧٣)، انتهى كلامه، وظهر به ضَعْفُ رأي المبرد وقوة رأي الجمهور.

* المسألة السادسة : تسلُّطُ النفي على ما بعد "بل".

يقول الشاطبي "ويلزم في هذين الحرفين - يعني "ما" و"بل" - النصبُ بعدهما على رأيين: أحدهما: رأي يونس - يعني يونس بن حبيب شيخ سيبويه - الحاكي نصَّبَ الخبر بعد "إلّا" فيقول على قياس ذلك: ما زيدٌ قائماً لكن قاعداً...، والثاني: رأي المبرد، وهو مختصٌّ بـ "بل" إذ يقول فيما بعد "بل": إنه محتملٌ لتسلُّطِ النفي عليه، فيقول: ما زيدٌ قائماً بل قاعداً على معنى: بل ما هو قاعداً، والعربُ لا تقولُ هذا".^{١٧٤}

وهذا الذي ذكره الشاطبي ونقله ابن هشام أيضاً حيث قال: "وإن تقدَّمتها - يعني الحرف بل - نفيٌّ أو نهْيٌ فهي لتقريرِ ما قبلها على حالته، وجعلِ ضده لما بعده نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا يقيمُ زيدٌ بل عمرو، وأجازَ المبردُ وعبد الوارث أن تكونَ ناقلَةٌ معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصحُّ: ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، وبل قاعداً، ويختلف

^(١٧٣) الدر المصون، ج ١، ص ١٦٢-١٦٣. وانظر كلام ابن عصفور الأشبيلي في كتابه "شرح جمل الزجاجي"، ج ١، ص ٤٩٣.
^{١٧٤} المقاصد الشافية، ج ٢، ص ٢٣١.

"المعنى"^{١٧٥}، وهذا الذي قاله ابن هشام نقله الأشموني بتمامه، ثم نقل عن ابن مالك أنه قال: وما جَوَزَه مخالفٌ لاستعمالِ العرب.^{١٧٦}

وهذه المسألة سبق أن وضَّحها الإمام المالقي، ثم قال: "وخالف أبو العباس المبرِّد في هذا، وزعم أن "بل" تُضربُ عن الأولِ إثباتاً وتثبتُهُ للثاني، وتُضربُ عن الأولِ نفيّاً وتثبتُهُ للثاني، فإذا قال القائل: قام زيدٌ بل عمرو، فالقائمُ عمروٌ لا غير، وإذا قال: ما قام زيدٌ بل عمرو، فنفيُّ القيامِ عن عمرو، والإضرابُ عن النفيِّ للأول، ومذهبه لا يصح؛ لأنَّ "بل" عندنا وعنده ليس حرفَ عطفٍ مشتركاً في المعنى، وإنما هو في اللفظِ خاصّة، فلا يُقدَّرُ بعدها غير الفعلِ خاصّةً من غير نفي؛ إذ النفيُّ هو المعنى الذي تُشركُ فيه الحروفُ المشتركةُ في المعنى كالواو، فإنَّ لا حظَّ لـ "بل" في تقديرِ نفيِّ بعدها، وإن كان وقع الخلافُ بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب^{١٧٧} لا غير، وكأنَّ الكلامَ الأول لم يكن، وإذا كان قبلها إيجاباً^{١٧٨} أضربت عنه لا غير، وجعلته للثاني، ... وقد اتفق معنا في "ما" الحجازية أنا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخر بـ "بل" ارتفع لا غير، فتقول: ما زيدٌ قائماً بل قاعد، وكان ينبغي في مذهبه أن يُجيز النصب في "قاعد" على

¹⁷⁵ مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٥٢.

¹⁷⁶ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج ٢ ص ٣٩٠.

¹⁷⁷ يعني الإضراب عن الحكم السابق، وإثباته للاحق، مثل نفي القيام عن زيد وإثباته لعمرو.

¹⁷⁸ يعني إثبات وليس نفيّاً مثل قولنا: حضر زيد، فهو يثبت له الحضور.

تقدير "ما" أخرى، ولا يقولُ به، فدلَّ على تناقضِ كلامه، وقد نصَّ على هذا الفصل في باب "ما" من "المقتضب" له.^{١٧٩}

ونرى أن القوة لرأي الجمهور بسبب ضعف حجة المبرد، وقوة الاحتجاج لدى الجمهور كما بينه المالقي على وجه الخصوص .

¹⁷⁹ رصف المباني، مصدر سابق، ص ١٥٤-١٥٥، وانظر كلام الميرد في "المقتضب" ج ٤ ص ١٨٨.

الفصل الثالث

التراكيب والعامل

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

١-مبحث التراكيب.

٢-مبحث العامل.

٣ -مبحث العوارض.

* مبحث التراكيب :

يُعالجُ هذا الفصلُ الاعتراضات التركيبية للشاطبي على المبرّد باعتبار أنَّ المستوى التركيبي هو المستوى الثالث بين مستويات اللغة بين المستويين: الصوتي والصرفي، ويعالجُ مشكلات الوظيفة النحوية من خلال مفهوم العامل النحوي على وجه الخصوص انطلاقاً من أن فكرة العامل في الفاعل الأساس هي التفكير النحوي العربي.

وتُشيرُ اعتراضات الشاطبيّ على المبرّد إلى قوّة الحجّة العلمية لدى الطرفين، فالمبرّد نحوي بارزٌ وقادر على المخالفة على الرقم من انتمائه العلمي لمدرسة البصرة، والشاطبيّ عالمٌ كبير واسع الاطلاع على مذاهب النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين، ومن هنا تكتسبُ اعتراضاته قوّة نقدية تمنحُ البحث النحوي مُتعةً وفائدة.

أولاً: مسائل التراكيب:

المسألة الأولى: ترتيب الضمائر المتصلة بالأفعال ومراتبها في كلام العرب، وتقديم الأخص في الاتصال.

مبنى هذه المسألة على قول ابن مالك: "وقدّم الأخصّ في اتصال"، فسره الشاطبيّ بقوله: "وذلك نحو: أعطاكه وأعطيتكّه وأعطيتنيّه، ولا نقول: أعطاهوك ولا أعطاهوني، قال

سيبويه: لأنه قبيح لا تتكلم به العرب^{١٨٠}، قال: وإنما قُبِحَ عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب^{١٨١}، ثم حكى سيبويه عمّن تقدّم من النحويين أنهم يقولون بالقياس: أعطاهوك وأعطاكني، فلا يلتزمون الترتيب المذكور، وارتضاه المبرّد، وجعل ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب سواء، فأجاز أعطاهوني واستجادة^{١٨٢}. هذا المنقول عن المبرّد لم أجده في كتبه، ويبدو أنه اختيار قديم للنحاة ويدلّ عليه كلام سيبويه أعلاه، وأنه لا يتكلم به العرب بل هو من باب الأقيسة النحوية، وبهذا ردّ الشاطبي على اختيار المبرّد وقال: "وهذا المذهب مرجوح بمخالفة كلام العرب، فقد زعم سيبويه أن العرب لا تتكلم بهذا، وأن كلامها جارٍ على اعتبار المراتب، وهذا يكفي في المسألة، وقد شنع عليهم سيبويه بأنه يدخل عليهم أن يقولوا في الرجل إذا منحته نفسه: منحتني^{١٨٣}".

* المسألة الثانية: إعراب المثني .

قال الشاطبي: "وذهب الأخفش والمبرّد إلى أن الإعراب مَقْدَرٌ في الحرف الذي قبل العلامة، وحرف اللين علامة على ذلك، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك، ولا حاجة بنا إلى

١٩٣ اراء المبرد النحوية في نظر ابن مالك ص ٦٠

¹⁸⁰ الكتاب لسيبويه، ج ١ ص ٣٨٣.

¹⁸¹ المقاصد الشافية، ج ١ ص ٣١٧.

¹⁸² المصدر السابق، ج ١ ص ٣١٧.

¹⁸³ المصدر السابق، ج ١ ص ٣١٧-٣١٨.

الكلام في إبطالها، وتصحيح مذهب الناظم وهو مذهب الفراء وأبي إسحاق الزيادي، وأبي القاسم الزجاجي وجماعة^{١٨٤}."

فحين قال ابن مالك: "بالألف ارفع المثني"، فسره الشاطبي بقوله: "أراد به أن الاسم المثني رَفَعُهُ بالألف. وهذا منه نصٌّ في أن الألف هي العلامة كالضمة في المفرد، وهو أحد المذاهب في إعراب المثني، وكذلك يقول في الياء في الجرِّ والنصب إنها العلامة بنفسها من غير تقدير شيء. وذهب قومٌ إلى أن الرفع فيه بغير علامة، بل صارَ عَدْمُهَا علامةً له، وأما النصب والجرُّ فعلاَمَتُهُما التَّغْيِيرُ والانْقِلَابُ وإليه ذهب ابن عصفور، ومنهم من جعل الإعراب بالحركات مَقْدَرَةً في الألف والياء، فهو عند هؤلاء لم يخرج عن قاعدة الإعراب بالضمة رَفْعاً وبالفتحة نَصْباً وبالكسرة جَرًّا^{١٨٥}."

ما حكاه الشاطبي من رأي المبرد في علامة إعراب المثني قد صرَّح به المبرد في "المقتضب" حيث قال: "والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوزُ غيره، قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرفَ إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ في غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولكنَّها دليلٌ على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرفٌ إعرابٍ ولا إعرابٌ فيه، ولا يكونُ إعرابٌ إلَّا في حرف^{١٨٦}."

¹⁸⁴المقاصد الشافية، ج ١ ص ١٦١.

¹⁸⁵المصدر السابق، ج ١ ص ١٦٠.

¹⁸⁶المقتضب، ج ٢ ص ١٥٢.

ثم فسّر المبردُ المقصود بكلامه بقوله: "وقولنا: دليلٌ على الإعراب، إنما هو أنك تعلم أنَّ الموضوعَ موضعُ رفعٍ إذا رأيتَ الألفَ، وموضعُ خَفْضٍ ونَصْبٍ إذا رأيتَ الياءَ، وكذلك الجمعُ بالواوِ والنونِ وإذا قُلْتَ: مسلمون ومُسْلِمِينَ، وكذلك ما كان المُفْهَمُ لموضِعِهِ حرفاً نحو قولك: أخوك وأخاك وأخيك... وجميع هذه الأشياء التي يُسمِّيها الكوفيون مُعرِبةً من مكانين، لا يصلح في القياسِ إلّا ما ذكرنا"^{١٨٧}.

اختصر الشاطبيُّ الردَّ على اختيار المبرد، لكن الذي فصلَّ القول في هذه المسألة هو ابن عصفورُ الإشبيلي حيث قال: "وأما التنثيةُ والجمعُ فالناسُ فيها على ثلاثةِ مذاهب: - منهم من ذهبَ إلى أنَّهما مُعربان بالحروف، ومنهم من ذهبَ إلى أنَّهما معربان بالحركاتِ المقدَّرة على الحروف، ومنهم من ذهبَ إلى أنَّهما معربتان بالتغييرِ والانقلابِ في حالِ النصبِ والخَفْضِ وعدم تغييرِ الرفع"^{١٨٨}.

ثم بيَّن فسادَ اختيار المبرد؛ لأنه يجبُ أن يُحرَّكَ الياءُ في منصوبٍ جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تُستقل فتقول: رأيتَ الزيدَين، ويجب أن تكون تنثية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرَّك الياءُ منهما وانفتاح ما قبلها، ثم بيَّن اختياره بقوله: "والصحيحُ أنَّهما مُعربان بالتغييرِ والانقلاب، وأن الأصلَ في التنثية قبل دخولِ العامل أن تكون بالألف، والأصل في الجمع أن يكون بالواو نحو: زيدان وزيدون، ونظيرُ ذلك: اثنان

¹⁸⁷المصدر السابق، ج ٢ ص ١٥٥.

¹⁸⁸شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ج ١ ص ٥٥.

وثلاثون، إذا دخل عاملُ الرفعِ عليهما لم يُحدثَ منهما شيئاً، وكان تركُّ العلامةِ لهما علامة، وإذا دخل عاملُ النصبِ أو الخفضِ عليهما قُلبتِ الألف والواو ياءً، وكان ذلك علامةَ النصب والخفض، وليس في إعرابِ التثنيةِ وجمعِ المذكرِ السالمِ بالتغييرِ والانقلابِ خروجٌ عن النظر؛ لأنه لم يثبت لهما إعرابٌ بالحركةِ في موضعٍ من المواضع^{١٨٩}.

من قال الإعراب بتقدير الحركات قيل " أصحاب هذا المذهب - كما قيل عنهم - يسوقون أدلة يبرهنون بها على أن الأحرف المذكورة ليست محل إعراب ولا علاقة إعراب بل دليل إعراب " ١٩٣

المسألة الثالثة : جعل المثنى معرباً بإطلاق.

قال الشاطبي في تفسير قول ابن مالك:

وركّب المفرد فاتحاً كلا حول ولا قوّة والثاني اجعلا

قوله: "وركّب المفرد": إنما يريد بالمفرد هنا ما هو في مقابلة المضاف والشبيه به... لكن يقال: هل يدخل المثنى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضي بعدم دخولهما لقوله "فاتحاً" إذ لا يكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يبينان على ما

¹⁸⁹المصدر السابق، ج ١ ص ٥٦.

كانا ينصبان به".... وخالف المبرّد في جعله المثني على حدّه في هذا الباب معرباً بإطلاق، وكذلك الزجاج أيضاً، والأولى مذهب الجمهور^{١٩٠}.

عبارة المبرّد في "المقتضب": "وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت: لا غلامين لك، أنّ غلامين مع "لا" اسم واحد، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك: هذان أحمران، وهذان المسلمان، فالتثوين لا يثبت في واحد من الموضعين، فرّقوا بين النون والتثوين، واعتلّوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك ؛ لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون، لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، ولم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^{١٩١}، وهذا الذي قاله المبرّد قد علّله ابن يعيش شارح المفصل بقوله: "وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً، وأمّا أن يتوقّف ثبوت الحكم على وجوده ، فلا"^{١٩٢}، أما الرضي الإستراباذي فقد ضعّف قول المبرّد وعلّله بقوله: "إنّما قال ذلك لأنه ليس شيء من المركبات يُثنّى ويُجمّع، والمبرّد يجيز تثنية وجمع المركبات"^{١٩٣}.

^{١٩٠}. المقاصد الشافية، ج ٢، ص ٤٢٣.

^{١٩١}. المقتضب، ج ٢، ص ٣٦٦.

^{١٩٢}. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ، ج ٢، ص ١٠٦.

^{١٩٣}. شرح الكافية، الرضي الإستراباذي، ج ١، ص ٢٣٥.

وهذه المسألة قد ذكرها سيبويه في الكتاب وعلّلها حيث قال: "فإن قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى، أثبتّ النون، لأنّ لك" خبر عنها، والنون لا تذهب، إذا جعلتهما اسماً واحداً لأنّ النون أقوى من التنوين، فلم يُجروا عليهما ما أُجروا على التنوين في هذا الباب، لأنه مفارق للنون، ولأنّها تثبت بما لا يثبت فيه"^{١٩٤}.

قال الشاطبيّ مرجحاً مذهب الجمهور ومفسراً اختيار ابن مالك: "والأولى مذهب الجمهور، بما اتفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم: يا قائمان، يا قائمون، إذ ما في أحدهما يلزم في الآخر، فإنّ أجاز أن يقال في: لا رجلين، إنه معرب، فليقل في: يا رجلان، ذلك بعينه، ويحتمل أن يكون رأيّه رأي الزجاج والمبرد، ويكون قوله "فاتحاً" قيّداً يخرج به المثني والمجموع على حدّه، ويبقى جمْعُ التكسير مسكوتاً عنه يدخل في حكم البناء قياساً على المفرد، إذ لا فرق بينهما... وبهذا احتجّ المبرد في "المقتضب". ودليل قويّ، ويعضده ما جاء من إعراب اثنين في قولهم: اثني عشر، ولم يركبوه مع عشر كما ركبوا عشر وأربعة عشر وسائر الباب، وقد احتجّ الزجاج لما قال بأنّ التنثية وجمْعُ السلامة يخرج بهما الاسم عن شبه الحرف... وقد احتجّ للمبرد أيضاً بأشياء ليس فيها مَقْنَعٌ .

¹⁹⁴. الكتاب لسبويه، ج ٢ ص ٢٨٦

المسألة الرابعة: "دلالة الأفعال الناقصة على الحدث":

قد ذكر الشاطبي احتجاج ابن مالك لهذا الرأي من عشرة أوجه ثم قال: "هذا ما استدللَّ به المؤلف، ثم ذكر أن كَوْنَ هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد، والسيرافي أجاز الجمع بين كان ومصدرها تأكيداً. وقد استدلل ابن خروف على ذلك بأنها مشتقة من المصادر، وبقولك : أعجبنى كون زيد قائماً، وهو كثير الاستعمال، وبأن كائناً في نحو: زيد كائن أخاك لا يخص زماناً، فلو لم تدل على حدث لم يكن لها معنى، وإن أردت فيها تخصيص الزمان جئت بالظرف المختص"^{١٩٥}، ثم قال الشاطبي: "واعلم أن هذه الأدلة كلها قابلة للنظر، ومحملة للبحث، وغالبها أو جميعها لا يثبت عند التحقيق الذي حققه الجمهور".

المسألة الخامسة: المضاف إليه مخفوض بما يليه في نحو قولهم: بين ذراعي وجبة الأسد.

هذه المسألة تُسمَّى مسألة "فصل التوابع" وهي بحسب عبارة الزجاجي: "باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما"^{١٩٦}، مثل: "سعد سعد الأوس"، وقد اختلف فيها على أقوال: الأول: تكرار المضاف إليه . الثاني: مذهب سيبويه: أن الاسم

¹⁹⁵. المقاصد الشافية، ج ١، ص ١٨٣ - ١٨٤.

¹⁹⁶ الجمل في النحو، ص ١٥٧.

المضاف إليه مخفوضٌ بالأول، والاسم الثاني: مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه، ...
وقد نقدَ المبرِّد من وجهين:

١ - أن اطرادَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوصٌ بالشعر بشرط أن يكون الفصلُ بظرفٍ مجرور.

٢ - أن الاسم الثاني غير مضافٍ إلى ما بعده، وهو مع ذلك غير منوَّن، ولو كان على ما يقوله سيبويه لكان منوَّنًا، إذ لا مانع يمنع من ذلك^{١٩٧}، قال الشاطبي: وهذا وإن كان المنتصرُون لسيبويه قد أجابوا عنهما، فالتأويلُ المذكور لا يقوى قوَّة الأول.

- الثالث: من القولين: مذهبُ المبرِّد وهو أن المضافَ إليه مخفوضٌ بما يليه وهو سعد الثاني، ومخفوضُ الأول محذوفٌ لفظاً، مرادٌ معنى، وإنما حُذِفَ لدلالة ما بعده عليه، وهو نظيرُ قولِ الشاعر:

بين ذراعيَّ وجبهةِ الأسد* (من المنسرح)

وهذا الذي قاله المبرِّد قد اعترض عليه الشاطبي ونقدَ عليه من الوجوه التالية:

١- أنه لو كان المضاف إليه الأول محذوفاً لوجب رجوعُ التثوين، لزوال ما أوجبَ حذفه لأنه إنما حُذِفَ للإضافة، فلما حُذِفَ المضاف إليه وجبَ رُدُّه.

^{١٩٧}المقاصد الشافية، ج ٥ ص ٣٢٩.

*صدر البيت: يا من رأى عارضاً أسر به

٢- أنه لو كان كذلك لم يختص هذا الحكم بالنداء، فكونه اختص بالنداء دليل على خلف ما قال.

٣- أن تأخر الدليل عند الحذف على خلاف الأصول، فكان ما ذهب إليه من هذا الوجه مرجوحاً.^{١٩٨} قال الشاطبي هذا ما اعترض به وأن كان فيه نظم فما ذهب إليه أرجح .

* المسألة السادسة : جواز تقديم جواب الشرط.

ذكر الشاطبي أن ابن مالك ذهب إلى أن جملة الشرط لها صدر الكلام، فلا يجوز إلا أن تأتي بها أولاً، ثم تأتي بالجواب، فنقول: إن تكرمني أكرمك، فإن قلت: أكرمك إن تكرمني، كان ذلك ممتعاً عند الناظم - يعني ابن مالك - فإذا وجد ما هو جواب من جهة المعنى قد تقدم على الشرط، فليس به، وإنما هو دليل عليه كقوله تعالى: { قد افترينا على الله كذباً إن عدنا في ملتكم } [الأعراف: ٨٩] ^{١٩٩}.

ثم ذكر مخالفة المبرّد وغيره فقال: "وخالف في هذا الكوفيون والمبرّد وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب جائزاً التقدّم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقة، واحتج أبو زيد على ذلك بقول زهير بن مسعود: (من الطويل)

^{١٩٨}المصدر السابق، ج ٥ ص ٣٣٠-٣٣١.

^{١٩٩}المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١٢٠.

فلم أرَّقه إن يَنْجُ منها وإن يَمُتْ فطعنة لا غُسُّ ولا بمُغْمَرٍ^{٢٠٠}

وقد ردَّ عليه الشاطبيُّ بقوله: "وأما البيتُ فلا حجةَ فيه، لاحتمالِ كَوْنِ الفاءِ لعطفٍ ما بعدها على شيءٍ تَقَدَّمَ قَبْلَها، وإلَّا فكلُّ ما جاءَ عن العربِ مما ظاهرُه تَقَدُّمُ الجوابِ، لم يَأْتِ بالفاءِ إلَّا أن تكونَ عاطفةً، ولا بُدُّ في الجوابِ من الفاءِ إذا كان مثل قولهِ: { قد افترينا على الله كذباً } [الأعراف: ٨٩].^{٢٠١}

وقد وضَّح الإمام عبد القاهر الجرجاني هذه المسألة بقوله: "اعلم أنَّ ما يعملُ فيه فعلُ الشرطِ كائنٌ من جُمْلَتِهِ، فلا يجوزُ تَقْدِيمُهُ على حرفِ الشرطِ كما لا يجوزُ تَقْدِيمُ ما بعد الاستفهامِ عليه الا تقول: زيدا إن اضرب... وإذا لم يَجْزُ تَقْدِيمُ ما ينتصبُ بفعلِ الشرطِ عليه كان تَقْدِيمُ ما ينتصبُ بفعلِ الجزاءِ أبعدَ لأن مرتبةَ الجزاءِ بعد مرتبةَ الشرطِ، ألا ترى أنك لا تقول: أن تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ، تريدُ: أن تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ، لاستحالة أن يَتَقَدَّمَ المسبَّبُ على السببِ، وإذا كان مرتبةُ الجزاءِ أنه يقع بعد الشرطِ كان مرتبةُ معمولهِ كذلك، لأن المعمولَ تابعٌ للعامل.^{٢٠٢}

²⁰⁰المصدر السابق، ج ٦ ص ١٢١.

²⁰¹المصدر السابق، ج ٦ ص ١٢٢.

²⁰²المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ١٩٨٢، ج ٢ ص ١١٢٠.

* ثانياً: مبحث العامل وفيه المسائل التالية:

* المسألة الأولى : العامل الناصب للظرف.

قال الشاطبي: "اختلفوا في العامل في الظرف هنا، فجمهور أهل البصرة - بل جميعهم عند السيرافي وغيره - أن الناصب فعلٌ مقدّرٌ هو الواقع فيه، فقولك: زيدٌ خلفك على تقدير مستقرٍّ أو استقرٍّ، أحدهما حتماً - أعني اسم الفاعل أو الفعل - أو على التخيير حسب ما تقدّم ذكره في باب المبتدأ. ونقل صاحب الإنصاف عن ثعلب ما يقرب من هذا، وذهب جمهور أهل الكوفة إلى أنه منصوبٌ على الخلاف، ومعنى ذلك إذا قلت: زيدٌ أخوك، فالأول هو الثاني، فيترفعان. فإذا قلت: زيد خلفك أو قدومك غداً خالف الثاني الأول، إذ ليس به، فانصب بذلك المعنى ليحصل الفرق بينهما. قال ابن خروف: إن العامل في الظرف المبتدأ نفسه، وزعم أنه مبدأ سيبويه، وقدماء البصريين".

"وقال المبرد: "انصب الظرف هنا لأنه ظرف"^{٢٠٣} هكذا قال. والأولى من ذلك كله ما رآه الناظم، إذ هو إذ هو المطرد في الأبواب كلها، أعني في الأبواب التي لا يظهر فيها عامل كباب الصلة، والصفة والحال، وأيضاً قد ثبت عمل الفعل في الظرف فيما ظهر فهو العامل فيما لم يظهر، حملاً لما خفي على ما ظهر، ويشهد لذلك معنى الكلام، إذ لا

²⁰³ انظر: "المقتضب"، ج ٤ ص ٣٤١، وعبارته دالة على موافقة جمهور البصريين، حيث قال: "وسط رأسك دهن" يا فتى ؛ لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع، فأسكنت السين، ونصبت لأنه ظرف".
٢٢٤ - اعتراضات الشاطبي على آراء ابن خروف ص ٤٧

يَنفَكُ الظرف هنا عن معنى الكون والاستقرار، وإنما لم يظهر للزوم الدلالة على ذلك المحذوف، ومما يشهد لذلك أيضاً على طريقة الناظم أن ما ادّعى أنه مَنَوِيٌّ قد ظهر في بعض المواضع حسب ما تقدّم في باب المبتدأ. وما ذكره الكوفيون من النصب بالمخالفة، أو المبرّد من النصب بكونه ظرفاً فلا يستقيم وجه الصناعة فيه".

رأى أبي حيان : " عقب على هذا أبو حيان فقال قلت من زعم أن الظرف منصوب بالمبتدأ لا يخرج المبتدأ عن كونه شبيهاً بالفعل أو شبيهه شبيهه والجامع بينهما الاقتضاء "

٢٢٤

* المسألة الثانية : المصدر منصوب بفعل مضمر في نحو قولنا: أتانا زيدٌ ماشياً.

هذه المسألة مستفادة من قول ابن مالك في أرجوزته:

ومصدرٌ منكراً حالاً يقع بكثرة كبغته زيدٌ طلع^{٢٠٤}

قال الشاطبي: يعني أن المصدر المنكر يكثر في كلام العرب وقوعه حالاً، وذلك في الكلام كثير كما قال "بكثرة"، لكن هذا اللفظ يشعر بأمرين:

أحدهما: أن هذا المصدر حال بنفسه لا بالنيابة، وهو مذهب الجمهور وذهب الأخفش والمبرّد إلى أن المصدر ههنا منصوب بفعل مضمر نصب المصادر المطلقة، والفعل المضمر في موضع الحال، لكن حذف وقام مصدره مقامه، فأما الأخفش فذلك عنده على

²⁰⁴. المقاصد الشافية ج ٣ ص ٤٣٨.

الجواز، ولم ينكر مذهب سيبويه، وأما المبرد وأصحابه فالترموه، ولم يقولوا بغيره، قال السيرافي: "كان المبرد يدّعي أن هذا القياس قول النحويين... وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح قول سيبويه، وهو الصواب؛ لأن قول القائل: أأنا زيدٌ مشياً، يصحُّ أن يكون جواباً لقول من قال: كيف أأناك زيد؟، وكذلك: كيف لقيت زيداً؟ فيقول: فجأة، ولو كان على قول المبرد لجاز: أأنا زيدٌ المشي، وهو لا يجيزه"^{٢٠٥}.

وأيضاً فقد ردَّ غيرُ السيرافي على المبرد بقوله: "إن كان الدليلُ على الفعلِ المضمرِ لفظ المصدر المنصوب فينبغي أن يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعل، وألاً يقفوا ذلك على السماع، وإن كان الدليلُ هو الفعل الظاهر، فذلك لا يمكن، لأن القتلَ لا يدلُّ على الصبر، ولا اللقاء على الفجأة، ولا الإتيان على الركض، ولذلك منع سيبويه من دخول السرعة قياساً"^{٢٠٦}.

اختلف النقلُ عن المبرد في هذه المسألة، وفي "المقتضب" موطنان ذكر فيهما المبرد رأيه واختياره قال في "باب ما يكون من المصادر توكيداً": "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسُدُّ مسدّه، فيكون حالاً، لأنه قد نابَ عن اسم الفاعل وأغنى غناه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مُصَبِّراً، وكذلك: جنته مشياً، لأن المعنى: جنته

²⁰⁵. المصدر السابق، ج ٣ ص ٤٤٠، وانظر كلام السيرافي في "شرح كتاب سيبويه".

²⁰⁶ المقاصد الشافية، ج ٣ ص ٤٤٠.

ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دلَّ على فعله في تلك الحال^{٢٠٧}.

وقال أيضاً في "باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال" وذلك قولك: جاء زيدٌ مشياً، إنما معناه: ماشياً، لأن تقديره: جاء زيدٌ مشياً وكذلك: جاء زيدٌ عدواً وركضاً، وقتلتهُ صبراً لما دخله من المعنى، كما أنَّ الحال قد تكون في معنى المصدر، فتحمّل عليه وذلك قولك: قُم قائماً، إنما المعنى: قُم قياماً^{٢٠٨}.

علّق الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَةٌ على الموطن الثاني بقوله: "كلامُ المبرد هنا صريحٌ في أنَّ المصدرَ المنكرَ يَقَعُ بقياسٍ حالاً إذا كان نوعاً من فعله، وكذلك نسبته إليه الزمخشري في "المفصل"، والرضيُّ في "شرح الكافية"، وابن هشام في "التوضيح"، ولكنَّ الخُضري في تعليقه على "شرح ابن عقيل" ينسبُ إلى المبرد أنه يقيس وقوعَ المصدر المنكرَ حالاً مُطلقاً، أما السيوطي في "همع الهوامع" فيقول: اختلف النقلُ عن المبرد: هل أجازَه مُطلقاً؟ أو فيما كان نوعاً لعامله؟ وقال في موطنٍ آخر من الهمع: "وشدَّ المبردُ فقال: يجوزُ القياس، واختلف النقل عنه، فنقل عنه قومٌ أنه أجازَ ذلك مُطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازَه فيما هو نوعٌ من الفعل.

²⁰⁷المقتضب، ج ٣ ص ٢٣٤.

²⁰⁸المقتضب، ج ٤ ص ٣١٢.

ثالثاً : مبحث العوارض .

أولاً : عوارض التركيب :

العوارضُ: هي ما يعرضُ للكلام من الخروج عن الأصل، وهي كثيرةٌ لكنها ترجعُ إلى أصولٍ ثلاثة هي :

١- عارضُ الرتبة: وهو ما يطرأ على الكلام من التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية.

٢- عارض الحذف: وهو ما يطرأ على الكلام من الحذف الواجب والجائز وغير ذلك من أنواع الحذف في عناصر الإسناد في الجملة- وقد سبقت مسأله-

٣- عارض المطابقة: وهو ما يعرضُ للمطابقة في العدد من حيث الأفراد والتنثنية والجمع، وعارض المطابقة في التذكير والتأنيث.

أولاً: عارض الرتبة (التقديم والتأخير)، وفيه المسائل التالية:

* المسألة الأولى : تقديم الضمائر وتأخيرها".

قال الشاطبي: "بل ضمير الرفع لا يعتبر به في هذه المسألة لوقوعه موقع الخبر من عامله فإنك تقول: زيدٌ أعطانيها، فتقدم ضمير الفاعل وهو للغائب، وتؤخر ضمير المفعول وهو للمتكلم، وكذلك تقول: خلّيتيه، فتقدم ضمير المخاطب على ضمير المتكلم،

وضمير المتكلم أخص، وقالوا: "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي"، وفي القرآن الكريم: (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ) الآية، وعلى هذا كلام العرب، ولا خلاف فيما أعلمه، وإنما فرضوا المسألة في الضميرين المنصوبين، فهناك يلزم تقديم الأخص عند الجمهور خلافاً للمبرد والقدماء، وقد ظهر أن إطلاق الناظم في القسم الأول غير صحيح.²⁰⁹

هذه المسألة مستفادة من قول ابن مالك في الألفية:

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدّم ما شئت في انفصال

وقد وضّح ابن عقيل المقصود بهذا المبحث فقال: "ضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصّ من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما فتقول: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتنيه بتقديم الكاف والياء على الهاء لأنهما أخصّ من الهاء لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول: أعطيتهموك ولا أعطيتهموني وأجازه قوم. ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: "أراهمني الباطل شيطانا"²¹⁰ فإن فصل أحدهما كنت بالخيار: فإن شئت قدّمت الأخصّ فقلت: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتني إياه، وإن شئت قدّمت

²⁰⁹المقاصد الشافية، ج ١ ص ٣١٩.

²¹⁰انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير، تحقيق طاهر الزواوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٩٧٩، ج ٢ ص ١٧٧.

غير الأخص فقلت: أعطيتك إياك، وأعطيتك إياي وإليه أشار بقوله: "وقدّمت ما شئت في انفصال"، وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس فإن خيف لبس لم يجز. فإن قلت زيد أعطيتك إياه لم يجز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيتك إياك؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ".^{٢١١}

أما اعتراض الشاطبي على المبرّد فهو مستفاد من قول ابن مالك:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ... وقد يبيح الغيب فيه وصلا

وقد وضّحه ابن عقيل بقوله: "إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين، فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول: أعطيتني إياي، وأعطيتك إياك، وأعطيتك إياه، ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول: أعطيتني، ولا أعطيتك ولا أعطيتهم. نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو: الزيدان الدرهم أعطيتهما".^{٢١٢}

وهذا الذي ارتضاه ابن عقيل قد انتقده الشاطبي على ابن مالك بقوله: "فإطلاقه فيه غير محرّر؛ إذ يقتضي جواز أي الضميرين المنصوبين شئت كان، ثم لبس أو لا، وليس كذلك، بل أفعال هذا الباب في ذلك على وجهين:

أحدهما: ما لا يلتبس أحدُ مفعولية بالآخر نحو: الدرهم أعطيتك فالحكم فيه ما قال

من التخيير، فتقول: أعطيتك إياك إن شئت، وأعطيتك إياه إن شئت.

²¹¹ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ١٠٦.

²¹² المصدر السابق، ج ١ ص ١٠٧-١٠٨.

والثاني: ما يلتبس أحد مفعولية بالآخر، كما إذا كان لك عبدان فأعطيت أحدهما الآخر، فإذا قلت لأحدهما: غلامي أعطيتك إياه، فإما أن يكون الآخذ هو الغائب أو المخاطب، فإن كان المخاطب لزم أن تقدمه فتقول: أعطيتك إياه، ولا تقول: أعطيته إياك؛ إذ يلتبس الآخذ بالمأخوذ، فإن كان الآخذ هو الغائب وَجَبَ تقديمه أيضاً خوف اللبس فتقول: أعطيته إياك، ولا يجوز هنا أن تقول: أعطيتك إياه من أجل اللبس، فإذن قوله "وقدماً ما شئت في انفصال" غير صحيح على إطلاقه كما ترى.^{٢١٣}

* المسألة الثانية : تقديم التمييز على عامله :

قال الشاطبي: " ذهب الكسائي من أهل الكوفة، والمازني وتلميذه المبرد من أهل البصرة إلى جواز التقديم، وهذا مذهب ابن مالك في التسهيل وشرحه، والصحيح منع ذلك من جهة القياس والسماع".^{٢١٤}

هذا الرأي المنقول عن المبرد قد صرح به في "المقتضب" حيث قال: " وَاعْلَمْ أَنَّ التَّبْيِينَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلاً جَازَ تَقْدِيمُهُ؛ لِتَصْرِفِ الْفِعْلَ، فَقُلْتُ: تَفَقَّاتُ شَحْمًا، وَتَصَبَّبْتُ عِرْقًا، فَإِنْ شِئْتُ قَدِمْتُ، فَقُلْتُ: شَحْمًا تَفَقَّاتُ، وَعِرْقًا تَصَبَّبْتُ، وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ سَبْيُوئُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَاهُ كَقَوْلِكَ: عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَهَذَا أَفْرَهُمُ عَبْدًا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (عَشْرِينَ دِرْهَمًا) إِنَّمَا عَمَلٌ فِي الدَّرْهَمِ مَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنَ الْفِعْلِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا

²¹³المقاصد الشافية، ج ١ ص ٣١٩-٣٢٠.

²¹⁴المقاصد الشافية، ج ٣ ص ٥٥٤.

يُجِيز: قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرَ فَعْلٍ وَتَقُول: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فَعْلٌ؛
فَلَذَلِكَ أَجْزَأْنَا تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فَعْلًا، وَهَذَا رَأَى أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِي^{٢١٥}.

ذهب سيبويه إلى منع تقديم التمييز واحتج لرأيه في "كتابه" حيث قال: "وقد جاء من
الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوّة غيره، مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك:
امْتَلَأْتُ مَاءً وَتَفَقَّأْتُ شَحْمًا، وَلَا تَقُول: امْتَلَأْتُهُو لَا تَفَقَّأْتُهُ.

وَلَا يَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَلَا يَقَدِّمُ الْمَفْعُولُ فِيهِ فَتَقُول: مَاءً امْتَلَأْتُ، كَمَا لَا يَقَدِّمُ
الْمَفْعُولُ فِيهِ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، وَلَا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْفَاعِلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ
فَعْلٌ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْفَعَالِ، لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ، نَحْوُ كَسْرَتِهِ
فَانْكَسَرَ، وَدَفَعْتَهُ فَاَنْدَفَعَ. فَهَذَا النَّحْوُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يَقَعُ عَلَى شَيْءٍ، فَصَارَ
امْتَلَأْتُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَلَأْنِي فَاْمْتَلَأْتُ. وَمِثْلُهُ: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ. وَإِنَّمَا
أَصْلُهُ امْتَلَأْتُ مِنَ الْمَاءِ، وَتَفَقَّأْتُ مِنَ الشَّحْمِ، فَحُذِفَ هَذَا اسْتِخْفَافًا، وَكَانَ الْفَعْلُ أَجْدَرَ أَنْ
يَتَعَدَّى إِنْ كَانَ هَذَا يَنْفَذُ، وَهُوَ - فِي أَنَّهُمْ ضَعَفُوهُ - مِثْلُهُ^{٢١٦}.

وَقَبْلُ أَنْ يَعْتَرِضَ الشَّاطِئِيُّ عَلَى الْمَبْرَدِ، وَيَنْتَصِرَ لِسَبِيْوِيهِ كَانَ ابْنُ وَلَدٍ قَدْ قَامَ بِذَلِكَ حَيْثُ
قَالَ: "إِنَّمَا مَنَعَ سَبِيْوِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَشْبَاهِهَا لِأَنَّ بَعْضَهَا جَاءَ عَلَى
غَيْرِ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ لَفْظُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ حَسَنٌ
وَجَّهًا، فَالْحَسَنُ فِي الْمَعْنَى الْوَجْهَ، وَكَذَلِكَ تَصَبَّبَ عَرَقًا، إِنَّمَا التَّصَبُّبُ لِلْعَرَقِ، فَلَمَّا كَانَ

²¹⁵المقتضب، ج ٣ ص ٣٦.

²¹⁶انظر: الكتاب، لسبويه، ج ١ ص ٢٠٤-٢٠٥.

معناه على غير لفظه لم يَجْزُ تصرُّفه، وكان أصبَ ممَّا لفظه على معناه، ولم يمنع
سيبويه من إجازة ذلك في الشعر، فيكون هذا البيت حُجَّةً عليه - يعني المبرِّد - بل ليس
يوجدُ كثيراً في الشعر".^{٢١٧}

أراد ابن ولَّاد بقوله: "فيكون هذا البيت حُجَّةً عليه" ما ذكره المبرِّد من الاستشهاد على
مذهبه من جواز تقديم التمييز حيث ذكر قول المخبل السعدي: (من الطويل)

أتهجرُ ليلي بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

حيث قدَّم التمييز لما كان العاملُ فعلاً^{٢١٨}، وقد ردَّه ابن جني في "الخصائص" حيث قال:
"فأما ما أنشده أبو عثمان - يعني المازني - وتلاه فيه أبو العباس - يعني المبرِّد - من
قول المُخَبِّل السعدي: (من الطويل)

أتهجرُ ليلي بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر أيضاً:

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

فرواية برواية، والقياسُ من بُعدُ حاكم".^{٢١٩}

²¹⁷ انظر: هامش المقتضب، ج ٣ ص ٣٦.

²¹⁸ المقتضب، ج ٣ ص ٣٧.

²¹⁹ الخصائص، ج ٢ ص ٣٨٤.

سبق النقل عن الشاطبي أنّ هذا الاختيار مردودٌ من جهة القياسِ والسماع، وقد وضّح ذلك بقوله: "أما السماع: فلو كان مقولاً لسمع، لكنه لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محلّ الضرورة، فدلّ على أن العرب تمتنع منه قصداً.

"وحجة المانعين أنه فاعل في المعنى وأن تقديمه عن حقيقة التمييز؛ لأن التمييز يفسر ما أشكل والمسفر لابد أن يقدم على التفسير " ٢٣٠

وأما القياس: فإن التمييز هنا منقولٌ من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه؛ إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله. وهذا ما قاله الفارسي وغيره.

ورد ذلك ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو: أذهبت زيدا، وإن كان فاعلاً في أصله. ٢٢٠

وأجيب بأن التمييز فاعلٌ في أصله بهذا الفعل الذي نصبه، وزيداً في: أذهبت زيدا، لم يكن بهذا الفعل الذي هو أذهبت، وإنما كان فاعلاً بالفعل الذي نقل منه، وهو ذهب، وهو الآن مفعولٌ صحيحٌ، فوجب أن يُغلبَ عليه الحكم الحاضر، وأما التمييز فإنما هو فاعلٌ في الحقيقة، وانتصابه إنما هو مجازٌ، وعلى التشبيه هذا وجه.

٢٣٠ اعتراضات ابن الصانع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور ص ١٦١

²²⁰ انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢ ص ٤٢٧-٤٢٨.

ووجهٌ ثانٍ: أن المانع شبهه بالنعته في أنه بيان لما قبله، فلا يتقدم، كما لا يتقدم النعته. وهذا منقول عن الفارسي أيضاً، واستحسنه ابن خروف، وردّه ابن عصفور بأنه لو كان كالنعته لم يتقدم على المميز متوسطاً بينه وبين الفعل، كما لا يتقدم النعته.

قال ابن الصائغ: ولهم أن يفرّقوا بأنّ النعته بيانٌ للمنعوت، والتميّز ليس بياناً للمرفوع فيه، وإنما هو بيانٌ لمن له الفعل حقيقةً، فهو بيانٌ للفعل وإسناده حقيقةً، فلا يتقدم عليه.

ووجه ثالث: أن المانع كون عامله غير متصرّف؛ لأنّ ناصبه تمام الكلام لا الفعل المذكور. قاله ابن عصفور. وردّ بأنّ ذلك دعوى؛ إذ لا يصحّ أن يُنسبَ العمل إلى غير الفعل مع حضوره، وإمكان نسبة العمل إليه.

فإن قال: قد ثبت في المنتصب بعد تمام الاسم أنه لا يعمل فيه الفعل.

أجيب بأنّ الأحكام من جرّه عند زوال التمام، دلّت على تعذّر نسبة العمل إلى الفعل، فليس حكمهما واحداً، بل هما نوعان مختلفان، ولذلك يمتنع التقديم هنا باتفاق، وكالحال أيضاً إذا عمل فيها الفعل تقدّمت عليه، وإذا عمل فيها المعنى لم تتقدّم.

ووجه رابع: أنّ الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضعف العامل. ألا ترى أنّه لا يعمل فيها إلا نكرتين، لكن الحال أشبهت الظرف، فجاز تقديمها، كما جاز تقديم الظرف، وبقي التمييز على أصل الامتناع. وهذا منقول عن الجرّميّ.

ووجه خامس: أَنَّ المانع أَنَّهُم كرهوا الاتساع بعد الاتساع مع اعتبار الفاعلية في الحقيقة. قاله ابن أبي الربيع، وهو معنى ما نقل ابن مالك في الشرح عن المانع من أن هذا النوع من التمييز فاعلٌ في الأصل، وقد أُؤْمِن بجعله كالفضلات، فلو قُدِّم لآزداد وَهْنًا إلى وَهْنِهِ، فَمُنِعَ لَأَنَّهُ إِجْحَافٌ، وردّه من أوجه ستة -أجاب عن جميعها شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمة الله عليه -

*** المسألة الثالثة:رفع جواب الشرط على نية التقديم عند سيبويه إذا كان فعل الشرط ماضياً.**

هذه المسألة مستفادةٌ من قول ابن مالك في الألفية:

وَبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ^{٢٢١}

قال الشاطبيُّ موضحاً المقصود: "يعني أن فعلَ الجزاء يحسنُ رَفْعُهُ، ولا يكون حينئذٍ إلّا مضارعاً، وذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً، وقولُه: "حَسَنٌ" يقتضي أنه لا يُقْتَصَرُ فيه على الرفع، بل يجوزُ فيه وجه آخرٌ وهو الجزم، ولم يُحْتَجَّ إلى ذِكْرِهِ ؛ لأنه معلومُ الدخول في حكم الجزم لما تقدّم من إطلاقه جَزَمَ الفِعْلَيْنِ، فنقول في الرفع: إنْ أكرمتي أكرِمُكَ، ومنه ما أنشده سيبويه: (من البسيط)

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ ما لي ولا حَرِمٌ^{٢٢٢}

²²¹المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١٣١.

وإنما جازَ رفعُ الفعلِ الواقعِ جواباً، والشرطُ ماضٍ من جهةٍ أَنَّهُ مُقَدَّرُ التقديم، وليس عندهم في موضعه، فهو في الحقيقة دليلُ الجواب، كما قُلْتُ: "أكرمك إن أكرمتني، ولو قَدَّرْتَ أَنَّهُ نفسُ الجواب، لقُلْتُ، إنْ أكرمتني أكرمك، والذي سَوَّغَ ذلكَ مجيء فعلِ الشرطِ ماضياً ؛ لأنه إذا جاء ماضياً لم يظهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُنَ الإتيانُ بعده بما لا ينجزم على حَدِّ ما لو أتى قبل الشرط^{٢٢٣}.

وقال أحدُ المحدثين " إن العربي لما لم يعمل أداة الشرط في الفعل لكونه ماضياً ترك إعماله في الجزاء لبعده عن الأداة الجازمة فيكون ذلك مما يحمل إما على التوهم، وإما لانصراف الذهن عن الجزم لعدم انبناء الجملة من أولها عليه، وإما لتركه لعدم الإلباس^{٢٣٨}.

ثم بيَّن الشاطبيُّ أن المبرِّد قد خالف في هذه المسألة، فقال: "وأما المبرِّدُ فزعم أَنَّهُ هو الجوابُ بنفسه - يعني ليس دليلاً على الجواب - وأنه على إرادة الفاء، ولم يرتضِ مذهبَ سيبويه من جهةِ أَنَّ الفعلَ هنا في موضعه وهو الجواب، فادعاءُ كونه مقدِّماً إخراجاً له عن موضعه، ودعوى لا دليلَ عليها"^{٢٢٤}.

²²²المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١٣١-١٣٢، وانظر لكتاب سيبويه ج ٣ ص ٦٦، والبيت المذكور لزهير بن أبي سلمى في "ديوانه" ص ١٥٣.

²²³المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١٣٣.

٢٣٨ اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري ص ٤١١

²²⁴المصدر السابق، ج ٦ ص ١٣٤.

كلام المبرّد في "المقتضب" طويل، ولكن لا بأس من إيرادِه كي يتّضح المقصود بالمسألة، فقد عقد فصلاً طويلاً بعنوان: " هَذَا الْبَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ تَقْدِيمِ جَوَابِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ اضْطِرَارًا": أما مَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ فَنَحْوُ: أَتَيْتُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، وَأَزُورُكَ إِنْ زَرْتَنِي، وَيَقُولُ الْقَائِلُ: أَتُعْطِينِي دَرَهْمًا؟ فَأَقُولُ: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ، وَنَقُولُ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فَإِنْ قُلْتَ: أَتِي مِنْ أَتَانِي، وَأَصْنَعُ مَا تَصْنَعُ لَمْ يَكُنْ هَا هُنَا جَزَاءً، وَذَلِكَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا وَلَوْ قُلْتَ: أَتِي مِنْ أَتَانِي لِلزَّمِكِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا وَهَذَا لَا يَكُونُ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ مُنْفَصِلٌ كَالِاسْتِفْهَامِ، وَلَوْ قُلْتَ: أَتَيْتُكَ مَتَى أَتَيْتَنِي، أَوْ أَقُومُ أَيْنَ قُمْتَ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ مَتَى وَأَيْنَ ظَرَفَيْنِ لَمَّا بَعْدَهُمَا كَانَ جَيِّدًا، وَكَانَتَا مَنْقُطَعَتَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّكَ لَمَّا ذَكَرْتَهُ سَدَّ مَسَدَ جَوَابِ الْجَزَاءِ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ يَكُونَا ظَرَفَيْنِ لَمَّا قَبْلَهُمَا اسْتَحَالَ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ كَمَا لَا يَعْمَلُ هُوَ فِيمَا قَبْلَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ :زَيْدًا إِنْ تَأْتِ يَكْرِمُكَ وَلَا زَيْدًا مَتَى تَأْتِ تُحِبُّهُ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا بَعْدَ حَرْفِ الْجَزَاءِ جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ؛ لِأَنَّ "إِنْ" لَا تَعْمَلُ فِي لَفْظِهِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ، فَكَذَلِكَ جَوَابُهُ يَسُدُّ مَسَدَ جَوَابِ الْجَزَاءِ، وَيَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ: إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَقُومَنَّ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي لِأَغْضِبَنَّ، فَسَيَبْوِيهِ يَذْهَبُ إِلَى إِنَّهُ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ كَأَنَّهُ قَالَ: لِأَغْضِبَنَّ إِنْ لَمْ تَأْتِنِي، وَلِأَقُومَنَّ إِنْ أَتَيْتَنِي، وَالَّذِي قَالَ لَا يَصْلَحُ عِنْدِي ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْدَرَ لغيره ، وَلَكِنْ الْقَوْلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ إِذَا لَمْ يَجْزُ فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ مُبْتَدَأً عَلَى مَعْنَى مَا يَقَعُ بَعْدَ الْفَاءِ فَكَأَنَّكَ قَدَرْتَهُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْفَاءَ كَمَا أَنَّكَ

تَقُولُ أَعْجَبَنِي الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا فَإِنْ جَعَلْتَ الْآلِفَ وَاللَّامَ فِي مَوْضِعِ الَّذِي كَانَ صَلَتْهَا عَلَى
 مَعْنَى صَلَّةِ الَّذِي لَا عَلَى لَفْظِهَا، تَقُولُ أَعْجَبَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا؛ لِأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ لِلْأَسْمَاءِ
 فَلَا يَلِيَانِ ضَرْبَ لِمَتَّاعٍ مَا يَكُونُ لِلْأَسْمَاءِ مِنَ الْأَفْعَالِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ: (مَنْ الْبَسِيطُ)
 وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَا لِي وَلَا حَرَمٌ

فَقَوْلُهُ يَقُولُ عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ {وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ
 أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ} (الواقعة: ٩٠-٩١) الْفَاءُ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي
 جَوَابٍ أَمَا فَقَدْ صَارَتْ هَا هُنَا جَوَابًا لَهَا وَالْفَاءُ وَمَا بَعْدَهَا يَسْدَانِ مَسَدَ جَوَابٍ إِنْ^{٢٢٥}
 وَيُرَى الْبَعْضُ " الْمَخْتَارُ هُوَ الْجَزْمُ لِمَجِيءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِذَلِكَ، وَيُظْهِرُ أَيْضًا أَنْ رَفْعَ
 الْجَوَابِ لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ لِأَنَّ الْجَوَابَ فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْدَرُ لغيره، وَلَا عَلَى
 نِيَّةِ فَاءٍ مَحذُوفَةٍ لِأَنَّ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ أَوْلَى مِمَّا يَحْتَاجُ، وَلَكِنْ لَضَعْفِ إِنْ فِي هَذِهِ
 الصُّورَةِ لِعَدَمِ ظُهُورِ عَمَلِهَا فِي الْمَاضِي " ٢٤٠

وهذا الذي قاله المبرّد قد اعترضَ عليه غير واحدٍ من النحاة قبل الشاطبي، قال ابن
 هشام: "أَقُومُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ: الْمَبْرَدُ يَرَى أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفَاءِ، وَسَيَبُويهِ

^{٢٢٥}المقتضب، ج ٢ ص ٦٨-٧٠.

٢٤٠ إشارة لقوله تعالى " من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم " هود ١٥١

٢٤٠ الاعتراضات النحوية في كتاب منار الهدى ص ٥٠٨

يرى أنه مؤخرٌ من تقديم، وأنَّ الأصل: أقوم إنَّ قام زيد، وأنَّ جوابَ الشرط محذوف، ويؤيِّده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً.^{٢٢٦}

وقال الشاطبيُّ في الردِّ على المبرِّد: "والذي صحَّحه الناسُ مذهبُ غير المبرِّد؛ لأنَّ حذفَ الفاء من الجزاء لا يكون إلَّا في الشعر، وهذا كثيرٌ في الكلام، وذلك دليلٌ على أنه ليس من ذلك القبيل، واحتجوا أيضاً بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهب المؤلف بما ذُكر، وبأنَّ الجواب هنا يُغْتَفَرُ فيه حذفُ الفاء؛ لأنه لمَّا لم يظهر في الفعل الشرطيَّ جزمٌ كان الجوابُ كجواب "إذا" رفعا، تشبيهاً لـ "إن" بـ "إذا"، لمَّا لم ينجزم بها فعل الشرط لم ينجزم فعل الجواب.^{٢٢٧}

ثانياً: عارض المطابقة، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة.

هذه المسألة مبنية على الخلاف في إجازة جمع الكثرة، فقد ذهب ابن مالك إلى أن الأكثر في كلام العرب أن يضاف إلى العدد جمع القلة لا جمع الكثرة.^{٢٢٨}

قال الشاطبي موضحاً أن ابن مالك لم يرتض مذهب المبرِّد في إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة قياساً على تأويل: ثلاثة وكذا، وأربعة من كذا، فيقول: ثلاثة كلاب، وثلاثة حمير، وجعل من ذلك قوله تعالى: {ثلاثة قروء} [البقرة: ٢٢٨]، قال المبرِّد: "فإن قلت: ثلاثة حمير، وخمسة كلاب، جاز ذلك على أنك أردت ثلاثة من الكلاب، وخمسة

^{٢٢٦} مغني اللبيب، ص ٥٠٥.

^{٢٢٧} المقاصد الشافية، ج ٦ ص ١٣٤.

^{٢٢٨} انظر: المقاصد الشافية، ج ٦ ص ٢٥٠.

من الحمير، كما قال الله -عز وجل - : { يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } [البقرة : ٢٢٨] ٢٢٩.

قال ابن عقيل موضحاً اختيار ابن مالك: "وأشار بقوله: جَمْعاً بلفظِ قَلَّةٍ في الأكثرِ إلى أن المعداد بها إن كان له جَمْعُ قَلَّةٍ وكثرة لم يُضَفْ العددُ في الغالبِ إلّا إلى جَمْعِ القَلَّةِ، فنقول: عندي ثلاثةُ أَفْلُسٍ، ويقلُّ: عندي ثلاثةُ فُلُوسٍ، ومما جاءَ على غيرِ الأكثرِ قوله تعالى: { والمطلّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } [البقرة : ٢٢٨]، فأضافَ ثلاثةَ إلى جمعِ الكثرة مع وجودِ جَمْعِ القَلَّةِ، وهو أَقراء، فإن لم يكن للاسم إلّا جَمْعُ كثرةٍ لم يُضَفْ إلّا إليه نحو: ثلاثة رجال." ٢٣٠

وقال الشاطبيُّ في الردِّ على المبرِّد: "ورُدَّ عليه بأن ذلك لو جاز لم يكن للقصد على القَلَّةِ معنى؛ لأنَّ كلَّ جَمْعٍ للكثرةِ صالحٌ لأنَّ يُقَدَّرَ بـ "من" فكان يقال: ثلاثةُ فُلُوسٍ، وثلاثةُ دور ونحو ذلك، ولما كانت العربُ قد تحرَّرت جَمْعَ القَلَّةِ إلّا في القليلِ دلَّ على أن ذلك القصدَ عندهم غيرُ معتبر." ٢٣١

وقد وضَّح العكبري مجيء الآية على هذا النَّسَقِ بقوله: "وقرء": جَمْعُ كثرةٍ، والموضعُ موضعُ قَلَّةٍ، فكان الوجه ثلاثةُ أَقراء، واختلفَ في تأويله، فقليل: وُضِعَ جَمْعُ الكثرةِ موضعَ جَمْعِ القَلَّةِ، وقيل: لما جُمِعَتِ المطلّقاتُ أتى بلفظِ جمعِ الكثرة ؛ لأنَّ كلَّ مطلقةٍ تترَبَّصُ ثلاثةً، وقيل: التفسير: ثلاثةُ أَقراءٍ من قرء" ٢٣٢

وتوسَّطَ الزمخشري في الاختيار فقال: "فإنَّ قُلْتُ: لم جاءَ المميّزُ على جَمْعِ الكثرةِ دون جمعِ القَلَّةِ التي هي الأقرء ؟ قلتُ: يَتَسَعُونَ في ذلك، فيستعملون كلَّ واحدٍ من الجمعين

²²⁹المقاصد الشافية، ج ٦ ص ٢٥٢.

²³⁰شرح ابن عقيل، ج ٤ ص ٦٨.

²³¹المقاصد الشافية، ج ٦ ص ٢٥٢.

²³²التبيان في إعراب القرآن، ج ١ ص ١٨٠-١٨١.

مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية... ولعلَّ القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قُرءٍ
من الأقرء، فأوثرَ عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلةً المهمل".^{٢٣٣}

²³³الكشاف، ج ١ ص ٢٧٢.

الخاتمة:

توقفت هذه الدراسة بالوصف والتحليل والترجيح عند اعتراضات الشاطبي على اختيارات المبرّد في شرحه الكبير "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" حيث قمتُ برصد هذه الاعتراضات وتصنيفها ضمن أبواب صرفية ونحوية لغايات منهجية خالصة.

لقد تألفت الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول، توقفت في التمهيد عند شخصية المبرّد وتكوينه العلمي، وتصانيفه، ومذهبه النحوي، وأثره العربي الدرس النحوي العربي، كما ترجمت للشاطبي على الرغم من قلة المعلومات المذكورة عنه في كتب التراجم والتواريخ، ونوّعت بشرحه الكبير على ألفية ابن مالك، وكونه أكبر الشروح التي دارت حول هذه المنظومة الشهيرة لما اشتمل عليه من المباحث والمناقشات والترجيحات الغزيرة التي لا نجد لها في غيره من الشروح مثل شروح ابن عقيل، وابن هشام، والأشموني وغيرهم، كما توقفت عند القيمة العلمية لهذا الشرح الكبير الذي صدر بجهود مجموعة من أفاضل المحققين في جامعة أم القرى - حرسها الله -

توقفت في الفصل الأول عند اعتراضات الشاطبي على المبرّد في اختياراته في الصيغ الصرفية، حيث اعترض عليه في أربع عشرة مسألة، وهذه المسائل تهتم ببنية الكلمة وما يحدث فيها من جمع وتصغير ونسب وإعلال وإبدال، وغير ذلك من التحولات

الصرفية، وقوة قياسه تجعل المتأخرين يميلون إلى قوة رأيه، ولعل ذلك يعود إلى تأثير المبرد بشيخه المازني الذي وضع أول كتاب في الصرف، أما الفصل الثاني فقد عالجت فيه ست عشرة مسألة، حرصتُ على معرفة وجه الصواب فيها من خلال الرجوع أولاً إلى وجود هذه المسائل في كتب المبرد ولا سيما كتابه "المقتضب" الذي أودع فيه خلاصة آرائه النحوية واعتراضاته على كبار علماء عصره وأشياخه، ولا سيما سيبويه، ثم البحث عن آراء النحاة في المسألة، سواء من وافق المبرد أو خالفه، ثم ذكر هذه الآراء، ومحاولة الترجيح بينها بالاستفادة من كلام العلماء المتأخرين، ولا سيما الإمام المرادي في كتابه المشهور "الجنى الداني"، وابن هشام النحوي الكبير في كتابه الكبير "مغني اللبيب"، حيث قدّم لي هذان الكتابان عوناً علمياً كبيراً في هذا الفصل على وجه الخصوص.

أما الفصل الثاني فقد درستُ فيه اعتراضات الشاطبي على المبرد فيما يختص بالحروف والأدوات، وتكونت مسأله من ست عشرة مسألة، وما يلحق هذه الأدوات من زيادة وإعمال فيما بعدها.

أما الفصل الثالث فقد توقفتُ فيه عند التراكيب النحوية وعارضي التركيب والمطابقة حيث عالجتُ عدداً من المسائل الدائرة في هذا السياق بالطريقة والمنهج المتبع في كافة فصول الرسالة.

لقد ظهر من خلال هذه الدراسة حجم الأصالة العلمية لدى المبرّد الذي كان منتبياً إلى المدرسة البصرية على المستوى المدرسي لكنه كان حرّاً التفكير حيث كان يخالف أقطاب هذه المدرسة ولا سيما سيبويه، ولا يتحرّج من موافقة علماء الكوفة ولا سيما الكسائي والفرّاء، وهذه واحدة من علامات النضج العلمي والاستقلالية الفكرية، وهي سمة من سمات الازدهار العلمي الرائع الذي طبع الثقافة العربية الإسلامية في العصر العباسي الزاهر.

أما الشاطبي، فقد كشف في مقدّمة شرحه عن هدفه الأساس وهو الانتصار لآراء ابن مالك التي وافق فيها سيبويه في أغلب الأحيان، فكان ذلك حائلاً بينه وبين الموضوعية العلمية، لذلك جاءت اعتراضاته في أغلبها تنويعاً على قول جمهور البصريين الذي كانوا قد ينتصرون بشدّة لسيبويه، فكان هذا المنهج غير قادرٍ على إنصاف المخالف على الرغم من غزارة علم الشاطبي وقوّة حجّته العلمية. إنّ دراسة هذه الاعتراضات فتحت لي نافذة للاطلاع على طبيعة التفكير النحوي لدى أسلافنا القدماء، وجعلتني أقترّب من مشكلات التفكير في اللغة من خلال أنظمتها الصرفية والنحوية، وهذا كسب لا يستهان به للباحثين المتدربين على الاقتراب من المشكلات العلمية ومحاولة فهمها وصياغة موقف علمي تجاهها.

فهرس الآيات

رقم الآية	السورة/ الآية	رقم الصفحة
البقرة		
١٧	ذهب الله بنورهم	٩٦
٩١	مصدقاً لما معهم	٧٢
١٠٥	أن ينزل عليكم من خير من ربكم	٧٠
٢٢٨	يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	١٢٩-١٣٠
آل عمران		
١٥٩	فبما رحمة من الله	٧٥
١٧٨	ولا يحسبن الذين كفروا إنما نملي	٨٣
النساء		
١٥٥	فبما نقضهم	٧٥
الأنعام		
٥٤	كتب ربكم على نفسه	٨٠
٥٩	وما تسقط من ورق الا يعلمها	٦٩
الأعراف		
١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله	٨٨
٨٩	قد افترينا على الله كذباً	١١٢
١٥٥	واختار موسى لقومه	٩١
الأنفال		
٤٤	وإذ يريكموهم	١١٨

التوبة

٧٣ ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأنه ٨٠-٨٢

يوسف

٤٣ للرويا تعبرون ٧١

٨٨ وجننا ببضاعة مزجاة ٤٤

٩٠ إنه من يتق ويصبر ٨٠

الحجر

٥٤ فبم تبشرون ٦٨

النحل

١١٠ إن ربك من بعدها ٨٢

١٠٠ قل لو أنتم تملكون ٩٣

الكهف

٧٦ قد بلغت من لدني عذرا ٦٨

النمل

٧٢ ردف لكم ٧١

الواقعة

٩٠-٩١ وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك ١٢٨

الجن

١٨ وأن المساجد لله ٩١

الشواهد الشعرية

القافية	الشاعر	البحر العروضي	الصفحة	المصدر
الجريء	الشماخ	الوافر	٤٥	تاج العروس ٤٩٧/٥
شفائيا	الشاعر من بني كلاب	الطويل	٤٣	تهذيب اللغة ص ٢٧٢
الركائب	قيس بت الحطيم	الطويل	٩٧	شرح الجمل ١/٤٩٤
الأدب	أحد الفزاريين	البسيط	٨٤	حاشية الصبان ٢/٢١٠
لاتخيب	مجهول	الوافر	٧٣	حاشية الصبان ٣/٢١٠
تطيب	المخبل السعدي	الطويل	١٢٢	حاشية الصبان ٢/٢١٠
الحوانج	عبد الله بن همام	الطويل	٤٥-٤٨	التهذيب ١٣٤/
الحاج	الزلفاء	البسيط	٤٣-٤٨	الموسوعة الشاملة
بمغمر	زهير بن مسعود	الطويل	١١٢	اللسان (غس)
ساعا	القطامي	الكامل	٤٤	المجموعة الشاملة
عساك	روبة	الرجز	٧٨	الإتصاف ١/٢٢٢
أثالا	عمرو بن أحمز	الوافر	٦٣	الإتصاف ١/٣٥٤
قبلي	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	٧٠	ديوان الهذليين ١/٣٥
فيخذلا	مجهول	الطويل	٩٠	الخزانة ٤/١٦٨
أماما	جرير	الوافر	٦٣	الإتصاف ص ٣٥٣
يا أماما	جرير	الوافر	٦٣	ديوان جرير ص ٤١٠
للمتقدم	تميم بن أبي	الطويل	٢٠	المقاصد الشافية ١/٢٩
ولا حرم	زهير	البسيط	١٢٨	المغني ٢/٦٩

علموا	أوس بن حبناء	البسيط	٦٣	الإتصاف ٣٥٤/١
عساني	عمران بن حطان	الوافر	٧٧	ارتشاف الضرب ٣٥٤/١
المجانين	مالك بن خارجة	المنسرح	٩٠-٨٨	الخزانة ١٦٦/٤
ضنين	أبو الحسن الغالي	الطويل	٤٨	وفيات الأعيان ٣١٦/٣
فأعوذها	الجعدي	الطويل	٧٠	المغني ١٣٤/١

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي تحقيق محمد طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦م
- ٣- الأزهية في علم الحروف علي بن محمد الهروي تحقيق عبد المعين الملوحى مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٩٣م
- ٤- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق عبد الحسين القتلي الرسالة بيروت بدون تاريخ
- ٥- الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق عبد الرازق المهدي دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦م
- ٦- الإفادات والإنشادات لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق محمدأبي الاجفان مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦م
- ٧- أنباه الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي تحقيق أبي محمد إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة بدون تاريخ
- ٨- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تحقيق مجموعة من المحققين دار الهداية بدون تاريخ
- ٩- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المكتبة السلفية المدينة المنورة بدون تاريخ
- ١٠- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق البجاوي دار الجيل بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٧م
- ١١- الجامع الأحكام للقرآن الكريم لجمال الدين القرطبي تحقيق هشام البخاري دار عالم الكتب الرياض ١٤٢٣هـ
- ١٢- الجنى الداني في حروف المعاني لابن القاسم المرادي تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم دار الكتب العلمية بيروت ط١
- ١٣- حاشية الصبان في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ
- ١٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق علب محمد معوض وآخرين دار الكتب العلمية بيروت ط١ - ١٩٩٤م

- ١٥- درة الغواص في أوهم الخواص للحريري تحقيق عرفات مطرجي مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط١
- ١٦- ديوان الهذليين دار الكتب المصرية القاهرة ط٢ ١٩٩٥ م
- ١٧- ديوان زهير مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٩٤٤م
- ١٨- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي دار الغد المنصورة - مصر ط١ ٢٠٠٣م
- ١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محيي الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة ط٢ ١٩٨٠ م
- ٢١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق صاحب جعفر مطبوعات الأوقاف العراقية بغداد ١٩٨٢م
- ٢٢- شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي تحقيق محمد نور وآخرين دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ
- ٢٣- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب بيروت بدون تاريخ
- ٢٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي-تحقيق محمود الأرناؤوط دار ابن كثير بيروت ١٩٨٨م
- ٢٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا دار العلم للملايين بيروت ط٣ ١٩٨٤م
- ٢٥- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار المعارف مصر ط٢ ١٩٧٣م
- ٢٦- فتاوى الشاطبي تحقيق محمد أبي الأجفان مكتبة العبيكان الرياض ط٤ ٢٠٠١م
- ٢٧- الكامل في اللغة للميرد تحقيق تحقيق محمد أحمد الدالي - الرسالة - بيروت ١٩٨٦م
- ٢٨- الكتاب لسيبويه تحقيق د/عبد السلام هارون دار القلم القاهرة ١٩٦٦م
- ٢٩- كتاب الثواب للأصبهاني
- ٢٨- كنز العمال للأصبهاني
- ٣٠- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق عبد الإله النبهان دار الفكر دمشق ط١ ١٩٩٥ م

- ٣١- اللمع لابن جني تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية بدون تاريخ
- ٣٢- المحتسب في تبين شواذ القراءات لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر - ١٣٨٦هـ
- ٣٣- المدارس النحوية د/ شوقي ضيف - دار المعارف - مصر ط ١ - ٢٠١٠م
- ٣٤- المدارس النحوية د/ خديجة الحديثدار الأمل - الأردن - ط ٢ - ٢٠٠١م
- ٣٥- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق عبد الجليل شلبي دار الحديث القاهرة ٢٠٠٤ م
- ٣٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق عبد الرحمن العثيمين معهد البحوث العلمية مكة المكرمة ط ١ - ١٤٢٨هـ
- ٣٧- المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق عبد الخالق عزيمة منشورات وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٩٩٤م
- ٣٨- المقدمة لابن خلدون دار الجيل بيروت بدون تاريخ
- ٣٩- معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي ط ١ - ١٩٩٣ م
- ٤٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق مازن المبارك ومحمد علي دار الفكر بيروت ط ٥
- ٤١- الممتع لابن عصفور لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوة - دار القلم - حلب ط ٢ - ١٩٧٣م
- ٤٢- النحو العربي مازن المبارك
- ٤٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والصرفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ١٩٨٢م
- ٤٤- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٩٧٨م
- ٤٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية مصر بدون تاريخ

الدراسات الحديثة

١- آراء المبرد النحوية في نظر ابن مالك رسالة ماجستير للطالب رشدي عبد الله حنقور
جامعة أم القرى ١٤٢٢ هـ

٢- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل لابن عصفور عرض ودراسة رسالة
ماجستير الطالب جمعان بن ينبوس السبالي ١٤١٥ هـ جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ

٣- اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل
رسالة دكتوراه د محمد بن سعيد الغامدي ١٤١٩ هـ

٤- اعتراضات الشاطبي على آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية
رسالة ماجستير الطالب حسن بن أحمد الزهراني جامعة أم القرى ١٤٣٣ هـ

٥- الاعتراضات النحوية في كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن عبد الكريم
الأشموني رسالة ماجستير . الطالب رضا عبد المجيد عزام كلية اللغة العربية – المنصورة
– مصر ٢٠١٠ م

المكتبة الشاملة رابط www.islmreligion.com

١٢	التعريف بالمبرد
١٨	تلاميذ المبرد
٢١	مصنفات المبرد
٢٣	منهج المبرد
٢٩	ترجمة لإمام الشاطبي
٣٠	شيوخ الشاطبي
٣٣	تصانيف الشاطبي
٣٨	الفصل الأول : الصيغ الصرفية
٤٣	المبحث الأول : مبحث الجمع
٤٣	المسألة الأولى : جمع حاجة
٤٨	المسألة الثانية : جمع عطود على عطاويد
٥٠	المسألة الثالثة : إجراء القياس في نحو لجة لجبات
٥١	المبحث الثاني : مبحث التصغير
٥١	المسألة الأولى : تصغير إبراهيم وإسماعيل
٥٢	المسألة الثانية : تصغير حبارى
٥٤	المسألة الثالثة : تصغير جلولاء
٥٨	المبحث الثالث : النسب
٥٨	المسألة الأولى : النسبة إلى تغلب ويثرب
٥٨	المسألة الثانية : النسبة إلى فُعيل وفُعِيل
٥٩	المسألة الثالثة : النسبة إلى شنوءة
٦٠	المبحث الرابع : عارض الحذف
٦٠	المسألة الأولى : ما يحذف من الزوائد نحو مجلبب
٦١	المسألة الثانية : إجازة نحو فرس مقوود وقول مقوول
٦٣	المسألة الثالثة : وقوع الترخيم في غير نداء
٦٤	المسألة الرابعة : تعويض الهاء من الحرف المحذوف

٦٦	الفصل الثاني :الحروف والأدوات
٦٧	المبحث الأول : الأدوات
٦٨	المسألة الأولى : تخفيف نون الوقاية في "لدي"
٦٩	المسألة الثانية :القول بزيادة إن
٧١	المسألة الثالثة :القول بزيادة اللام " للرؤيا تعبرون"
٧٣	المسألة الرابعة:إجازة لحوق الضمائر كالكاف وحتى
٧٥	المبحث الثاني : الحروف
٧٥	المسألة الأولى :جواز إظهار الفعل مع " ما"
٧٧	المسألة الثانية:الضمير في عسى خبر مقدم
٨٠	المسألة الثالثة :كسر همزة إن وفتحها
٨٣	المسألة الرابعة :كسر همزة إن
٨٥	المسألة الخامسة: "إذا بين الحرفية والإسمية"
٨٨	المبحث الثالث: الأعمال
٨٨	المسألة الأولى:عدم إعمال " إن وإعمالها "
٩٠	المسألة الثانية :موضع أن وأن وما بعدهما النصب
٩٢	المسألة الثالثة:أن وأن وما بعدهما في موضع اسم مرفوع
٩٤	المسألة الرابعة : جواز الجر في تمييز كذا
٩٥	المسألة الخامسة:مجيئ الباء للتعدية .
٩٧	المسألة السادسة :تسلط النفي على ما بعد بل
١٠٠	الفصل الثالث :التراكيب والعامل
١٠٢	المبحث الأول :مسائل التراكيب
١٠٢	المسألة الأولى :ترتيب الضمائر المتصلة بالأفعال
١٠٣	المسألة الثانية:إعراب المثنى .
١٠٦	المسألة الثالثة :جعل المثنى معربا بإطلاق
١٠٩	المسألة الرابعة:دلالة الأفعال الناقصة على الحدث
١٠٩	المسألة الخامسة:المضاف إليه مخفوض بما يليه
١١١	المسألة السادسة:جواز تقديم جواب الشرط

١١٣	المبحث الثاني: العامل
١١٣	المسألة الأولى: العامل الناصب للظرف
١١٤	المسألة الثانية: المصدر منصوب بفعل مضمر
١١٧	المبحث الثالث : العوارض
١١٧	أولا : عارض الرتبة
١١٧	المسألة الأولى:تقديم الضمانر وتأخيرها
١٢٠	المسألة الثانية: تقديم التمييز على عامله
١٢٥	المسألة الثالثة :رفع جواب الشرط على نية التقديم
١٢٩	عارض المطابقة:
١٢٩	المسألة الأولى:إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة
١٣٢	الخاتمة
١٣٥	فهرس الآيات
١٣٧	فهرس الشواهد الشعرية
١٣٩	المصادر والمراجع
١٤٣	فهرس المحتويات